

مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها

(٢)

المجلد (١٢) العدد (٢٠)

صفر ١٤٢١ هـ / مايو - أيار ٢٠٠٠ م

رقم الإيداع ٣٦١٤ / ٢٠ تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٤٢٠ هـ ردمد ٨٩٣٩ - ١٣١٩

مطابع جامعة أمّ القرى

محتويات الجزء :

ب - دراسات في التاريخ والحضارة :

١٢ - العلاقات السياسية بين الدولة العباسية والدولة البيزنطية

في عهد الخليفة هارون الرشيد

د. محمد بن ناصر الملحم ٦١٣ - ٦٦٧

١٣ - الوجود الإسلامي في صقلية في عهد النورمان بين التسامح

والاضطهاد (٤٤٤ - ٥٩١ هـ / ١٠٥٢ - ١١٩٤ م)

د. علي بن محمد الزهراني ٦٦٩ - ٧١١

١٤ - جهود الملك عبد العزيز في عمارة عين عرفة

د. عادل بن محمد نور غباشي ٧١٣ - ٧٥٢

ج - دراسات في اللغة العربية وآدابها :

١٥ - خلل الأصول في معجم الجمهرة

د. عبد الرزاق فراج الصاعدي ٧٥٥ - ٨٢٣

١٦ - الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيويه

د. عبد الله بن ناصر القرني ٨٢٥ - ٩٠٢

١٧ - القياس الشكلي

د. سعود غازي أبو تاكمي ٩٠٣ - ٩٣٩

١٨ - مفهوم المجاز بين ابن سينا وابن رشد

د. محمود درابسة ٩٤١ - ٩٥٨

١٩ - ظاهرة التلطف في الأساليب العربية

د. - محمد بن سعيد الشيتي ٩٥٩ - ٩٨١

مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٢ ، ع ٢٠ ، صفر ١٤٢١ هـ

٢٠ - صعوبات تعلّم اللغة العربية لدى تلاميذ الطور الثاني من التعليم

الأساسيّ في المناطق الناطقة بالبربرية والمناطق الناطقة بالعربية

د. علي تعوينات ٩٨٣ - ١٠٣٥

٢١ - المرأة الناقدة في الأدب العربي

د. محمد أحمد انجالي ١٠٣٧ - ١٠٨٦

د - نصوص تراثية محققة

٢٢ - كتاب الإغفال ، لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)

تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ١٠٨٩ - ١١٧٦

هـ - الآراء والقضايا

٢٣ - دفاع عن كتاب الله (القرآن والضرورة الشعرية)

أ.د. أحمد مكي الأنصاري ١١٧٩ - ١٢٠٠

ثانياً : القسم الإنجليزي :

أ - ملخصات الأبحاث العربية باللغة الإنجليزية ١٢٠٣ - ١٢٣٥

نصوص تراثية محققة

كتاب الإغفال

وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعراجه) لأبي إسحاق الزجاج
المتوفى سنة ٣١١ هـ

تأليف العلامة

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية والعربية من جامعة الملك فهد

للبيترول والمعادن - الظهران

ملخص البحث

هذا العمل هو تحقيق لنص من النصوص اللغوية التراثية ، قائم حول مواضيع من كتاب " معاني القرآن وإعراجه " لأبي إسحاق الزجاج . عمد فيه مؤلفه أبو علي الفارسي إلى إصلاح ما وقع في كتاب " معاني القرآن " من أخطاء لغوية .

سبقت النص مقدمة موجزة تناولت فيها باختصار التعريف بصاحب الكتاب (أبي علي الفارسي) ، وأهم الملامح في هذا الكتاب ، ونسخه الخطية . وقد حاولت جاهداً إظهار نص الكتاب واضحاً سليماً إلى حد أرجو أن يكون مقبولاً ، فضبطته بالشكل ، وعلقت عليه بحسب ما تدعو إليه الحاجة وتقتضيه عملية تحقيق النصوص من إيضاح ، وتفصيل ، وتخريج للأقوال والمسائل والشواهد ، والتعريف بما تدعو الحاجة إلى تعريفه ، وكذلك مقابلة مسائله وإرجاعها إلى المصادر الأصلية في هذا الفن .

وأرجو بعملتي المتواضع هذا أن أكون قد وفقت إلى إظهار نص تراثي مهم بعيداً عن أيدي الباحثين والمختصين فترة طويلة من الزمن - على الرغم مما عانيت من ذلك وصرفت فيه من وقت وجهد - ومعتذراً للإخوة الأفاضل عما قد يكون فيه من قصور . والحمد لله أولاً وآخراً .

أولاً :

- مقدمة التحقيق .

- ترجمة المؤلف .

- كتاب (الإغفال) موضوعه منهجه أهميته .

- اسم الكتاب ، وزمن تأليفه .

- نسخ الكتاب ، ومنهج التحقيق .

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين ، أحمدُهُ على عظيم مَنِّهِ ، وسابغ نِعَمِهِ ، حمدَ الشَّاكرين ، وأسأله المزيَدَ من فضله . وأصَلِّي وأُسلِّمُ على أشرف خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ بنِ عبدِ اللهِ ، صلواتُ ربِّي وسلامُهُ عليه ، وعلى آله وصحَابَتِهِ الكرامِ البررة ، والتَّابعينَ لهم بِإِحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ . وبعد ، فَيُسْرُنِي أنْ أقدِّمَ إلى سَدَنَةِ كتابِ اللهِ العظيمِ ، وعُشَّاقِ لغتِهِ الغاليةِ ، هذا الأثرَ النَّفيسَ من آثارِ سَلَفِنَا الصَّالحِ رضوانِ اللهِ ورحماتُهُ عليهم أجمعين ، هؤلاء الأفاضل الذين بذلوا الغالي والنَّفيسَ ، فضربوا الأكبادَ ، وهجروا لذِيذَ الرُّقادِ ، لصونِ هذه اللُّغةِ العظيمةِ ، لغةِ القرآنِ الكريمِ ، وحمايتها من الاندثارِ والأفولِ ، فكانَ النَّتاجُ آثاراً نفيسةً ، تدلُّ على رسوخِ قَدَمٍ ، وغُلُوِّ كعبٍ ، وسُمُوِّ هِمَّةٍ . فرحِمَ اللهُ هؤلاء الأعلامَ ، وأعلى مقامهم في الخالدين .

هذا الأثرُ هو كتاب (الإغفال) وهو ، (المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج) .

أمَّا مؤلَّفُهُ (أبو عليٍّ الفارسيُّ) فهو علَمٌ مبرِّزٌ من هؤلاء الأَشْيَاح الذين قلَّ أن يجَهِلَهُم طالبُ علمٍ ، لِمَا لهم من أيادٍ بيضاءَ سابغةٍ ، شهد لهم بها القاضي والدَّاني . وقد قَيَّضَ اللهُ لأبي عليٍّ باحِثِينَ وأساتذةً أَجَلَاءَ قاموا بنفضِ غبارِ الزَّمنِ عَمَّا وَصَلَ إلينا من مؤلفاته ؛ إذ قد طَبَعَ إلى اليومِ أَكثَرُهَا ، وتقبَّلَهَا أَهْلُ العَرَبِيَّةِ بقبولٍ حَسَنٍ .

إلا أنني رأيتُ بعضَ كتبِ أبي عليٍّ لا تزالُ رهينةَ أرفف المكتبات ، ورأيتُ كثيراً من أهل العربية يُحجمون عن تحقيقها وإخراجها ، وهي بذلك جديرةٌ ، وله مستوجبة .

ولمّا صَحَّتْ عزيمة في إخراج بعض تلك الكتب التي غُمِطَتْ أَقْدَارُهَا ، وَضُرِبَ عنها صفحاً ، وَجَّهْتُ شطري نحو كُتُبِ أبي عليٍّ (رحمه الله) لعلِّي أكونُ أحدَ خَدَمَتِهَا ، فرأيتُ منها كتابين جليّين ، هما نُسخٌ متوافرةٌ لمّا يَرَيَا النورَ بعدُ ، وهما ينتظران العناية والاهتمام :

أولهما : كتابُ « الإغفال » ، وهو موضوع تحقيقنا .

وثانيهما : كتابُ « المسائل الشيرازيات » . وهذا الكتاب قد قِيضَ الله له أستاذنا الفاضل الدكتور حسن بن موسى الشاعر ؛ حيث ندب نفسه لإخراجه ، فسح الله في مدَّته ، وسهَّلَ أمره لإتمامه .

ولمّا كانت لأبي عليٍّ رحمه الله تلك الشهرةُ الدَّاعيةُ بين أهل العربية ، وكان كثيراً من الأساتذة والباحثين قد أفاضوا في الحديث عنه ، وعن حياته العلمية ، ومؤلفاته ، وسائر جوانب حياته ، وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في سفره النفيس « أبو عليٍّ الفارسي » ؛ إذ كان وافيّاً شافياً . أضف إليه مقدّمات المحققين الأفاضل الذين قاموا بنشر كتبه ، وتحدّثوا في صدر تحقيقاتهم عنه بإسهاب ؛ لهذا سوف أقتضب الحديث عن أبي عليٍّ وسيرته فأعطي منها صورةً مقتضبةً لمن أرادها على طرف الثمام .

واني إذ أحمدُ الله سبحانه على توفيقه لي في الشروع في تحقيق هذا الكتاب ، كلّي أملٌ أن يقع عملي هذا موقع الرضا والقبول لدى أهل العربية الخالدة . وقد بذلتُ فيه ما وسعني من جهدٍ ، ولم أضنَّ عليه بوقتٍ أو بحثٍ أو مشورة ، فإن أصبتُ فيما أسلفتُ فمن الله سبحانه ، وأسأله أن يجعلَ عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، ومُدْخِراً لي في صالح العمل ، أزدلفُ به إليه يوم الحشر الأكبر ، وإن كنتُ أخطأتُ أو أسأتُ في عملي ، فاستغفرُ الله العظيم منه ، وأذكُرُ كلَّ مَنْ يقفُ على شيءٍ من ذلك بقول الإمام الخطابي^(١) (رحمه الله) : « وكلُّ مَنْ عَثَرَ منه على حرفٍ أو معنى يجبُ تغييرُهُ فحنُّ نناشدُهُ الله في إصلاحه وأداء حقِّ النصيحة فيه ، فإنَّ الإنسانَ ضعيفٌ لا يَسْلَمُ من الخطأ إلا أن يعصمه الله بتوفيقه ، ونحنُ نسألُ الله ذلك ، ونَرْغَبُ إليه في دَرَكِهِ ، إِنَّه جَوَادٌ وَهُوبٌ » . والشُّكْرُ مزجى إلى كلِّ مَنْ

يقفُ على خطأ فيه فيُرشدني إليه ، ورحمَ الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي . والرجاء موصولٌ لكلِّ مَنْ ينظرُ فيه أن يخصني بدعوةٍ صالحةٍ بظهر الغيب .
وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ، وصلى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا .

• • •

أبو عليِّ الفارسيُّ :

هو الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفار بنِ سليمانِ الفارسيِّ الفسويِّ النحويِّ ، أبو عليٍّ^(١) ، المشهورُ في العالمِ اسمُهُ ، المعروفُ تصنيفُهُ ورسْمُهُ ، أُوْحِدَ زمانه في علمِ العربيَّة . من أكابر أئمَّة النحويين . علَّتْ منزلتُهُ بينهم حتى فضَّله قومٌ من تلامذته على المبرِّد . قال فيه أبو طالبِ العبديُّ : ما كان بين سيويه وأبي عليٍّ أفضلُ منه .

وُلِدَ أبو عليٍّ بمدينة (فسا) من مدن بلاد فارس^(٢) سنة (٢٨٨ هـ) ، وتجوَّل في كثير من البلدان ، فقدم بغداد واستوطنها سنة (٣٠٧ هـ) ، ورحل إلى الموصل سنة (٣٣٧ هـ) ، وفيها لقيه ابن جني ، ثم رحل إلى حلب سنة (٣٤١ هـ) ، وأقام بها مدة عند سيف الدولة ، ثم عاد إلى فارس وصحب عضد الدولة البويهِّي ، وتقدم عنده ، وعلت منزلته ، وعنه أخذ عضدُ الدولة النحو حتى قال فيه : أنا غلام أبي عليٍّ النحويِّ الفسويِّ في النحو . وله صَنَّفَ أبو عليٍّ كتاب « الإيضاح » في النحو ، فلما حمَّله إليه استقصره عضدُ الدولة ، وقال له : ما زدت عليَّ ما أعرفُ شيئاً ، وإنما يصلُحُ للصِّبيان ، فمضى أبو عليٍّ وصنَّفَ كتاب « التكملة » وحملها إليه ، فلما وقف عليها عضدُ الدولة قال : غضب الشيخُ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو . ثم رحل أبو عليٍّ إلى بغداد واستقرَّ فيها إلى أن وافته منيَّة سنة (٣٧٧ هـ) ، وقد جاوز التسعين من عمره . رحمه الله رحمةً واسعة .

أخذ أبو عليٍّ عن جُلَّة من علماء زمانه ، أشهرهم^(٣) :

أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ) ، وأبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، وأبو بكر بن الخياط (ت ٣٢٠ هـ) ، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ) ، وأبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، وأبو بكر مبرمان (ت ٣٢٥ هـ) .

وبرع له تلامذة أجلاء أشهرهم :

أبو الفح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ، وأبو طالب العبدى (ت ٤٠٦ هـ) ، وأبو عبد الله محمد بن عثمان بن بلبل (ت ٤١٠ هـ) ، وعلي بن عبد الله السمسّمى (ت ٤١٥ هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠ هـ) ، وأبو علي المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) ، وابن أخته أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي النحوي (ت ٤٢١ هـ) ، وغيرهم^(٥) .

وقد عاصر أبا علي ثلّة من العلماء ، كان من أبرزهم :

أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، وابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤ هـ) . رحمهم الله جميعاً .
أمّا عن آثاره فقد رحل أبو عليّ الفارسيّ (رحمه الله) عن الدُّنيا تاركاً لنا ميراثاً عزيزاً غزيراً ، ومصنّفاتٍ عجيبةً حسنةً لم يُسبقْ إلى مثلها ، نشير إلى أهمّها فيما يلي^(٦) :

١ - الحجة للقراء السبعة^(٧) .

٢ - الإغفال أو (المسائل المصلحة من كتاب إبي إسحاق الزجاج) . وهو موضوع

تحقيقنا .

٣ - الإيضاح^(٨) .

٤ - التكملة^(٩) .

٥ - المسائل العسكرية^(١٠) .

٦ - المسائل البغداديات^(١١) .

٧ - المسائل العضديات^(١٢) .

٨ - المسائل الحلبيات^(١٣) .

٩ - المسائل المنشورة^(١٤) .

١٠ - المسائل البصريّات^(١٥) .

١١ - المسائل الدمشقية .

١٢ - المسائل الكرمانية .

١٣ - المسائل الشيرازيات .

١٤ - المسائل المجلسيات .

١٥ - المسائل الذهبيات .

١٦ - المسائل القصيرية .

١٧ - الهيثيات .

١٨ - الأهوازيات .

١٩ - العوامل المائة .

٢٠ - المقصور والممدود .

٢١ - أبيات المعاني .

٢٢ - نقض الهاذور (وهو ردُّ على ابن خالويه في ردِّه على الإغفال الذي

قيل : إنه سماه بالهاذور) .

٢٣ - إيضاح الشعر (أو شرح الأبيات المشككة الإعراب) ^(١٦) .

٢٤ - التعليقة على الكتاب ^(١٧) .

٢٥ - التذكرة ، (وهو كبير في مجلدات) . وغيرها .

أمَّا عن قرض الفارسي للشعر فيروي لنا تلميذه ابنُ جني (رحمه الله) قائلاً ^(١٨) : « لم أسمع لأبي عليَّ شعراً قطُّ ، إلى أن دخل إليه في بعض الأيام رجلٌ من الشعراء ، فجرى ذكرُ الشعر ، فقال أبو عليَّ : إنِّي لأغبطُكم على قول الشعر ، فإنَّ خاطري لا يواتيني على قوله ، مع تحققي للعلوم التي هي من موارده . فقال له ذلك الرَّجلُ : فما قلتَ قطُّ شيئاً منه البتَّة ؟ فقال : ما أعهد لي شعراً إلا ثلاثة أبياتٍ قلتها في الشَّيب ، وهي قولي :

وَحَضَبُ الشَّيْبِ أَوْلَى أَنْ يُعَابَا	خَضِبْتُ الشَّيْبَ لَمَّا كَانَ عَيْبَا
وَلَا عَيْباً خَشِيتُ وَلَا عِتَابَا	وَلَمْ أَخْضِبْ مَخَافَةَ هَجْرٍ خِلْ
فَصَيَّرْتُ الْخِضَابَ لَهُ عِقَابَا	وَلَكِنَّ الشَّيْبَ بَدَا ذَمِيمَا

فَاسْتَحْسَنَاهَا وَكَتَبْنَاهَا عَنْهُ . »

كتاب الإغفال (موضوعه ، منهجه ، أهميته) :

يُعَدُّ كتاب « الإغفال » صورةً واضحةً لذلك اللون من النشاط النحوي الذي شاع في القرن الرابع الهجري ، والمتمثل في تعقب النحاة وتتبع بعضهم بعضاً ، كما يُعَدُّ الكتاب صورةً صادقةً لضلالة أبي علي وتمكنه العلمي وتبحره ، ومن ثم رأينا ابن قاضي شهبة (رحمه الله) يصفُ كتابَ « الإغفال » بأنه كتابٌ نفيسٌ^(١) .

- يدور موضوع هذا الكتاب حول مسائل أخذها أبو علي علي شيخه أبي إسحاق الزجاج في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ، فذكرَ نصّها ، وأبدى موضعَ المؤاخَذَةِ منها ، ثم عرض لها بالتفنيد والرّد والإصلاح ، كما أشار في بداية الكتاب حيث قال : « هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق الزجاج في إعراب القرآن ، ذكرناها لِمَا اقتضتْ عندنا من الإصلاح للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقلُ كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه ، وعلى جهته من النسخة التي سمعناها منه فيها ، ثم تُبَعِّعُ بما عندنا فيه ، وبالله التوفيق » .

- تناول أبو علي في الكتاب ما يزيد على مائة مسألة . وهي في مجملها قضايا نحويّة وصرفيّة وصوتيّة تناولها أبو علي بالشرح والتحليل . وقد أطنب في بعضها كثيراً بحيث لم يترك زيادةً لمستزيد ، وفي بعضها كان يقتضبُ القول اقتضاباً بما يوضحُ موضعَ الإغفال من كلام الزجاج ، وفي بعضها الآخر نراه يسكتُ فلا يُعَقِّبُ بشيء بعد ذكرِ موضعِ الإغفال ، ولعله اكتفى بكلامه عنه في مكان آخر .

- كان من منهج أبي علي في « الإغفال » أنه يتدبّرُ بذكرِ نصِّ أبي إسحاق ، وقد يشير إلى مواضع أخرى من (معاني القرآن وإعرابه) تكررَ فيها كلامُ أبي إسحاق ، ثم يُتَّبَعُ أبو علي ذلك بكلامه مبتدئاً بقوله : « قال أبو علي » ، ثم يأخذُ بتفنيد رأي أبي إسحاق ، ودحضه بالأدلة والبراهين ، ويصف في بعض الأحيان قوله بالغلط والنسيان ، وأحياناً بالفساد والبغذ عن قول سيبويه .

- كتابُ « الإغفال » يصدُرُ عن نزعة التقدير التي وقّرت في صدر أبي علي لسيبويه ، ومن أجل ذلك هاجمَ مَنْ هاجمَ كالمبرد والزجاج ، وسألمَ مَنْ سألمَ كأبي زيد وقطرب ، معتبراً في ردّه وهجومه ومسالته ما يرى أنه الحقُّ أولاً ، وما يبدو من موقفِ المهاجم أو المسالم ثانياً^(٢) .

- كتاب « الإغفال » يدلُّ دلالةً واضحةً وصادقةً على تفهّم أبي عليٍّ لكتاب سيبويه ، وعكوفه عليه ، وتعمّقه في دراسته ، لذا فقد كان أبو عليٍّ يضمّن كلامه كثيراً من عبارات سيبويه وأمثله ، حتّى إنك لتراه يجري على لسانه كأنه يحفظه عن ظهر قلب ، حتّى إن عباراته تداخلت مع نص الكتاب في بعض نسخه^(٢١) .

وكثيراً ما يتكلّم بكلام سيبويه ، ويمثّل بأمثله دونما إشارة ، فإذا عدت إلى الكتاب رأيت الكلام لسيبويه . ولَمّا كان لسيبويه (رحمه الله) المكانة الأولى بين النحاة ، فلا غرابة في أن يجري أبو عليٍّ في فلكه . ويرى الأستاذ الدكتور عبد الفتاح شلبي أنّ هناك أسباباً خاصة أخرى جعلت أبا عليٍّ يقفُ هذا الموقف من إمام النحاة ؛ فكلاهما فارسيٌّ ، بل إن قبر سيبويه موجود بشيراز تلك المدينة التي بقي فيها أبو عليٍّ قرابة عشرين سنة أيام صباه ، ثم عاد إليها بعد رحلته إلى بغداد واتصاله بعضد الدولة ليقيم فيها عشرين سنة أخرى ، فهذه أربعون عاماً قضاهاً بجوار ذلك الإمام ، ولعلّ كلّ ذلك دافعٌ لأن يقفَ أبو عليٍّ ذلك الموقف الصُّلب مدافعاً عن إمام النحاة (سيبويه) ضدّ معارضيّه (رحمهم الله جميعاً)^(٢٢) . وأقولُ : بل ربما يكون الدافعُ الأهمُّ في هذه الحملة التي قادها أبو عليٍّ ضدّ شيخه هو الخلاف المذهبي بين أبي إسحاق السني ، وأبي عليٍّ المعتزلي .

« لقد قرأ أبو عليٍّ (رحمه الله) كتاب سيبويه قراءةً فاحصةً واعيةً ، ووازن نسخه بعضها ببعض ، وردّ ما يُتوهّم في الكتاب من التدافع ، وصحّح مذهبه ، واحتجّ به ، واحتجّ له ، ونصّ على أنّ القولَ قولُ سيبويه ، وبنى على ما يرويه ، وقاس على ما يحكيه »^(٢٣) ، ومن ثمّ فإنّ أبا عليٍّ يُعصبُ مَنْ يتصدّى إلى تحقيق مؤلفاته ، في إرجاع اقتباساته من كلام سيبويه إلى « الكتاب » ، لذا فقد تعبت في تتبّع مسأله في الكتاب ، وأخفقت في الوصول إلى بعضها ممّا حكاها عن سيبويه .

كلُّ هذا في « الإغفال » يدلُّ بوضوح على صدق قول أبي حيّان التوحّيدي في أبي عليٍّ و« الكتاب » حيث قال^(٢٤) : « وأما أبو عليٍّ فأشدُّ تفرّداً بالكتاب ، وأشدُّ إكباباً عليه ، وأبعدُ من كلّ ما عداه ممّا هو علمُ الكوفيين ، وما تجاوز في اللغة كتبَ أبي زيدٍ ، وأطرافاً ممّا لغيره ، وهو متّقّد بالغیظ على أبي سعيد ، وبالحسد له ، كيف تمّ له تفسيرُ كتاب سيبويه من أوّلِهِ إلى آخرِهِ بغريبه ، وأمثاله ، وشواهدّه ، وأبياته » .

ومن ثم رأينا أبا علي يدافع عن سيبويه ، وعن آراء سيبويه ، ضد المعترضين وبخاصة المبرد الذي اعترض على سيبويه وخطأه في كتابه المسمى بـ (الغلط) ، ولعل هذا ما جعل الفارسي يعمد إلى الزجاج تلميذ المبرد فيتعقبه في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ويرد عليه في هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه ، ولعل ذلك أيضاً كان الحامل على مسالته في الأعم الأغلب لأحمد بن يحيى (ثعلب) خصم المبرد^(٢٥). على أن أبا حيّان (رحمه الله) أرجع ذلك إلى أن أبا علي كان محباً للمبرد على الزجاج وتخطتته ، قال : « لأنه كان مولعاً بذلك »^(٢٦).

لقد جاء كتاب « الإغفال » شرحاً لكثير من نصوص كتاب سيبويه ، وتطبيقاً للقواعد التي فيه ، فقد رأيتُه حريصاً بشكل كبير على شرح كلام سيبويه أينما مرّ به ، وكان يعمد - في كثير من الأحيان - إلى بسط القول في المسائل لأنّها لها ارتباطاً بكلام سيبويه ، فنراه يقول^(٢٧) : « ... وإنما شَرَحْنَا هذا لأنها من مسائل الكتاب ، وهذا لفظ سيبويه ، قال : ومّا جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله : ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ، فلما انقضت الآية قال : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ » .

وقد يشرح أبو علي نصاً لسيبويه لا نجدُه له في كتبه الأخرى ، ولا في تعليقاته التي وضعها على الكتاب ، وخاصة إذا كان يُورد أكثر من رواية لنص سيبويه كما هي عادته في كثير من المواطن ، ومن ذلك ما فعله مع نص سيبويه الذي قال فيه^(٢٨) : « اعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الشَّعْرِ : إِنْ زَيْدٌ يَأْتِكَ يَكُنْ كَذَا ، إِنَّمَا ارْتَفَعَ عَلَى فِعْلٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ ، كما كان ذلك في قولك : إِنْ زَيْدًا رَأَيْتُهُ يَكُنْ ذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ ثُمَّ يُنْيَى عَلَيْهَا » .

قال (أي: سيبويه) : « فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ تَأْتِي زَيْدٌ يَقُلْ ذَاكَ ، جاز على قول مَنْ قَالَ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وهذا موضع ابتداء - وفي نسخة أخرى : وليس هذا موضع ابتداء - ، ألا ترى أَنَّكَ لَوْ جِئْتَ بِالْفَاءِ فَقُلْتَ : إِنْ تَأْتِي فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ ، كان حَسَنًا . وإن لم تَحْمِلْهُ عَلَى ذَلِكَ رُفِعَ ، وجاز في الشَّعْرِ كقوله :

* اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

ومثل الأول قول هشام المرِّي :

فَمَنْ نَحْنُ نُوْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفَزَّعًا

فقد تكلم الفارسي على هذا النص (في كلتا روايتيه) ياسهاب ، وبين مقصوده فيه .

إن أبا علي يقف باقتدار عجيب على دقائق كلام سيويه ، ونراه (رحمه الله) ينبئه على وجود كلام في كتاب سيويه يوحى بالتناقض بين موضع وآخر ، وأنه يجب التنبيه إلى ذلك فيتفقد ويمحّص فلا يحمل على التناقض ، استمع إليه يقول^(٢٩) : « كثير من الكتاب يجب أن يتفقد فلا يحمل على ما يتناقض . وهو غير قليل » .

ومن مظاهر عنايته واهتمامه وتفرد به بالكتاب أنه قد يجمع لنا ما يخص المسألة من كلام سيويه المتفرق في كتابه ، ويشير إلى ذلك فيقول^(٣٠) : « ... فقد نص كما ترى على أن (فعلت) قد وقع موقع (أفعل) في غير الجزاء ، فإنما غرضه في وقوع هذه الأمثلة بعضها مكان بعض ، ما تقدم حكايتنا له . وهذه المواضع التي جمعناها فيما أردناه من الاتساع في هذه الأمثلة متفرقة في « الكتاب » غير مجمعة ، فقف عليها » .

وإذا لم يكن لسيويه نص في الموضوع الذي يتحدث فيه الفارسي نص على ذلك فقال : « وليس لسيويه فيه نص »^(٣١) .

وربما قوى رأي غير سيويه عليه ، كما في المسألة السادسة عشرة حيث أيد رأي الأحفش في أن الألف واللام في « الرجل » من قولهم : « ما يحسن بالرجل مثلك » زائدة فقال : « ومذهبه عندي أقوى »^(٣٢) .

- عرض أبو علي في كتابه هذا كثيراً من المسائل النحوية واللغوية والصرفية ، وهذه المسائل في أغلبها مسائل اعتمد فيها الزجاج على كلام للخليل وسيويه ، إلا أنه فهمه على غير الوجه الذي فهمه عليه الفارسي ، ومن هنا كان الطابع العام لهذه المسائل طابعاً نحوياً صرفياً ، وفي القليل كان تعقبه عليه من جهة التفسير ، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أنك تمضي في الكتاب إلى صفحة (١٠٠) تقريباً فلا تراه يتناول إلا ثلاث مسائل هي : (لفظ الجلالة وتصريفه) ، و(إيا) ، و(حروف التهجي في أوائل السور) . وقد اقتضب أبو علي الحديث في بعضها ، وأطال في بعضها الآخر واستطرد ، مستشهداً على كل ما يقول في

غالب الأحيان بأقوال سيبويه ، والأئمة من اللغويين أمثال أبي زيد وقطرب ، ومستدلاً على ما يقول بأشعار العرب وأمثالهم .

- شخصية أبي علي واضحة غاية الوضوح في « الإغفال » ، فتراه يصحح ويقوي ، ويخطئ ويوهن ما يراه ، وتراه يختار مشيراً إلى الأحب من الآراء إليه فيقول : « والأول أعجب إلينا » ، أو يستبعد ما لا يراه قوياً فيقول : « ولا أستحسن هذا » (٣٣) .

- كان أبو علي (رحمه الله) يُقدّر العلماء الثقات ، بل إنّه يرى وجوب اعتبار ما رَوَاهُ وإن جاء مخالفاً للعام الشائع ، فتراه يقول عن قُطْرُب في روايته لـ « إسوار » بالكسر: « فأما ما حكاه قُطْرُب من أنّه يُقال فيه: « إِسْوَار » ، فهذا الضَرْب من الأسماء قليل جداً، إلّا أنّ الثَّقة إذا حكى شيئاً لَزِمَ قَبُولُهُ. ونظيره قولهم : الإِعْصَارُ... » .

- يعمد أبو علي في كثير من الأحيان إلى استقصاء المعنى في مادة لغوية ما ، وذكر الكَلِمِ المصرفة منها ، كما في (شور) (٣٤) و(آن) (٣٥) وغيرها .

- يشيع في « الإغفال » النزعة المنطقية الجدلية التي اتسم بها أسلوب أبي علي ، ومن ثمّ فإنّك واجد عباراته : (فإن قال قائل ... قيل له) و(فإن قيل : ... قيل) ، و(فإن قلت ... فالجواب) مبثوثة في كل مسألة .

أمّا الاستطراد والخروج عن موضوع المسألة المتعرّض عليها فأمر واضح أيضاً ، ولذلك رأيناه يقول في غير مكان : « وهذا شيء قد عرض في المسألة ثمّ عدنا إليها » (٣٦) .

- يجمع أبو علي بعض المسائل مع بعضها المناسبة بينها ، ومن ثمّ فإن بعض الآيات يتقدّم ذكرها عن مكانها الحقيقي في سورتها ، ولا يعيد أبو علي ذكرها في مكانها ، أو أنه يذكرها ويحيل على ما تقدم فيها ، كما حدث في الآية : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ ، وهي الآية (١٥٥) من سورة البقرة ، فقد أوردها الفارسي حين حديثه عن الآية (٣٨) في المسألة الثامنة ، في حين أن هناك آيات أخرى متقدمة عليها جاءت بعدها ، كما ذكر في هذا المكان أيضاً قوله تعالى : ﴿لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ وهي الآية (١٨٦) من سورة آل عمران ، وقوله : ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ﴾ وهي الآية (٩٤) من سورة الأنعام وهكذا ، وقد صنعت فهرساً عاماً للآيات الواردة في الكتاب يمكن من خلاله الوصول إلى مكان أي آية .

- يُحيلُ الفارسيُّ كثيراً في كتاب « الإغفال » إلى بعض كتبه الأخرى وخاصةً كتاب : « المسائل المشكّلة » المعروف بـ « البغداديات » ، على أنه تجرّد الإشارة أيضاً هنا إلى شيء مهمّ وهو أنّ الفارسيّ (رحمه الله) قد أحال أيضاً في كتابه « المسائل المشكّلة » المعروف بـ « البغداديات » إلى كتاب « الإغفال » ، وذلك قد أوقع بعض الباحثين في حيرة من أمرهم، هل كتاب « المسائل المشكّلة » غيرُ كتاب « البغداديات » ؟ أم أنّهما كتابٌ واحدٌ ؟ وإذا كان كذلك ، فكيف وقعت الإحالة في كلّ كتابٍ منهما على الآخر ؟

ذهب الدكتور عبد الفتاح شلبي في استنتاجه إلى أنّهما كتابان : أوّلهما « المسائل المشكّلة » ، وثانيهما « البغداديات » ، ويكون ترتيبُ تأليفهما مع « الإغفال » على النحو التالي : « المسائل المشكّلة » أولاً ، ثمّ « الإغفال » ، ثمّ « المسائل البغداديات »^(٣٧).

على أنّ محقّق « المسائل المشكّلة » المعروفة بـ « البغداديات » ذهب إلى أنّ كتاب « المسائل المشكّلة » هو نفسه كتاب « البغداديات » ، فهما كتابٌ واحدٌ ، وفسّر الإحالة من كلّ كتابٍ على الآخر بأنّ كتاب « المسائل المشكّلة » قد تقدّمت بعضُ مسائله على كتاب « الإغفال » فأحال منه إليها ، وتأخّرت بعضُ مسائله عن « الإغفال » فأحال منها إليه، فتكون فترة تأليف « المسائل المشكّلة » أطولَ زمناً من « الإغفال »^(٣٨).

- أمّا أهمية الكتاب فتكمن في : تعلقه بكتاب الله تبارك وتعالى ، فقد أقامه على مواضع من كلام شيخه أبي إسحاق الزجاج في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ، حيث أصلح مواطن الخطأ والإغفال فيه .

- ومن أهميته أيضاً : ذكره لنصوصٍ من كتبٍ مفقودةٍ لم يصل إلينا منها إلاّ أسماؤها ، ككتاب « الغلط » وكتاب « المسائل المشروحة من كتاب سيبويه »^(٣٩) كلاهما لأبي العباس المبرّد ، وشرّحه لهذه النصوص وردّه عليها ، وإصلاحه لبعض المسائل المشهورة عن أبي العباس المبرّد ، ومن ذلك النصّ الذي جاء عنه في كتاب « الغلط »^(٤٠) الذي نصّ فيه على جواز نداء (الذي) إذا سُمّي به حيث قال فيه المبرّد^(٤١) : «... وقد صار اسماً فخرَجَ من أن تقول فيه : يا أيّها ، ولكن تقول : يا الذي رأيتُه ، كما تقول : يا الله اغفر لي » . ويعقبُ الفارسيُّ على هذا النصّ بقوله^(٤٢) : « وأظنُّ أنّ أبا العباس لم يقطع بهذا الذي قاله في كتابه

المرّجَم بِ(الْغَلَط) ؛ لِأَنَّ بَعْضَ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ حَكَى عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ قَالَ : يَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ ، بَلْ لَا أَشْكُ ؛ لِأَنِّي قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَّاجِ فِي كِتَابِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُرَّجَمِ بِ(المسائل المشروحة من كتاب سيويه) مَا يَخَالِفُ هَذَا ، وَهَذَا لَفْظُ مَا قَالَ : فَأَمَّا قَوْلُ سَيَوِيهِ : إِنَّهُ إِنْ سُمِّيَ رَجُلًا (الرَّجُلُ مَنْطِقٌ) نَادَاهُ فَقَالَ : يَا الرَّجُلُ مَنْطِقٌ ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ؛ لِأَنَّ هَذَا ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ سَمَّى بِهِمَا رَجُلًا ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا الْاسْمُ دُونَ الْآخَرِ ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ بِهِمَا ثُمَّ لِلْاسْمِ كُلِّهِ ، وَلَيْسَتْ لِر(الرجل) دُونَ (مَنْطِقٌ) .

- وَمِنَ الْكُتُبِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَيْضًا كِتَابُ « التَّهْذِيبِ » الَّذِي كَتَبَهُ إِمْلَاءٌ مِنْ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَّاجِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى حَقِيقَتِهِ .

كَمَا أَنَّ بَعْضَ النُّصُوصِ الَّتِي نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ أَظْهَرَتْ مِنْ شَرْحِهِ عَلَى الْكِتَابِ^(٤٣) ، وَهُوَ مَفْقُودٌ .

- ذَكَرَ لِنَفْسِهِ كِتَابًا كَرَّرَهُ كَثِيرًا بِقَوْلِهِ^(٤٤) : « وَفِي كِتَابِي عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ... » وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ ، أَوْ الْمَقْصُودِ بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- ذَكَرَ بَعْضَ النُّصُوصِ النَّادِرَةِ عَنِ الْمَازِنِيِّ مَعْرُضًا عَلَى سَيَوِيهِ^(٤٥) .

- أَشَارَ أَبُو عَلِيٍّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ إِلَى نَسْخِ أُخْرَى مِنْ كِتَابِ سَيَوِيهِ فِيهَا بَعْضُ زِيَادَاتٍ عَنْ غَيْرِهَا . كَمَا نَصَّ عَلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي عَادَ إِلَيْهَا كِتَابُ (الْغَلَط) لِلْمَبْرَدِ ، وَ(النُّوَادِر) لِأَبِي زَيْدٍ وَغَيْرِهِمَا .

اسم الكتاب ، وزمن تأليفه :

اسم الكتاب هو « الإغفال » كما هو واضح على مخطوطة الكتاب التركية ، وكما تواترت عليه المصادر التي ترجمت لأبي عليٍّ الفارسي ، وأفادت من الكتاب ونقلت عنه . وللكتاب اسم آخر هو : « المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق الزجاج » ، كما هو واضح من نسخة دار الكتب المصرية ، وكما ذكره الفارسي نفسه في بعض كتبه الأخرى^(٤٦) ، كما ذكره في مكان آخر باسم « مسائل إصلاح الإغفال »^(٤٧) . والأول هو الأشهر . إِلَّا أَنَّ وَهْمًا وَقَعَ عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَرْجِمِينَ ، فَيَاقُوتُ الْحَمُويُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْكِتَابَ بِاسْمِهِ لِلْفَارِسِيِّ عَادَ وَذَكَرَ لَهُ كِتَابًا بِاسْمِ « المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج »^(٤٨) ، وَمَعْنَى

ذلك أن للفارسي كتابان في المسائل المصلحة أحدهما على الزجاج ، وثانيهما على ابن السراج ، والمعروف أن المسائل التي أصلها الفارسي هي على شيخه الزجاج ، وهو المسمى بـ « الإغفال » .

وفي إنباه الرواة^(٤٩) جاء اسم الكتاب : « كتاب الإغفال فيما أغفله الزجاجي من المعاني » ، ولعله من وهم النساخ .

وهل هو (الأغفال) بالفتح أو (الإغفال) بالكسر ؟ فهذا ما لم تحدده المصادر، إلا أن الضبط الواضح على مخطوطة (شهيدي علي) الزكية هو بالكسر ، وسوف أعتمد ما ورد فيها، ولعله الأقرب ، وبخاصة أن أبا علي نفسه قد كرره كثيراً في ثانيا الكتاب ، فقال في مفتتح الكتاب : « هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق الزجاج في إعراب القرآن ، ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقل كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه ، وعلى جهته ، من النسخة التي سمعناها منه فيها ، ثم تتبعه بما عندنا فيه ، وبالله التوفيق » ، ونراه يكرر ذلك كثيراً في المسائل فيقول : « وهذا موضع الإغفال منها » ، ويقول : « موضع الإغفال من هذه المسألة أنه حكى ... »^(٥٠) ، ويقول^(٥١) : « ... ثبت موضع الإغفال من المسألة » .

ووجهه أنه من باب الإعجام ، فتكون الهمزة للسلب . أما (الأغفال) فهو جمع (غفل)، والله أعلم .

أما زمن تأليف « الإغفال » فقد كان مبكراً ، وهو من كتب أبي علي الأولى ، وكان ذلك قبل ارتحاله إلى حلب ؛ حيث أحال عليه في مسأله « الحلييات » في عدة أماكن^(٥٢) . ومهما يكن من أمر فإن أبا علي بإصلاح مسائل الإغفال في هذا الوقت المبكر من حياته ، وبتعقبه شيخه الزجاج - وهو من هو في مكانته بين العلماء والشيوخ في عصره - جعل لنفسه شهرة سبقتة إلى حلب حيث بلاط سيف الدولة، وإلى شيراز حيث عضد الدولة الذي استدعاه فيما بعد^(٥٣) .

عملي في الكتاب ومنهج التحقيق :

- قمتُ بنسخ الكتاب ، ومعارضته بالنسخة الأخرى ، وإثبات أهم الفروق بين النسختين ، والأسقاط الحاصلة فيهما إن وجدت ، وجعلتها بين معقوفين مع الإشارة إلى

ذلك أحياناً وتركه أحياناً أخرى . وقد وجهت أكبر عنايتي لنص الكتاب ، وإخراجه صحيحاً سليماً قدر المستطاع ، وقمت بضبط أغلب ألفاظه ونصوصه . وقد عانيت - يعلم الله - في قراءة نص الكتاب كثيراً ، ومن الله أرجو الأجر والثوبة ، وأكثر ما أعني فيه هو القسم الساقط من النسخة (ص) ، واعتمادى على النسخة (ش) ، وهذه النسخة كثيرة الأوهام والأغلاط كما سيأتي شرحه ، فاجتهدت قدر الإمكان من أجل الوصول إلى الوجه الصواب في النص ، على أنني أقول : إن هناك بعض المواضع التي ما تزال قابلة للنظر .

- أرجعت غالب كلام أبي علي إلى مقابله من كلام سيبويه ، وإلى مواضعه من كتب أبي علي الأخرى .

- خرجت أقوال العلماء والنصوص المنقولة عنهم من مصادرها المعتمدة ، وأشير إلى أنني اعتمدت في بعض المصادر كـ (كتاب الشعر لأبي علي) على أكثر من تحقيق ، وأشرت في الحواشي إلى أحد التحقيقين ، وتركت الإشارة إلى الآخر علامة عليه ، فليتبّع لذلك .

- خرجت الشواهد والأمثال ، وذكرت نسبة ما ترك أبو علي نسبة منها وهو الأغلب فيها .

- تبعت القراءات القرآنية التي أشار إليها أبو علي وأحلتها إلى مصادرها من كتب القراءات السبعية والشاذة ، وفيما يتعلق بالقراءات السبعية فقد كنت أحيل القارئ فيها غالباً إلى ما قاله هو في كتابه (الحجة للقراء السبعة) ، وكثيراً ما يتفق كلامه هنا وهناك مع زيادة تفصيل في أحدهما .

- ترجمت للرجال المغمورين الذين ورد لهم ذكر في الكتاب بما يكشف عن واقعهم ، ويبيّن حالهم .

- صنعت فهرس متنوعاً تعين الباحثين على الإفادة من الكتاب .

نسخ الكتاب المخطوطة :

وقفت على مصورتين لنسختين عتيقتين من هذا الكتاب :

أولاهما : نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٥٢) تفسير ، وهي نسخة كتبت في القرن السادس الهجري (على وجه التقريب) ، وتقع في ثلاث وعشرين ومائة ورقة ، وهي نسخة صحيحة في الغالب ، قليلة التحريف والتصحيف ، ومن ثم كان اعتمادى عليها

أكثرَ من الثانية ، إلا أنَّ خَرَمًا وقع في أولها ذهب بلوحة العنوان ، وباللوحة رقم (٣) ، وخَرَمًا آخرَ وقع في وسطها في آخر اللوحة (٧٠/أ) ، أقدَرُهُ بعشر لوحاتٍ ، ذهب فيها ما يقرب من خمس عشرة مسألةً ، وكان اعتمادي في هذا الجزء على النسخة الأخرى ، وقد عانيتُ في قراءته ما عانيتُ كما أشرتُ سابقاً في منهج التحقيق .

تحتوي كل ورقة من أوراق هذه المخطوطة على (٢٦) سطراً ، في كل سطر (١٨) كلمة تقريباً . وقد رمزتُ لها بالحرف (ص) .

وثانيتها : نسخةٌ محفوظةٌ بالمكتبة السُّليمانية باستانبول (مكتبة شهيد علي) برقم : (٢٩٨) ، وهي من مخطوطات القرن السابع الهجري ، حيث انتهى ناسخها منها سنة (٦٥٤ هـ) .

تقعُ هذه النسخةُ في جزأين ، عدد أوراقهما (٤٢٥) ورقة ، في الجزء الأول (١٩٦) ، وفي الجزء الثاني (٢٢٩) ورقة ، في كل ورقة (١٣) سطراً ، في كل سطر (١٠) كلماتٍ تقريباً . وكتب في لوحة العنوان من الجزأين : « في نوبة الفقير إبراهيم بن إيبك بيك » . وفي لوحة عنوان الجزء الثاني كتب أيضاً بخط حديث : « ملكه الفقير عيسى المغربي لطف الله به من الشيخ إبراهيم البليسي وما قبله بثمانية قروش » .

والنسخةُ مكتوبةٌ بخطٍ نسخي جميل جداً ، سالمةٌ من الخروم ، غير أنها مشحونةٌ بالأغلاط والتصحيفات ، ولذلك فقد أغفلتُ منها قدراً جماً لم أرَ في ذكره والتنبه عليه فائدةً ، ولم أنبه إلا على ما رأيتُ في الإشارة إليه فائدة . وقد رمزتُ هذه النسخة بالحرف (ش) .

ومن ثمَّ فإنني اعتمدتُ على النسختين كليهما في إثبات النص مع الاتكاء بشكل أكبر على النسخة (ص) ، وإثبات بعض الفوارق التي تؤثرُ في المعنى فيما بين النسختين . - اعتمدتُ في تقسيم الجزأين على التقسيم الوارد في النسخة (ش) .

وهناك نسختان أخريان بدار الكتب المصرية حديثان منقولتان عن نسخة دار الكتب المصرية آنفة الذكر ، وهما مليتان بالأخطاء والأسقاط ، ومن ثمَّ لم ألتفت إليهما لوجود أصلهما ، والحمد لله رب العالمين .

نماذج مصورة من مخطوطتي الكتاب

الجزء الأول من كتاب الأغفال
صنعه أبي علي الفارسي رحمه الله

مكتبة
الشيخ
ابن أبي عمير



٢٩٧

للهمة الأولى من نسخة (مستند علي)

هذه سنابل نكباتي اختر النجاة في عرابي العرب وذكرناها
لما اقتضت غداً من لا صلاح منها الاغفال الا واقع فيها ونحترق
كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بل نقده على جهته من النسخة
التي تمعتها منه فيما تم تبنيها عندنا فيه والله الموفق
مسألة وذكر ابو النخعي: البهائم فقال الكوفي لا ذكر
ما قاله الخويزي في هذا الاسم تنزيهاً لله تعالى ثم قال في سنن
المشني قوله هو الله تعالى الباري المصور جلي التعبيرات
تستعمل وتستعمل سما وتزيتي لربنا الله تعالى هذه الاحتمالات
ما ينبغي منها الزيتي في البهائم هذا الاسم فقال قال
سبيو بن سالت الحلي كقولنا لربنا فقال لربنا
فدخلت لف واللام بركم الهرة وقال سبيو مرة أخرى
لاه وادخلت لف واللام لا يرمي انتهى كلامه في الإغفال

قال ابو علي ما حكاه عن سبيو عن الخليل بن وهب
عن سبيو عن الخليل بن وهب عن الامام لاه ولا قال له سالت
عنه لكن قال له لاه ولا لم يذكر له في الحديث في الباب
المرج منها ما ينصب على المخرج او التعظيم او التسمي لاه لا يكون
وصفاً لاه ولا اعطاه عليه وقال الفصل اعلم انه لا يجوز
التمادي استا فيه لاه ولا لم البت لاهم قالوا يا الله اغفر لي
ونو فصل طويل في هذا الباب اذا قرأته وفقت من غير ما قلنا
والفقهاء لربنا الذي حكاه لبيد بن ربيعة فقال وقال
مرة أخرى لم ينسب سبيو به ايضا الى الخليل بن وهب في حديث
الشم في قول باري منه ونو عن ابن عباس في قوله
فلا تخف فقال عبادك ففقدنا لاه من هنا لانه ذوق
الجمادة اي لاه لوجه في يافضد قال
لبيد بن ربيعة كأله الحرام اذا نسك وانشد

ملككم الفقير عيسى المغربي
لحمف الله به من الشيخ الواعظ النابلسي
وما قبله مما به قد وشن

الجزء الثاني من كتاب الإخفاء

صنعة أبي علي الفارسي رحمه الله

في توبة

الفقير البراني
ابن إدريس بن إدريس

جوان

كتاب الإخفاء

لأبي الفارسي



٢٩٨

التي في حجره وليس فينا من هذا فاذا كان كذلك لم يحكم حكمكم فيها ولا هذا
 لمن لم يترك ما قتلوه في اخلوه لا هذا من الذي قيل فان ذلك فهدا ذلك والحق
 انما ثبت لان ما جاء في رواية من مملوك قتل نفسه لم يتركها ذلك لان
 انما ان ثبت من اجل انها في مملوك ولو حبس بها في كل وقت ذلك لان
 هذه كلها هي ما عخلقه فلا سقطت هذه المصاع ولم يثبت عخلت كثر كون الحرف
 في هذه الشكوك لو حبس شاب من الرسل وانما ثبت لما فيها من الرسل في كل ما
 في هذه الشكوك لو حبس شاب من الرسل وانما ثبت لما فيها من الرسل في كل ما

[illegible]

الوجه الآخر من الصفحة (المتطابقة)

[illegible]

[illegible]

ثانياً : النص المحقق

الجزء الأول^(٥٤)

من كتاب الإغفال

صَنَعَةُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ (رَحِمَهُ اللَّهُ)

[١/٢]

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(صلى الله على محمد وآله .

قال أبو علي أحمد بن الحسن بن عبد الغفار الفسوي الفارسي النخوي^(٥٥) :

هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق الزجاج في إعراب القرآن ، ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها ، ونحن نقلُ كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه ، وعلى جهته ، من النسخة التي سمعناها منه فيها ، ثم تتبعه بما عندنا فيه ، وبالله التوفيق .

المسألة الأولى^(٥٦)

ذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ^(٥٧):

« أَكْرَهُ أَنْ أَذْكَرَ مَا قَالَه النَّحْوِيُّونَ فِي هَذَا الْاسْمِ تَنْزِيهًا لِلَّهِ تَعَالَى » ، ثُمَّ قَالَ فِي سُورَةِ الْحَشْرِ^(٥٨) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾ : « جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهَا تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا ، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأَسْمَاءُ ، وَاشْتِقَاقَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ مِنْهَا . فَبَدَأَ بِتَفْسِيرِ هَذَا الْاسْمِ فَقَالَ : « قَالَ سِيبَوَيْه : سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ هَذَا الْاسْمِ فَقَالَ : الْأَصْلُ فِيهِ^(٥٩) (إِلَاةٌ) ، فَأَدْخِلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بَدَلًا مِنْ الِهْمْزَةِ . وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : الْأَصْلُ : (لَاةٌ) ، وَأَدْخِلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَازِمَةً » . انْتَهَى كَلَامُ أَبِي إِسْحَاقَ .

[الكلام
على أصل
لفظ الجلالة]

قال أبو علي :

ما حكاه عن سيويه عن الخليل سهوً ، ولم يحك سيويه عن الخليل في هذا الاسم أنه «إِلاَّ» ، ولا قال : إنه سأل عنه . لكن قال الخليل^(٦٠) : إِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي حَدِّ النَّدَاءِ فِي الْبَابِ الْمَرْجَمِ بِهَذَا مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ التَّعْظِيمِ أَوْ الشُّتْمِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَصْفًا لِلأَوَّلِ ، وَلَا عَطْفًا عَلَيْهِ) . وَأَوَّلُ الْفَصْلِ^(٦١) : «اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْبَتَّةَ ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي» . وهو فصل طويل في هذا الباب إذا قرأته وقفت منه على ما قلنا .

والقول الآخر الذي حكاه أبو إسحاق فقال : «وقال مرة أخرى ...» ، لم ينسبه سيويه أيضاً إلى الخليل ، لكن ذكره في حَدِّ الْقَسَمِ فِي أَوَّلِ بَابٍ مِنْهُ^(٦٢) .

قال أبو علي : وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَيَذَرُكَ وَالْأَهْتَكُ﴾^(٦٣) قَالَ : عِبَادَتُكَ . فَقَوْلُنَا : «إِلاَّ» مِنْ هَذَا كَأَنَّهُ ذُو الْعِبَادَةِ ، أَيْ : إِلَيْهِ تُوجَّهُ ، وَبِهَا يُقْصَدُ وَيُعْتَمَدُ . قَالَ أَبُو زَيْدٍ^(٦٤) : تَأَلَّهَ الرَّجُلُ إِذَا نَسَكَ ، وَأَنْشَدَ :

سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلَّهِي^(٦٥)

ونظير هذا في أنه في الأصل اسمٌ حَدَثٌ ، ثُمَّ جَرَى صِفَةً لِلْقَدِيمِ سَبَّحَانَهُ قَوْلُنَا : السَّلَامُ . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمِّنُ﴾^(٦٦) فَالسَّلَامُ مِنْ سَلَمَ كَالْكَلَامِ مِنْ كَلَّمَ^(٦٧) ، وَالْمَعْنَى : ذُو السَّلَامِ ، أَيْ : يُسَلِّمُ مِنْ عَذَابِهِ مَنْ لَمْ يَسْتَحِقَّه ، كَمَا أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ : أَنَّ الْعِبَادَةَ تَجِبُ لَهُ .

فإن قلت : فَأَجَزَ الْحَالُ عَنْهُ وَتَعَلَّقَ الظَّرْفُ بِهِ ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَصَادِرِ .

فإن ذلك لا يلزم ؛ ألا ترى أنهم أجروا شيئاً من المصادر واسم الفاعل مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تُنَاسِبُ الْفِعْلَ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : «لِلَّهِ دَرْكٌ»^(٦٨) ، وَزَيْدٌ صَاحِبُ عَمْرٍو ، (فلم يميزوا إعمالهما عمل الفعل وإن كانا في مواضعهما)^(٦٩) .

وأما ما حكاه أبو زيد من قَوْلِهِمْ : «تَأَلَّهَ الرَّجُلُ» ، فإنه يَحْتَمِلُ عِنْدِي ضَرْبَيْنِ مِنَ

التَّأْوِيلِ :

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِهِمْ : تَعَبَّدَ وَالتَّعَبَّدُ .

ويجوز أن يكون مأخوذاً من الاسم دون المصدر على حد قولك : استخجر الطين ، واستنوق الجمل ، فيكون المعنى : يفعل الأفعال المقرّبة إلى الإله ، والمستحق بها الثواب .

وتسمّى الشمسُ إلهةً والإلهةُ^(٧٠) ، روي لنا عن قطرب ذلك ، وأنشد :

تَرَوْحْنَا مِنَ اللَّعْبَاءِ قَصْراً وَأَعْجَلْنَا الْإِلَٰهَةَ أَنْ تَوُوبَا^(٧١)

فكانهم سمّوها « إلهة » على نحو تعظيمهم لها ، وعبادتهم إيّاها . وعن ذلك نهاهم الله تعالى ، وأمرهم بالتوجّه / في العبادة إليه (جلّ وعزّ) دون ما خلقه وأوجده بعد أن لم يكن ، فقال : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾^(٧٢) .

[٢/ب]

وبذلك على ما ذكرنا من مذهب العرب في تسميتهم الشمس « إلهة » ما حكاه أحمد بن يحيى^(٧٣) من أنهم يسمونها « إلهة » غير مصروف ، فقرب ذلك أنه منقول ؛ إذ كان مخصوصاً . وأكثر الأسماء المختصة بالأعلام منقولة نحو^(٧٤) : أسد وزيد ، وما يكثر تعداده من ذلك . ف كذلك « إلهة » ، يكون منقولاً من « إلهة » التي هي العبادة لما ذكرنا . وأنشد البيت :

وَأَعْجَلْنَا الْإِلَٰهَةَ أَنْ تَوُوبَا

غير مصروف^(٧٥) ، وبلا ألفٍ ولا م .

فهذا معنى « الإلهة » في اللغة ، وتفسير ابن عباس لمن قرأ : « وَإِلَٰهَتَكَ » . وقد جاء على هذا الحد غير شيء ؛ قال أبو زيد^(٧٦) : « لَقِيْتُهُ النَّدْرَى ، وَفِي النَّدْرَى ، وَفَيْنَةَ ، وَالْفَيْنَةَ بَعْدَ الْفَيْنَةِ » . وفي التنزيل : ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾^(٧٧) . وقال الشاعر^(٧٨) :

أَمَّا وَدِمَاءٍ لَا تَزَالُ كَانَتْهَا عَلَى قَنَةِ الْعُزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا

فهذا مثل ما ذكرناه من « إلهة » و « الإلهة » في دخول لام المعرفة الاسم مرة ، وسقوطها أخرى .

فأما من قرأ^(٧٩) : ﴿ وَيَذَرِكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ فهو جمع « إله » ، كقولك : إزار وآزرة ، وإناء وآنية . والمعنى على هذا : أنه كان لفرعون أصنام يعبدوها شيعة وأتباعه ، فلما دعاهم موسى

﴿وَإِلَى التَّوْحِيدِ حَضُّوا فَرَعُونَ عَلَيْهِ وَعَلَى قَوْمِهِ، وَأَغْرَوْهُ بِهِمْ . وَيُقَوِّي هَذِهِ الْقِرَاءَةُ : ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾^(٨٠)، ففي هذا دلالة على تعظيمهم لها ، وعبادتهم إياها في ذلك الوقت .

وأما قولنا : « الله » فقد حمله سيبويه على ضربين^(٨١) :

أحدهما : أن يكون أصل الاسم « إلاه »^(٨٢)، ففاء الكلمة على هذا همزة ، وعينها لامٌ، والألفُ ألفُ (فَعَالٍ) الزائدة ، واللامُ هاءٌ .

والقول الآخر: أن يكون أصل الاسم « لآة » ، ووزنه (فَعَلٌ) .

فأما إذا قُدِّرَتْ أَنَّ الْأَصْلَ « إِلَآة »^(٨٣) ، فيذهبُ سيبويه فيه عندي إلى أَنَّهُ حُذِفَتْ الْفَاءُ حَذْفًا لَا عَلَى التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : « الْحَبُّ » فِي الْحَبِّءِ ، وَ« ضَوْءٌ » فِي ضَوْءٍ^(٨٤) .

فإن قال قائل : وَلِمَ قُدِّرَ هَذَا التَّقْدِيرُ ؟ وَهَلَّا حَمَلَهُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْقِيَاسِيِّ ؛ إِذْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ سَائِعٌ فِيهِ ، غَيْرُ مَمْتَنِعٍ مِنْهُ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْقِيَاسِ أَوَّلَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْحَذْفِ الَّذِي لَيْسَ بِقِيَاسٍ ؟

قيل له : إِنَّ ذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْحَذْفِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ ، أَوْ عَلَى تَخْفِيفِ الْقِيَاسِ فِي أَنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَتِ الْهَمْزَةُ وَسَكَنَ مَا قَبْلَهَا حُذِفَتْ ، وَأُلْقِيَتْ^(٨٥) حَرَكَتُهَا عَلَى السَّاكِنِ ، فَلَوْ كَانَ طَرَحُ الْهَمْزَةِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ دُونَ الْحَذْفِ ، لَمَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا عِوَضٌ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا حُذِفَتْ عَلَى هَذَا الْحَدِّ فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مُلْغَاةً مِنَ اللَّفْظِ مَبْقَاةً فِي النِّيَّةِ^(٨٦) ، وَمُعَامَلَةٌ مُعَامَلَةُ الْمُثَبَّتَةِ غَيْرِ الْمَحذُوفَةِ . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَرْكُهُمُ الْيَاءَ مُصَحَّحَةً فِي قَوْلِهِمْ : « جَيَّالٌ » إِذَا خَفَّفُوا فَقَالُوا : « جَيْلٌ »^(٨٧) ، وَلَوْ كَانَتْ مَحذُوفَةً فِي التَّقْدِيرِ كَمَا أَنَّهَا مَحذُوفَةٌ مِنَ اللَّفْظِ لِلزَّمِّ قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا . فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ فِي نِيَّةِ سُكُونٍ لَمْ تُقْلَبْ ، كَمَا قُلِبَتْ فِي « نَابٍ »^(٨٨) وَنَحْوِهِ . وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَحْرِيكُهُمُ الْوَاوَ فِي « ضَوْءٌ » وَهِيَ طَرَفٌ إِذَا خَفَّفْتَ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِي نِيَّةِ سُكُونٍ لَقُلِبَتْ يَاءً ، وَلَمْ تَثْبُتْ آخِرًا . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا تَبْيِينُهُمُ لِلْوَاوِ فِي « نُؤْيٍ » إِذَا خَفَّفَ « نُؤْيٍ » ، وَلَوْلَا نِيَّةُ الْهَمْزَةِ لَقُلِبَتْ يَاءً وَأُدْغِمَتْ ، كَمَا فُعِلَ فِي « مَرْمِيٍّ »^(٨٩) وَنَحْوِهِ ، فَكَمَا أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَمَّا كَانَ حَذْفُهَا عَلَى التَّخْفِيفِ

[١/٣] القياسي، كانت /^(٩٠) منوئية في المعنى، كذلك لو كان حذفها في اسم «الله» تعالى على هذا الحد، كما لزم أن يكون من حذفها عوضاً؛ لأنها في تقدير الإثبات للأدلة التي ذكرناها. وفي تعويضهم من هذه الهمزة ما عوضوا ما يدل على أن حذفها عندهم ليس على حد القياس كـ «جِيل» في «جِيَال»، ونحو ذلك، بل يدل العوض منها على أنهم حذفوها حذفاً على غير هذا الحد.

فإن قال: فما العوض الذي عوض من هذه الهمزة^(٩١) لما حذف على الحد الذي ذكرت، وما^(٩٢) الدلالة على كونه عوضاً؟

قيل: أما العوض منها فهو الألف واللام في قولهم: الله. وأما الدلالة على أنها عوض فاستجازتهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في القسم والنداء، وذلك قولهم: «أفأ الله لتفعلن»، و«يا الله اغفر لي»^(٩٣)؛ ألا ترى أنها لو كانت غير عوض لم تثبت، كما لم تثبت في غير هذا الاسم، فلما قطعت هنا واستجيز ذلك فيها، ولم يستجز في غيرها من الهمزات الموصولة، علمنا أن ذلك لمعنى اختصت به ليس في غيرها. ولا شيء أولى بذلك المعنى من أن يكون العوض من الحرف المحذوف الذي هو الفاء.

فإن قال قائل: فما أنكرت ألا يكون ذلك المعنى العوض، وإنما يكون كثرة الاستعمال، فغير بهذا كما يغير غيره لما يكثر في كلامهم عن حال نظائره وحده؟ قيل: لا يخلو من أن يكون^(٩٤) ذلك العوض، كما ذكرناه، أو يكون كثرة الاستعمال، أو يكون لأن الحرف ملازم للاسم لا يفارقه.

فلو كان كثرة الاستعمال هو الذي أوجب ذلك دون العوض، لزم أن تقطع الهمزة أيضاً في غير هذا لما يكثر استعماله.

ولو كان للزوم الحرف، لوجب أن تقطع همزة «الذي» للزومها، ولكثرة استعمالها أيضاً، ولزم قطع هذه الهمزة فيما كثر استعماله. وهذا فاسد؛ لأنه قد يكثر استعمال ما فيه هذه الهمزة فلا تقطع، فإذا كان كذلك ثبت أنه للعوض، وإذا كان للعوض لم يجز أن يكون حذف الهمزة من الاسم على الحد القياسي؛ لما قدمناه؛ فلهذا حملت سبويه على هذا

الوجه دون الوجه الآخر فقال^(٩٥): « كَأَنَّ الْأِسْمَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَّا ، فَلَمَّا أُدْخِلَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ حَذَفُوا الْأَلِفَ ، وَصَارَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ خَلْفًا مِنْهَا ، فَهَذَا أَيْضًا ثَمَّا يُقَوِّيه^(٩٦) أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ » .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَفَلَيْسَ قَدْ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ « النَّاسِ » ، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ هَذَا الْأِسْمِ حَذْفًا ، فَهَلْ تَقُولُ : إِنَّهَا عِوَضٌ مِنْهَا ، كَمَا أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عِوَضٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ مِنْ اسْمِ « اللَّهِ » ﷻ ؟

قِيلَ لَهُ : لَيْسَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عِوَضًا فِي « النَّاسِ » كَمَا كَانَا عِوَضًا فِي هَذَا الْأِسْمِ ، وَلَوْ كَانَا عِوَضًا لَفُعِلَ بِهِمَا مَا فُعِلَ بِالْهَمْزَةِ فِي اسْمِ « اللَّهِ » لَمَّا جُعِلَتْ [فِي] الْكَلِمَةِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا عِوَضًا مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ^(٩٧) .

فَإِنْ قُلْتَ : أَلَيْسَ قَدْ قَالَ سَبِيوِيهِ بَعْدَ الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَهُ : « وَمِثْلُ ذَلِكَ (أَنَاسٌ) ، فَإِذَا أُدْخِلْتَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ قُلْتَ : النَّاسُ » ؟

قِيلَ : إِنَّهُ قَالَ هَذَا ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَاسٌ » أَي : مِثْلُهُ فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْهُ فِي حَالِ دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، لَا أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْمَحذُوفِ كَمَا كَانَ فِي اسْمِ « اللَّهِ » ﷻ بَدَلًا . وَيُقَوِّيْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ :

إِنَّ الْمَنَآيَا يَطْلُبُغْنَ عَلَى الْأَنَاسِ الْآمِينَا^(٩٨)

فَلَوْ كَانَ عِوَضًا لَمْ يَكُنْ لِيَجْتَمَعَ مَعَ الْعِوَضِ مِنْهُ . فَإِذَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ ثَمَّا لَا يَكُونُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عِوَضًا مِنْهُ ، كَانَ حَذْفُهَا فِيمَا يَثْبُتُ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عِوَضٌ مِنْهُ أَوَّلَى وَأَجْدَرُ . فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْهَمْزَةَ - الَّتِي هِيَ فَاءٌ - مَحذُوفَةٌ مِنْ هَذَا الْأِسْمِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ قَطْعُ الْهَمْزَةِ فِي هَذَا الْأِسْمِ فِي الْوَصْلِ لَا لَشَيْءٍ ثَمَّا ذَكَرْتَ مِنَ الْعِوَضِ ، وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَلَا لِلزُّومِ الْأِسْمِ ، وَلَكِنْ لَشَيْءٍ آخَرَ غَيْرَ ذَلِكَ كُلِّهِ ؛ وَهُوَ أَنَّهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَإِنْ كَانَتْ مُوَصُولَةً ، وَالْهَمْزَاتُ الْمُوَصُولَةُ فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ عَلَى ضَرَبَيْنِ : مَكْسُورَةٌ وَمُضْمُومَةٌ ، فَلَمَّا خَالَفَ هَذَا مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالْكَثْرَةُ ، اسْتُجِيزَ فِي الْوَصْلِ قَطْعُهَا ؛ لِمِشَابَهَتِهَا بِانْفِتَاحِهَا الْهَمْزَةَ فِي « أَحْمَرٍ » وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَقْطُوعَةِ ، فَقُطِعَتْ لِمِشَابَهَتِهَا بِهَا فِي انْفِتَاحِهَا لَا لِغَيْرِ ذَلِكَ .

قيل له : إن كونها مفتوحة^(١١٩) لا يُوجبُ في الوصل قطعها وإن شابهتها في الزيادة والانفتاح ؛ ألا ترى أن الهمزة في قولهم : « ائِمُّ [الله] » ، و « ائْمُنُ الله » همزة وصل ، وأنها مفتوحة مثل المصاحبة للام التعريف ، ولم تُقطع في موضع من مواضع وصلها كما قُطعت هذه ، فهذا يدلُّ على أن قطعها ليس لانفتاحها ، ولو كان قطعها لانفتاحها لوجب أن تُقطع في غير هذا الموضع ؛ لدخول الانفتاح ، فلما لم تُقطع في الحرف الذي ذكرناه وهو « ائِمُّ » و « ائْمُنُ » ، ولم تُقطع في غير هذا الاسم ، علمنا أن الانفتاح ليس بعلة مُوجبة للقطع ، وإذا لم يكن ذلك ثبت ما ذكرناه من العوض .

فإن قدرته على التخفيف القياسي فكان الأصل « الإلاه » ، ثم خَفَفَت الهمزة وما قبلها ساكنٌ فحذفتها وألقيت حركتها على الساكن ، فاجتمع مثلاًن ، فسكنت الأول وأدغمت . وعلى هذا التقدير قوله ﷻ : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(١٢٠) إلا أن توجيه الاسم على ما ذهب إليه سيبويه القول ؛ لما ذكرت لك .

وذكر أبو بكر عن أبي العباس أن الكِسائي^(١٢١) أجاز : ﴿ بِمَا أُنزِلُكَ ﴾ في قوله : ﴿ بِمَا أُنزِلُ إِلَيْكَ ﴾^(١٢٢) فادغم اللام الأولى في الثانية ، وشبهه بقوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ . قال أبو العباس^(١٢٣) : هذا خطأ ؛ لأن ما قبل الهمزة من « لكن أنا » ساكنٌ ، فإذا خَفَفَت حذفت فألقيت الحركة على الساكن . وما قبل الهمزة في ﴿ أُنزِلُ إِلَيْكَ ﴾ متحركٌ ، فإذا خَفَفَت لم يَجْزِ الحذف ، كما جاز في الأول ، لكن تجعل الهمزة بين بين^(١٢٤) ، فإذا لم يَجْزِ الحذف لم يَجْزِ الإدغام لحجز الحرف بين المثليين . وهذا الذي قاله أبو العباس ظاهرٌ بين .

فإن قال قائلٌ : تُحذف الهمزة حذفاً كما حذفت من « الناس » .

قيل : أما الخطأ في التشبيه فحاصلٌ ؛ إذ شبه بين مختلفين من حيث شبهة . أما هذا الضرب من الحذف فلا يجوزُ تسويغهُ حتى يتقدمه سماعٌ . ألا ترى أنه لا يجوزُ حذف الهمزة من « الإباء » و « الإياب » ، كما كان في « الناس » ، وليس كذلك الحذف فيما كان من الهمزات ما قبله ساكنٌ ؛ لأنَّ حذف ذلك قياسٌ مُطردٌ مستمرٌ .

فإن قال قائل: أفليس الهمزة قد حُذِفَتْ من قولهم: «وَيَلْمُهُ»^(١٠٥)، وفي قولهم: «ناس»^(١٠٦)، وفي اسم «الله» ~~سَمِيَّ~~، وكلُّ ذلك قد حكاه سيويه^(١٠٧)، وذهب إلى حذف الهمزة فيه، فما أنكرت أن يكون حذف الهمزة مبتدأة كثيراً يجوز القياس عليه، وردُّ غيره إليه. وقد ذهب الخليل^(١٠٨) إلى حذف الهمزة من «أن» في قولهم: لَنْ يَفْعَلَ، وقال: هو «لَا أَنْ»؟

قيل له: ليست هذه الحروف من الكثرة والسعة بحيث يُقاسُ غيرها عليها، إنما هي حروفٌ كَثُرَ استعمالُها فحُذِفَ بعضها، وغُوِضَ من حذفِها. وليست الهمزة في الآية إذا حُذِفَتْ عند الكِسائيِّ بمغُوِضٍ منها شيءٌ، بل يُحذف معها

غيرُها من الكلام للإدغام، والقياسُ / على هذه الحروف لا يُوجبُ حذفَها؛ إذ لا [٤/١] عَوِضَ منها، كما حُذِفَتْ من هذه الحروف لما غُوِضَ منها.

فإن قلت: فإن [في] قولهم: «وَيَلْمُهُ» حُذِفَ، ولم يُعَوِضَ منه شيءٌ؟

فإن القياسَ على هذا الفذ^(١٠٩) الشاذَّ غيرُ سائغٍ، ولا سيما إذا كان المقيسُ عليه فيه معنى أوجبَ شيءٌ ليس في المقيس مثله؛ وهو كثرةُ الاستعمال. ألا ترى أنك تقول: لا أذر، ولم أبل^(١١٠) فتُحذفُ لكثرةُ الاستعمال، ولا تقيسُ عليه غيره إذا كان متعرياً من المعنى الموجبِ في هذا الحذف. وكذلك لا تقيسُ على «وَيَلْمُهُ» ما في الآية من حذف الهمزة؛ إذ لا يخلو الحذفُ فيها من أن يكون لكثرةُ الاستعمال كما ذكرنا، أو لأنها همزة مبتدأة، فلو كان الحذفُ لأنها همزةً مبتدأةً لوجبَ حذفُ كلِّ همزةٍ مبتدأةٍ، وذلك ظاهرُ الفساد. فثبت أنه كما ذكرناه.

ويُفسدُ حذفُ هذه الهمزة من جهةٍ أخرى؛ وهي أنه إذا ساءَ الحذفُ في بعض الأسماء أو الأفعال لكثرةُ الاستعمال، أو الاستثقال، أو ضربٍ من الضروب، لم يَجْزُ حذفُ الحروفِ قياساً عليها؛ لأنها قَبِيلٌ غيرها ونوعٌ سواها، فحكمُها في الحذفِ غيرُ حكمِها؛ ألا ترى أن الحذفَ لم يَجِ في شيءٍ من الحروفِ إلا في بعض ما كان مضاعفاً نحو: «رُبَّ» و«إنَّ» و«كأنَّ»، ولم يَجِ في كلِّ ذلك، لم نعلمْهم حذفوا من «ثمَّ» ولا «لعلَّ»، وليس «إلى» بمضاعفٍ فيجوزُ ذلك فيه^(١١١). وهذا ذهب أهلُ النظرِ في

العربية^(١١٢) إلى تغليب معنى الاسم على « مُذ » لِمَكَانِ الحذفِ ، وتغليب معنى الحرف على « مُنذ » لتمامها، فلو جاء الحذف في الأسماء في نحو ذا لم يَجْزِ الحذف من الحروف قياساً عليها ؛ لقلة الحذف من الحروف . ولم نَعْلَمِ الحروف حُذِفَ منها شيء إلا ما ذَكَرْنَاهُ، والألف من « ها » التي للتثنية في قولهم : « هَلُمَّ »^(١١٣) ، وذلك لكثرة استعماله ، وبنائه مع غيره . وليس في الحرف الذي في الآية شيء من ذلك ، فتجوز هذا فاسد في العربية وقياسها لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فأما ما ذهب إليه الخليل في « لَن » ، فلم يَتَّبِعْ في ذلك سيبويه^(١١٤) ، ولا أحد ممن رواه من أصحابه ، وذهبوا كُلُّهُمْ إلى فسادِهِ^(١١٥) .

وَيَفْسُدُ قياسُ حَذْفِ الهمزة من « إلى » على التي في « وَلِئِمَّ » ، وعلى الألف في « هَلُمَّ » من جهة أخرى ؛ وهي : أنَّ هَذَيْنِ الحرفين لَمَّا ضُمَّا إلى الاسمين غيرهما ، وكَثُرَ استعمالُهُما ، صارَا كالكلمة الواحدة المتصلة من أجل اللزوم ، والحذف وسائر حروف التغيير والاعتلال إلى المتصلِ أَسْرَعُ^(١١٦) ، وفيه أُوْجِدُ منه إلى المنفصل . فالحذف في هَذَيْنِ الحرفين يَسُوْغُ ما لا يَسُوْغُ في غيرهما ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ من شِدَّةِ الاتصال . ويدلُّك على شِدَّةِ اتصاليهما : أَنَّهُم اشتقوا منهما وهما مُرَكَّبَان ، كما يُشْتَقُّ من المفردين ؛ قال أبو زيد^(١١٧) : يُقَالُ : « هو رَجُلٌ وَلِئِمَّةٌ » ، والوَلِئِمَّةُ من الرِّجَالِ : الدَّاهِيَةُ .

وقال الأصمعي^(١١٨) : إذا قال لك : هَلُمَّ ، فقل : لا أَهَلُمُّ . فهذا يدلُّ على إجرائهم الكلمتين في الموضعين مُجْرَى المفرد ، فاشتقَّ منهما كما اشتقَّ من المفرد ، فعلى حسب هذا حَسُنَ الحذفُ منهما ، كما يُحذفُ من الكلمِ المفردة .

والمفرد والمتصل وما جرى مجراهما يكونُ فيهما من الحذف ما لا يكونُ في غيرهما من المنفصل في جميع أبواب العربية ، ألا ترى أَنَّكَ تُدْغِمُ مثل : مَدٌّ وَفَرٌّ ، وما أشبه ذلك ، لا يكونُ فيه غيرُ الإدغام^(١١٩) ، وأنتَ في « جَعَلَ لَكَ » و « فَعَلَ لَيْدٌ »^(١٢٠) ونحو ذلك مخيرٌ بين الإدغام والبيان ، فكذلك ما في الآية ، يمتنع الحذف من الحرف فيه لأنَّه منفصلٌ . فهذه جهة أخرى يمتنع لها الحذف من الحرف وَيَضْعُفُ .

فأما مثل : ﴿ وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ﴾^(١٢١) ، و﴿ انظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾^(١٢٢) / [٤/ب] و﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾^(١٢٣) . فحذفه مُطَرِّدٌ قياسيٌّ ، وليس من هذا الباب .

فهذا شيء عَرَضَ في هذه المسألة مما يَتَعَلَّقُ بها ، ثُمَّ نَعُودُ إليها :
فأما القول الآخر الذي قاله سيبويه في اسم « الله » تعالى ، فهو أنَّ الاسمَ أصله
« لاة » ، وَزَنُّهُ على هذا (فَعَلٌ) ، اللَّامُ فاءُ الفعل ، والألفُ منقلبةٌ عن الحرف الذي هو عينُ ،
والهاءُ لامٌ . والذي دَلَّه على ذلك أنَّ بعضهم يقول : « لَهْيَ أبوك » ، قال سيبويه^(١٢٤) :
« فقلَّبَ العينَ وجعلَ اللَّامَ ساكنةً ؛ إذ صارت مكانَ العينَ ، كما كانت العينُ ساكنةً ، وتركوا
آخرَ الاسمِ مفتوحاً ، كما تركوا آخرَ « أَيْنَ » مفتوحاً . وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه
لكثرتِه في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه » . فالألفُ على هذا القول في الاسم منقلبةٌ
عن الياء^(١٢٥) ؛ لظهورها في موضع اللَّامِ المقلوبةِ إلى موضعِ العينَ ، وهي في الوجه الأولِ
زائدةٌ لـ (فَعَالٍ) ، غيرُ منقلبةٍ عن شيءٍ ، واللَّفْظَتانِ على هذا مختلفتان ، وإن كان في كلِّ
واحدةٍ منهما بعضُ حروف الأخرى .

وذكرَ أبو العباس هذه المسألة في كتابه المترجم بـ « الغلط » ، فقال^(١٢٦) : « قال سيبويه
فيه : إنَّ تقديره (فَعَالٌ) ؛ لأنَّه « إِلَاة » ، والألفُ واللَّامُ في « الله » بدلٌ من الهمزة ، فلذلك
لَزِمَتَا الاسمَ مثل : « أناس » و « الناس » ، ثُمَّ قال : إنَّهم يقولون : « لَهْيَ أبوك » في معنى :
لله أبوك ، فقال : يُقَدِّمُونَ اللَّامَ ، ويؤخِّرونَ العينَ » . قال أبو العباس^(١٢٧) : « وهذا نقصُ
ذلك ؛ لأنَّه قال أولاً : إنَّ الألفَ زائدةٌ ؛ لأنَّها ألفُ (فَعَالٍ) ، ثُمَّ ذَكَرَ ثانيةً أنَّها عينُ الفعل » .
قال أبو علي : وهذا الذي ذكره أبو العباس من أنَّ هذا القولَ نقصٌ مغالطةٌ ، وإنما كان
يكونُ نقصاً لو قال في حرفٍ واحدٍ من كلمةٍ واحدةٍ وتقديرٍ واحدٍ : إنَّه زيادةٌ ، ثُمَّ قال فيها
نفسها : إنَّها أصلٌ ، فهذا لو قاله في كلمةٍ بهذه الصِّفةِ لكان لا محالةً فاسداً ، كما أنَّ قائلاً
لو قال : إنَّ النَّاءَ في « تَرْتُب »^(١٢٨) زائدةٌ ، ثُمَّ قال : إنَّها في « تَرْتُب » أصلٌ ، والكلمةُ لعنَى
واحدٍ من حروفِ بأعيانها في الكلمة الأولى ، لكان فاسداً منتقِضاً ؛ لأنَّه جعلَ حرفاً واحداً
من كلمةٍ واحدةٍ زائداً أصلاً ، وهاتان حالتان يتنافى اجتماعُهُما في حرفٍ واحدٍ من كلمةٍ
واحدةٍ في تقديرٍ واحدٍ . فلا يستقيمُ لذلك أنَّ يُحَكَّمَ بهما عليه .

فأما إذا قَدِّرَ الكلمةُ مُشْتَقَّةً من أصلين مختلفين ، لم يمتنع أن يُحَكَّمَ بحرفٍ فيه أنَّه أصلٌ ،
ويُحَكَّمَ على ذلك الحرفِ أنَّه زائدٌ ؛ لأنَّ التَّقديرَ فيهما مختلفٌ وإن كان اللَّفْظُ فيهما

متفقاً ؛ ألا ترى أنك تقول : مَصِيرٌ ومُصَرَاتٌ ومَصَارِينُ ، و « مَصِيرٌ » مِنْ صَارَ يَصِيرُ ، فتكونُ الياءُ من الأولى زائدة^(١٢٩) ، ومن الثانية أصلاً ، فلا يمتنعُ لاتِّفَاقُهُمَا في اللَّفْظِ من أن يُحْكَمَ على هذا بالزيادة ، وعلى هذا بأنه أصل^(١٣٠) .

وكذلك « مَسِيلٌ » إن أَخَذْتَهُ مِنْ سَالَ يَسِيلُ [كَانَ مَفْعِلاً]^(١٣١) ، و « مَسِيلٌ » إن أَخَذْتَهُ مِنْ مَسَلَ^(١٣٢) كَانَ (فَعِيلًا) .

وكذلك مَوَالَّةٌ إن جَعَلْتَهُ (مَفْعَلَةً)^(١٣٣) مِنْ وَآلَ ، وإن جَعَلْتَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : « رَجُلٌ مَالٌ وامرأةٌ مَالَةٌ »^(١٣٤) ، كَانَ (فَوَعْلَةً) .

وكذلك « أَثْفِيَّةٌ » ، إن أَخَذْتَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : « هُوَ يَثْفُوهُ »^(١٣٥) ، و « أَثْفِيَّةٌ » إن أَخَذْتَهُ مِنْ تَأَثَّفْنَا بِالْمَكَانِ^(١٣٦) .

وكذلك « أَرَوَى »^(١٣٧) إن نَوَيْتَهُ جاز أن يكون (أَفْعَلٌ) مثل « أَفْكَلٌ »^(١٣٨) ، وأن يكون (فَعْلَى) مثل « أَرَطَى »^(١٣٩) ، فإن لم تَوَيْتَهُ كَانَ (فَعْلَى) والألفُ فيه مثلُ ألفِ حُبْلَى^(١٤٠) .

وكذلك « أَرَبِيَّةٌ » لأصلِ الفَخْدِ^(١٤١) ، إن أَخَذْتَهُ مِنَ الْأَرَبِ الذي هو التَّوْفَرُّ من قولك : أَرَبْتُ الشَّيْءَ إذا وَفَّرْتَهُ ، وقولهم : « فلانٌ أَرِيبٌ » / أرادوا أَنَّهُ ذو تَوْفَرٍ وكمالٍ ، (لأنَّهُ عَضُوٌّ لَهُ مِنَ التَّوْفَرِ والكمالِ ما ليس لغيره)^(١٤٢) ، وإن أَخَذْتَهُ مِنْ رَبَا يَرْتَبُو إذا ارْتَفَعَ ؛ لأنَّهُ عَضُوٌّ مَرْتَفَعٌ فِي الْقَصَبَةِ وَالْخِلْقَةِ ، فاللَّفْظَانِ مُتَّفَقَتَانِ ، والمعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ . وهذا كثيرٌ جداً ، تَتَّفِقُ الْأَلْفَاظُ فِيهِ ، وَتُخْتَلِفُ الْمَعَانِي وَالتَّقْدِيرُ .

فكذلك هذا الاسم الذي نقول : « لَهْيٌ » ، عند سيبويه يُقَدَّرُهُ مَقْلُوباً مِنْ (لَاهٍ) . و(لَاةٌ) على هذا الْأَلْفُ فِيهِ عَيْنُ الْفِعْلِ^(١٤٣) غير التي في « الله » إذا قَدَّرْتَهُ مَحْذُوفاً مِنْهُ الْهَمْزَةُ التي هي فاءُ الْفِعْلِ ، فَحُكِمَ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ الْمَوْضِعِ الذي حُكِمَ فِيهِ بِأَنَّهَا أَصْلٌ ، وبأنَّهَا أَصْلٌ مِنْ غَيْرِ الْمَوْضِعِ الذي حُكِمَ فِيهِ بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ ، فإذا كَانَ كَذَلِكَ سَلِمَ قَوْلُهُ مِنَ النِّقْضِ ، ولم يَكُنْ فِيهِ دَخَلٌ^(١٤٤) .

فإن قال قائلٌ : ما تُنَكِّرُ أن يكونَ « لَاةٌ » في قول مَنْ قال : « لَهْيَ أَبوكَ » هو أيضاً مِنْ قَوْلِكَ : « إِلَاةٌ » ، ولا يكونُ كما قَدَّرَهُ سيبويه مِنْ أن العَيْنَ ياءٌ ؛ لكن تكونُ الياءُ^(١٤٥) في « لَهْيَ » منقلبةً عن الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ في « إِلَاهٍ » ؟

قيل : الذي يمتنع له ذلك وَيَبْعُدُ أَنَّ الياءَ لا تنقلبُ عن الألفِ الزائدة على هذا الحُدِّ ، إنما تنقلبُ^(١٤٦) واوًا في « ضَوَّارِبَ » ، وهمزة في « كَسَائِنَ » ، وياءَ في « دَنَائِرَ » ، فأما أن تنقلبَ ياءَ على هذا الحُدِّ فبعيدٌ ، لم يحنِ في شيءٍ عَلِمْنَاهُ .
فإن قلت : فقد قالوا : زَبَانِي^(١٤٧) وطائي ، فأبدلوا الألفَ من ياءَيْن زائدَتَيْن ، فكذلك تُبدَلُ الياءُ من الألفِ الزائدة في « لَهْيَ » .

فالجوابُ : أنْ إبدلَهم الألفَ من الياءِ في « زَبَانِي » ليس بإبدالِ ياءٍ من الألفِ ، فيجوزُ عليه « لَهْيَ » ، ومن أبدلَ الياءَ من الألفِ في نحو قوله :
لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفِيكَا^(١٤٨)

لم ينبغ لك أن تُجيزَ هذا قياساً عليه ؛ لأنَّ ذلك لغةٌ ليست بالكثيرة ؛ ولأنَّ ما قبل المبدل قد اختلف^(١٤٩) . ألا ترى أنَّ العينَ في « قَفِيكَا » متحرِّكةٌ ، وما قبل الياءِ في « لَهْيَ » ساكنٌ . ومما يُبعدُ ذلك أنَّ القلبَ ضَرَبٌ من التصريفِ تُرَدُّ فيه الأشياءُ إلى أصولها . ألا ترى أنَّكَ لا تكادُ تجدُ مقلوباً محذوفاً منه ، بل قد يُرَدُّ منه في بعض المقلوب ما كان محذوفاً قبل القلب كقولهم : « هَارٍ »^(١٥٠) ، وذلك لأنَّهُ لَمَّا أُزِيلَتْ حُرُوفُ الكلمة فيها عن نَظْمِهَا ونَصْدِهَا - كما فَعِلَ ذلك بالتكسير والتصغير - أَشْبَهَهُمَا . فإذا أَشْبَهَهُمَا من أجل ما ذَكَّرْنَا^(١٥١) ، وَجَبَ رَدُّ المحذوفِ إليه من أجل هذا الشَّبه ، كما رُدَّ إليهما .

فلهذه المضارعة التي في القلب بالتخفيف والتكسير تَرَجَّحَ عندنا قولُ مَنْ قال في « أَيَّنَقِ » : إِنَّهَا (أَغْفَلُ) ، قَلِبْتَ العينُ فيها فاءً^(١٥٢) على غير قياسٍ على قولِ مَنْ قال : إِنَّهَا (أَيْفَلُ) وذهب إلى الحذفِ وتعويضِ الياءِ منها^(١٥٣) .

ويَقْوِي الوجهَ الأوَّلَ ثَبَاتُهُ في التَّكْسِيرِ في قولهم : أَيَّانِقُ . أنشد أبو زيد^(١٥٤) :

لَقَدْ تَعَلَّلْتُ عَلَى أَيَّانِقِ

صُهْبِ قَلِيلَاتِ الْقُرَادِ اللَّأَزِقِ

فإن قلت : فإذا كان الاسمُ على هذا التقدير (فَعَلًا) بدلالة انقلاب العين ألفاً ، فهلاً

كان في القلب أيضاً على زَيْتِهِ قبل القلب ؟^(١٥٥)

قيل : إنَّ المقلوب قد جاء في غير هذا الموضع على غير زَيْتِهِ المقلوب عنه . ألا ترى أنَّهم

قالوا : « له جَاءَ عند السُّلْطَانِ » ، فجاء على (عَفَلٍ)^(١٥٦) ، وهو مقلوبٌ عن « الوجه » ، فهذا

وإن كان عكس ما ذكرناه من القلب الذي ذهب إليه سيبويه في الاسم في الزنة ، فإنه مثله في اختصاص المقلوب ببناء غير بناء المقلوب عنه ، وهذا يؤكد ما ذكرناه من مشابهة القلب بالتحقير / والتكسير . ألا ترى أن البنائين اختلفا ، كما اختلف التحقير والتكسير . [ب/٥] ومثل ذلك قولهم : فوق وفقاً^(١٥٧) ، قال :

وَنَبْلِي وَفَقَاهَا كَ عَرَاقِبٍ قَطَا طُحِلَ^(١٥٨)

ومثل ذلك في البناء دون القلب : نوي ونوي .

فأما بناء الاسم فلأنه تضمن معنى لام المعرفة كما تضمنها « أمس » ، فبني كما بُني ، ولم يجعل في القلب على حد ما كان قبل القلب ، فكما اختلف البناءان ، كذلك اختلف الحذفان ، فكان في القلب على حده في « أمس » دون « سحر » ، وقبل القلب على حد الحذف من اللفظ للتخفيف لاجتماع الأمثال وتقدير الثبات في اللفظ ، نحو : ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾^(١٥٩) في مَنْ خَفَفَ ، و « يَسْطِيع » وما أشبه ذلك .

وحكى أبو بكر بن السراج أن أبا العباس اختار في هذا الاسم أن يكون أصله : « لاهاً » ، وأن يكون « لَهْيٌ » مقلوباً ، وأن القول الآخر الذي لسيبويه فيه من أنه من قولهم : « إله »^(١٦٠) ، وتشبيه سيبويه إياه بـ « أناس » ليس كذلك ، وذلك أنه يقال : أناس والأناس^(١٦١) ، فإذا أدخل الألف واللام ثبتت الهمزة .

قال : وأنشدني أبو عثمان المازني :

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعْنَ عَلَى الْأَنَاسِ الْآمِنِينَ^(١٦٢)

فكذلك ثبتت الهمزة في « الإلاه » .

قال أبو علي : وقد قدمت في هذا الفصل^(١٦٣) ما يستغنى به عن الإعادة في هذا الموضع ، وصحة ما ذهب إليه سيبويه من حذف الهمزة التي هي فاء ، وكون الألف واللام عوضاً منها ؛ ألا ترى أنك إذا أثبت الهمزة في « الإلاه » ولم تحذف ، لم تكن الألف واللام فيه على حدها في قولنا : « الله » ؛ لأن قطع همزة الوصل لا يجوز في « الإلاه » كما جاز في قولنا : « الله » ؛ لأنهما ليسا بعوض من شيء ، كما أنها في اسم « الله » تعالى عوض بالأدلة التي أرينا .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « لَاهِ أَبوكَ » فقال سيويوه^(١٦٤) : « حَذَفُوا إِحْدَى اللَّامَيْنِ مِنْ قَوْلِهِمْ : « لَاهِ أَبوكَ » ، حَذَفُوا لَامَ الْإِضَافَةِ ، أَوِ اللَّامَ الْآخَرَى »^(١٦٥) .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : إِنَّ الْمَحذُوفَ مِنَ اللَّامَيْنِ الزَّائِدَةُ ، وَقَالَ آخَرُونَ : الْمَحذُوفُ الْأَصْلُ ، وَالْمَبْقَى الزَّائِدُ خِلَافَ قَوْلِ سَيُويِه . قَالَ : فَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّ الزَّائِدَ جَاءَ لِمَعْنَى ، فَهُوَ أَوَّلَى بِأَنْ يُتْرَكَ فَلَا يُحَذَفُ ؛ إِذِ الزَّائِدُ لِمَعْنَى إِذَا حُذِفَ زَالَتْ بِحَذْفِهِ دَلَالَتُهُ الَّتِي جَاءَ لَهَا ، وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَحْذِفُونَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ فِي قَوْلِهِمْ : لَمْ يَكْ ، وَلَا أَذَرِ ، وَلَمْ أُبَلْ^(١٦٦) ؛ إِذَا كَانَ الَّذِي أُبْقِيَ يَدُلُّ عَلَى مَا أُلْغِيَ ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْمَحذُوفُ مِنْ هَذَا الْأِسْمِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَيَكُونُ الْمَبْقَى الزَّائِدَ ، وَأَيْضاً فَمَا يُحَذَفُ مِنْ هَذِهِ الْمَكْرُرَاتِ إِنَّمَا يُحَذَفُ لِلِاسْتِقَالِ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْاسْتِقَالُ فِيمَا يَتَكَرَّرُ لَا فِي الْمَبْدِئِ بِهِ الْأَوَّلِ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُحَذَفَ الَّذِي بِهِ وَقَعَ الْاسْتِقَالُ ، وَهُوَ الْفَاءُ وَحَرْفُ التَّعْرِيفِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ : « تَقَضَّيْتُ » وَنَحْوِهِ ، وَ « آدَمَ » وَشَبَّهِهِ ، وَكَذَلِكَ حُذِفَتِ النُّونُ الَّتِي تَكُونُ مَعَ عَلَامَةِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَنْصُوبِ^(١٦٧) مِنْ « كَأَنِّي » لَمَّا وَقَعَتْ بَعْدَ النُّونِ الثَّقِيلَةِ .

وَأَيْضاً فَإِنَّ الْحَرْفَيْنِ إِذَا تَكَرَّرَا فَكَانَ أَحَدُهُمَا لِمَعْنَى ، وَكَانَ الْآخَرُ مِنْ كَلِمَةٍ ، حُذِفَ الَّذِي مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَتُرِكَ الَّذِي جَاءَ لِمَعْنَى وَذَلِكَ نَحْوُ : « تَكَلَّمْتُ » ، فَالْمَحذُوفُ تَاءُ (تَفَعَّلَ) لَا التَّاءُ الَّتِي فِيهَا دَلِيلُ الْمُضَارَعَةِ ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ قَوْلُهُمْ : « لَاهِ أَبوكَ » . انْتَهَتْ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَالْجَوَابُ عَنِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ : أَنَّ حَرْفَ الْمَعْنَى قَدْ حُذِفَ حَذْفاً مُطَرِّداً^(١٦٨) فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : « وَاللَّهِ أَفْعَلُ » ، إِذَا أَرَدْتَ : وَاللَّهُ لَا أَفْعَلُ ، وَحُذِفَ أَيْضاً فِي قَوْلِهِمْ : « لَأَضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَوْ مَكَّةَ » ، وَحُذِفَ أَيْضاً فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ [مِنْ] نَحْوِ : هَذَا زَيْدٌ قَامَ ، تَرِيدُ : قَدْ قَامَ^(١٦٩) / ، وَ « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَفْوَاحاً »^(١٧٠) . وَلَيْسَ فِي [١/٦] هَذِهِ الصُّرُوبِ الْمَطْرِدَةِ الْحَذْفُ دَلَالَةً تَدُلُّ عَلَيْهَا مِنَ اللَّفْظِ . فَبِإِذَا سَاغَ هَذَا فَحَذَفَ الَّذِي يَبْقَى فِي اللَّفْظِ دَلَالَةً عَلَيْهِ مِنْهُ أَسْوَغُ .

وَقَدْ حُذِفَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ فِي نَحْوِ قَوْلِ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ^(١٧١) :

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مَضَرٍّ

وأبياتٍ أُخَرُ^(١٧٢) . وَحُذِفَتِ اللَّامُ الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١٧٣) :

مُحَمَّدُ تَقْدِ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ قَوْمٍ تَبَالًا

وَأَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ^(١٧٤) :

فَتَضَحِّي صَرِيحًا مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ وَلَا تُسْمِعُ الدَّاعِي وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا

وَأَنشَدَ الْبَغْدَادِيُّونَ^(١٧٥) :

وَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

وَأَنشَدُوا^(١٧٦) :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَذْغُ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

وقال الكِسَائِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾^(١٧٧) إِنَّمَا هُوَ لِيُغْفِرُوا^(١٧٨) ،

فَحُذِفَ اللَّامُ . وَقِيَاسُ قَوْلِهِ هَذَا عِنْدِي أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَحذُوفَةً مِنْ هَذَا الْقِيَلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(١٧٩) ، وَقَالُوا : « اللَّهُ لَا فَعْلَنَ »^(١٨٠) .

وَحُذِفَ الْحَرْفُ فِي مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ : « مَا كَانَ لِيَفْعَلَ » ، وَمَعَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوِ وَحَتَّى .

فَإِذَا حُذِفَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَمْ يَمْتَنِعْ حَذْفُهُ فِي هَذَا الْمَوَاضِعِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى حَذْفِهِ

قَائِمَةٌ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَرَّارَ الْأِسْمَ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ انْتِصَابَ الْفِعْلِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرْنَا يَدُلُّ عَلَيْهِ .

فَالْحَذْفُ فِي هَذَا الْحَرْفِ الزَّائِدِ كَالْحَذْفِ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ ؛ إِذِ الدَّلَالََةُ قَائِمَةٌ عَلَى

حَذْفِهِ ، كَالدَّلَالََةِ عَلَى الْحَذْفِ مِنَ الْأَصْلِ نَحْوِ : « لَمْ أَبْلُ » وَأَبْلَغُ ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ فِي الْأِسْمِ يَدُلُّ

عَلَى الْجَرِّ الْمَحذُوفِ ، وَقَدْ حُذِفَ الْحَرْفُ الزَّائِدُ كَمَا حُذِفَ الْأَصْلُ نَحْوِ : إِنِّي وَلَعَلِّي ،

وَكَحَذْفِهِمُ النَّاءَ مِنْ « اسْتَطَاع »^(١٨١) . وَكَذَلِكَ يَسُوغُ حَذْفُ هَذَا الزَّائِدِ الْجَارِ . وَقَدْ حَذَفُوا

الْجَارَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِمْ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ صَالِحٍ وَإِنْ طَالِحٍ »^(١٨٢) .

فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ ذَكَرُوهُ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مَا يَمْتَنِعُ لَهُ حَذْفُ الْحَرْفِ مِنْ قَوْلِهِمْ : « لَاهِ

أَبُوكَ » .

وأما ما ذكرناه في الفصل الثاني من أن الحذف إنما يكون فيما يتكرر من الحروف ؛ لأن الاستئصال به يكون ، فقد حذف الأول من الحروف المتكررة ، كما حذف الثاني منها ، وذلك قولهم : ظَلْتُ وَمَسْتُ^(١٨٣) ونحو ذلك .

فإن قلت : فما الدليل على أن المحذوف الأول ، وما يُنكر أن يكون الثاني ؟
فالدليل على أنه الأول قول مَنْ قال في « ظَلَلْتُ » : ظَلْتُ ، وفي « مَسَسْتُ » :
مَسْتُ^(١٨٤) ، فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء ، كما ألقاها عليها في « خَفْتُ »
و « هَبْتُ » و « طَلْتُ »^(١٨٥) .

وبدل أيضاً سُكُونُ الحرف قبل الضمير في « ظَلْتُ » و « طَلْتُ » ، كما سُكِنَ في
« ضَرَبْتُ » . ولو كان المحذوف اللام دون العين لَتَحَرَّكَ ما قبل الضمير ، ولم يُسَكَّن^(١٨٦) .
فقد دَلَّكَ هذا على أن المحذوف الأول لا المتكرر . وقالوا : « عِلْمَاءُ بنو فلان »^(١٨٧) ،
يريدون : على الماء ، و « بَلَحَارُث »^(١٨٨) ، فحذفوا الأول .

وأما ما ذكرناه في الفصل الثالث : من أن التَّخْفِيفَ وَالْقَلْبَ يَلْحَقُ الثَّانِي مِنَ الْمَكْرَرِ
دُونَ الْأَوَّلِ ، فقد يَلْحَقُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمَكْرَرِ^(١٨٩) ، كما يلحق الثاني وذلك قولهم : دينارٌ
وَقِيرَاطٌ وَدِيَوَانٌ ونحو ذلك ؛ ألا ترى أن القلبَ لِحَقِّ الْأَوَّلِ كما لِحَقِّ الثَّانِي في
« تَقَضَّيْتُ » و « أَمَلَيْتُ » ونحو ذلك ، وقد خَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ الْأُولَى كما خَفَّفَتِ الثَّانِيَةُ في نحو :
﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾^(١٩٠) ونحو ذلك .

وأما ما ذكرناه من قولهم : « كَأَنِّي » ، فقد حُذِفَ غَيْرُ الْآخِرِ مِنَ الْأَمْثَالِ إِذَا اجْتَمَعَتْ / [٦/ب]
نحو قولهم : « إِنَّا نَفْعَلُ » ، فالمحذوف ينبغي أن يكون الأوسط دون الآخر . ألا ترى أن
النُّونَ الثَّانِيَةَ قَدْ حُذِفَتْ مِنْ « أَنْ » في نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾^(١٩١) . والنُّونُ مِنْ
« فَعَلْنَا » لَمْ تُحْذَفْ فِي مَوْضِعٍ ، فَلِذَلِكَ جَعَلْنَا الْمَحْذُوفَةَ الْوَسْطَى^(١٩٢) . وَعَمِلَتِ الْمَحْفَقَةُ فِي
الْمَضْمَرِ عَلَى حَدِّ مَا عَمِلَتْ فِي الْمَظْهَرِ^(١٩٣) في نحو : إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ وَلَمَْنْطَلِقْ ، وقد أجازَه
سِيبَوِيهِ^(١٩٤) ، وزعم أنها قراءة . وقد يجيء على قياس ما أجازَه في الظاهر هذا البيت الذي
أَنشَدَهُ الْبَغْدَادِيُّونَ^(١٩٥) :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ اللَّقَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ إِنْ رُفِضَ كَانَ وَجْهًا ؛ لِأَنَّ مَا يُحْذَفُ مَعَ الْمَظْهَرِ أَوْ يُبَدَلُ إِذَا وُصِلَ
بِالْمُضْمَرِ رُذٌّ إِلَى الْأَصْلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : « مِنْ لَدُنِ الصَّلَاةِ »^(١٩٦) ، فَبِإِذَا وَصَلُوا
بِالْمُضْمَرِ قَالُوا : « مِنْ لَدُنْهُ » ، وَ « مِنْ لَدُنِّي » ، وَقَالُوا : « وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ » ، فَلَمَّا وُصِلَ
بِالْمُضْمَرِ قَالُوا : « بِهِ لَأَفْعَلَنَّ »^(١٩٧) .

وَيَذْهَبُ سَبِيوِيهِ إِلَى أَنَّ « أَنْ » الْمَفْتُوحَةَ إِذَا خُفِّفَتْ أُضْمِرَ مَعَهَا الْقِصَّةُ وَالْحَدِيثُ ، وَلَمْ
يُظْهَرْ فِي مَوْضِعٍ^(١٩٨) . فَلَوْ كَانَ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ بِهَا مُحْفَفَةً سَائِغًا لَكَانَ خَلِيقًا أَنْ يَتَّصِلَ
بِالْمَفْتُوحَةِ مُحْفَفَةً .

وَقَالُوا : ذِيًا وَتِيًا فِي تَحْقِيرِ « ذَا » وَ « تَا » . فَاجْتَمَعُوا عَلَى حَذْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَمْثَالِ
الثَّلَاثَةِ .

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَيْضًا شَيْءٌ يَمْنَعُ جَوَازَ قَوْلِ سَبِيوِيهِ .

وَمَا قَالُوهُ مِنْ الْحَذْفِ فِي « تَكَلَّمْ » وَ « تَذَكَّرْ » فَإِنَّمَا كَانَ الْحَذْفُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ ؛
لِأَنَّهُ الَّذِي يَعْتَلُّ بِالْإِدْغَامِ فِي نَحْوِ : « تَذَكَّرْ » ، وَلِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ حَرْفُ الْمِضَارَعَةِ لَوَجَبَ إِدْخَالُ
أَلْفِ الْوَصْلِ فِي ضَرْبٍ مِنَ الْمِضَارَعِ نَحْوِ : تَذَكَّرْ ، وَدُخُولُ أَلْفِ الْوَصْلِ لَا مَسَاقَ لَه هُنَا ،
كَمَا لَا يَدْخُلُ عَلَى أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ ، وَلِأَنَّ حَذْفَ الْجَارِ أَقْوَى مِنْ حَذْفِ حَرْفِ
الْمِضَارَعَةِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِالْجَرِّ الظَّاهِرِ فِي اللَّفْظِ . فَلِهَذَا حُذِفَ الثَّانِي فِي هَذَا النَّحْوِ دُونَ
حَرْفِ الْمِضَارَعَةِ ، (لَا لِأَنَّ الْحَذْفَ غَيْرُ سَائِغٍ فِي الْأَوَّلِ ثَمَّا يَتَكَرَّرُ)^(١٩٩) ، لِأَنَّكَ قَدْ رَأَيْتَ
مَسَاقَ الْحَذْفِ فِي الْأَوَّلِ فِي هَذِهِ الْمُتَكَرِّرَةِ .

فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ ثَمَّا أَحْتَجُّوا بِهِ فِي أَنَّ الْمَحْذُوفَ الْآخِرَ دُونَ الْأَوَّلِ حُجَّةٌ . وَيَبْتِغَى قَوْلُ
سَبِيوِيهِ فِي أَنَّ الْمَحْذُوفَ الْأَوَّلَ^(٢٠٠) بِدَلَالَةٍ وَهِيَ أَنَّ اللَّامَ مُنْفَتِحَةً ، وَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ فِي الْكَلِمَةِ
لَامَ الْجَرِّ لَوَجَبَ أَنْ تَنْكَسِرَ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ مُظْهَرٌ ، وَهَذِهِ اللَّامُ تُكْسَرُ مَعَ الْمَظْهَرَةِ فِي الْأَمْرِ
الْأَكْثَرِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ لِتَحْرُكِ اللَّامِ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا لَامُ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ سَاكِنَةٌ ، كَذَلِكَ
لَا يَجُوزُ لِتَحْرُكِهَا بِالْفَتْحِ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا الْجَارَةُ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ تُكْسَرُ مَعَ الْمَظْهَرِ وَلَا تُفْتَحُ^(٢٠١) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ فُتِحَتْ فِي قَوْلِهِمْ :

يَا لَبَكْرٍ (٢٠٢)

ونحوه ، فما يُنَكِّرُ أَنْ تكون مفتوحة في هذا الموضع أيضاً ؟

فالجواب : أَنَّ ذلك لا يجوزُ هنا من حيث جاز في قولهم : « يَا لَبَكْرٍ » ، وإنما جاز فيه لأنَّ الاسمَ في النداء واقعٌ موقعَ المضمر ، ولذلك بُنيَ المفردُ المعرفةُ فيه ، فكما جاز بناؤه ، جاز انفتاحُ اللامِ معه .

فإن قلتَ : تكونُ اللامُ الجارةُ هنا مفتوحةً مجاورتها الألفُ ؛ لأنها لو كُسِرَتْ كما تُكسرُ مع سائر المظهر ، انقلب الحرفُ الذي بعدها .

قيل : هذا القولُ لا يستقيمُ لقائله أَنْ يقوله ؛ لِحُكْمِهِ فيما يُتَنَازَعُ فيه بما لا نظيرَ له ، ولا دلالةَ عليه ، وسائرُ ما لحقتهُ هذه اللامُ في المظهرِ يدفعُ ما قاله لمخالفته له .

ويمتنعُ من وجهٍ آخرَ : وهو أَنَّهُ إِذَا جَعَلَ هذه اللامُ هي الجارةُ فهي غيرُ ملازمةٍ للكلمة ، وإذا لم تكن ملازمةً للكلمة لم يُعتدَّ بها ، وإذا لم يُعتدَّ بها فكأنه / قد ابتداءً بساكن ، فمن حيث يمتنعُ الابتداءُ بالساكن ، يمتنعُ ما ذهبَ إليه في هذا .

وَمَا يُوَكِّدُ ذلك : أَنَّ أَهْلَ التَّخْفِيفِ لم يَخَفَّفُوا الهمزةَ المبتدأةَ ؛ لِأَنَّ التَّخْفِيفَ تقريبٌ من الساكن ، فإذا رفضوا ذلك لتقريبه من الساكن مع أَنَّهُ في اللَّفْظِ وَوَزْنِ الشَّعْرِ بمنزلة المتحرك ، فَأَلَّا يُبْتَدَأَ بالساكن المحضِ ويُرفَضَ في كلامهم أَجْدَرُ . ألا ترى أَنَّ مَنْ كان من قوله تخفيفُ الأولى من الهمزتين إِذَا التَّقَاتَا^(٢٠٣) وافقَ الذين يَخَفِّفُونَ الثانيةَ^(٢٠٤) ، فَتَرَكَ قَوْلَهُ في نحو : ﴿ أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾^(٢٠٥) ؛ لِمَا كان يُلْزَمُهُ من الابتداء بالحرفِ المقربِ من الساكن ، وإذا كانوا قد حَذَفُوا الألفَ من « هَلُمَّ » ؛ لِأَنَّ اللامَ التي هي فاءٌ لَمَّا كانت متحركةً بحركةٍ غيرها ، صار كأنه في تقدير السكون ، فَحَذَفَ كما كان يُحذفُ مع الساكن ، مع أَنَّ الحرفَ بُني مع الفعل حتى صار كالكلمة الواحدة . فَإِنَّ تكونَ اللامُ في « لاهِ » هي الجارةُ أَبْعَدُ ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ يُبْتَدَأَ بساكنٍ ؛ لِأَنَّ اتِّصَالَ الجارِ به ليس كاتِّصالِ حرفِ التَّسْيِيةِ بذلك الفعل ؛ أَلَا ترى أَنَّهُ قد بُني معه على الفتح ، كما بُني مع النونِ في « لَأَفْعَلَنَّ » على الفتح ، فإذا قَدَّرُوا المتحركَ في اللَّفْظِ تقديرَ الساكنِ فيما هو مُتَّصِلٌ بالكلمة لكان البناءُ معها ، فالساكنُ الذي ليس بمتحركٍ مع ما هو في تقدير الانفصال منه أَجْدَرُ أَنْ يَبْعُدَ في الجواز .

فأما ما أنشدته بعض البصريين من قول الشاعر :

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهْلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ^(٢٠٦)

فيمّا يجوز في الشعر دون الكلام . وينبغي أن يوجه هذا على أنه أخرجته على قول مَنْ قال : إنَّ أصلَ الاسمِ « إلة » فحذَفَ الألفَ الزائدة ، كما يُقصرُ الممدودُ في الشعر ، ولا نحمله على الوجه الأخير فيلزمه فيه أنه حذَفَ العين ؛ لأنَّ ذلك غيرُ مستقيم ، ولا موجود إلا في شيء قليل .

فهذا مما يُبينُ لك أنَّ الأوجهَ من القولين هو أن يكون أصلُ الاسمِ « إلة » .

قال أبو علي : فأما الإمالة في الألف من اسم « الله » تعالى فجائز في قياس العربية . والدليل على جوازها فيه أنَّ هذه الألف لا تخلو من أن تكون زائدة لـ (فَعَالٍ) كالتي في « إزار » و « عِمَادٍ » ، أو تكون عينَ الفعل . فإن كانت زائدة لـ (فَعَالٍ) جازت فيها الإمالة من جهتين :

إحدهما : أنَّ الهمزة المحذوفة كانت مكسورة ، وكسرها يُوجبُ الإمالة في الألف ، كما أنَّ الكسرة في « عِمَادٍ » تُوجبُ إمالة أَلِفِهِ .

فإن قلت : كيف تُمالُ الألفُ من أجل الكسرة وهي محذوفة ؟

فالقول فيها : إنها وإن كانت محذوفة مُوجبة للإمالة ، كما كانت تُوجِبُها قبل الحذف ؛ لأنها وإن كانت محذوفة فهي من الكلمة ، ونظير ذلك ما حكاه سيبويه^(٢٠٧) من أنَّ بعضهم يُميلُ الألفَ في « مَادٍّ » و « شَادٍّ »^(٢٠٨) للكسرة المنوَّية في عين (فَاعِلٍ) المدغمة ، قال^(٢٠٩) : « ومنهم مَنْ يقول : هذا مَاشٍ فَيُميلُ الألفَ في الوقف وإن لم يكن في لفظه بالكلمة كسرة » . فكَذلك الألفُ في اسم « الله » ﷻ ، يجوزُ إمالتها وإن لم تكن الكسرة ملفوظاً بها .

ويجوزُ إمالتها من جهةٍ أخرى ؛ وهي أنَّ لامَ الفعلِ منجزة^(٢١٠) ، فتجوزُ الإمالة لانجرازها . قال سيبويه^(٢١١) : « سمعناهم يقولون : مِنْ أَهْلِ عَادٍ » . قال : « وقالوا^(٢١٢) : مَرَرْتُ بِعَجَلَانِكَ ، فَأَمَّا لَوْ » ، فكذلك أيضاً تجوزُ الإمالة في الألفِ من اسم « الله » . فإن كانت الألفُ في الاسم عيناً ليست بزائدة ، جازت إمالتها وحسنت فيها ؛ إذ كان /

انقلابها عن الياء بدلالة قولهم : « لَهْيَ أبوك » ، وظهور الياء لَمَّا قَلِبَتْ إلى موضع اللام .
فإذا لم تَخُلُ الألفُ من الوجهين اللذين ذَكَرْنَا ، وكان جوازُ الإمالةِ فيها على ما أَرَيْنَا ،
عَلِمْتَ صَحَّتْ ، فَإِنْ ثَبَّتَ بها قراءةٌ ، فهذه جهةٌ جوازها .

* * *

[سورة الفاتحة]

المسألة الثانية

قال ^(٢١٣) في قوله **عَلَيْكَ** : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الآية : ٤] ^(٢١٤) :

« [موضع] (إِيَّاكَ) نصبٌ بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في (إِيَّاكَ) خفضٌ بإضافة (إِيَّا) إليها ، و(إِيَّا) اسمٌ للمضمَر المنصوب إلا أنه ظاهرٌ يُضافُ إلى سائر المضمَرات ^(٢١٥) نحو قولك : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، وإِيَّاهُ حَدَّثْتُ ^(٢١٦) ، ولو قلت : إِيَّا زَيْدٍ حَدَّثْتُ كان قبيحاً ؛ لأنه خُصَّ به المضمَرُ ، وقد رُوِيَ عن العرب رواه الخليل ^(٢١٧) : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » وَمَنْ قَالَ : إِنَّ (إِيَّاكَ) بكماله الاسمُ ، قيل له : لم نرَ اسماً للمضمَر ولا للمظهر يُضافُ ، وإنما يتغيَّرُ آخِرُهُ ، ويبقى ما قبل آخِرِهِ على لفظٍ واحدٍ ، والدَّلِيلُ على إضافته قولُ العرب : « إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » ، وإِجْرَاؤُهُمُ الهَاءَ فِي (إِيَّاهُ) مُجْرَاهَا فِي (عَصَاهُ) .

قال أبو علي (أَيَّدَهُ اللهُ) ^(٢١٨) : الدَّلِيلُ على أنَّ هذا الاسمَ مضمَرٌ ليس بمظهرٍ أنه في جميع الأحوال منصوبٌ الموضع ، وليس في الأسماء الظاهرة اسمٌ يلزِمُهُ الانتصابُ ، ولا يَرْتَفِعُ إلا ما كان ظرفاً ، وليس (إِيَّا) بظرفٍ فيلزمُ إجازةَ هذا الحكم عليه ، فكونُهُ منتصباً أبداً دليلٌ أنه ليس بظاهر ^(٢١٩) .

ويدلُّ أيضاً على أنه ليس بظاهر تغيُّرُ ذَاتِهِ ، وامتِناعُ ثباته في حال الرفع والجرِّ ، وليس كذلك الأسماء الظاهرة ؛ ألا ترى أنها تَعْتَقِبُ عليها الحركاتُ في آخِرِهَا ، ويُحَكَّمُ لها بها في موضعها من غير تغيُّرِ نَفْسِهَا ، فمخالفةُ هذا الاسمِ في هذا الذي وصَفْنَاهُ للمظهر تدلُّ على أنه مضمَرٌ ليس بمظهر .

فإن قلت : ما يُتَكْرَرُ أن يكونَ هذا الاسمُ محكوماً له في موضعه بالنصب ، وأن يكونَ حرفُ العلةِ آخِرُهُ في موضع نصبٍ ، كما أنه من « عَصَا » ونحوه من المعتلِّ كذلك ، فلا

يكون حينئذٍ خارجاً مما عليه جملة الأسماء الظاهرة ؟

فالقول : إنَّ هذا التقدير فيه غير سائغ ؛ ألا ترى أنَّ « عصاً » وما أشبهها لما يُحكَّم في حرف العلة منه بالنصب ، يثبت في حال الرفع والجر ثباته في حال النصب ، وليس « إيّا » كذلك ؛ لأنها تقع في موضع النصب دون الموضعين الآخرين^(٢٢٠) ، (فليس « إيّا » إذاً مثل « مغزى » ونحوه ، فيكون الآخر منه في موضع نصب)^(٢٢١) ، كما أنَّ الأواخر من الظاهرة كذلك لكنّه في موضع نصب ، (كما أنَّ الكاف من « رأيتك » في موضع نصب)^(٢٢٢) ، وكما أنَّ « هو » و « أنت » في نحو : « ما جاء إلا أنت » ، و « ما قام إلا هو » في موضع رفع ؛ لأنَّ « إيّا » كناية لازمة لموضع ، كما أنَّ الكاف و « هو » و « أنت » ونحوها كنيات لازمة لمواضع ، فكما لا يُحكَّم لآخر « هو » و « أنت » ونحوهما بحركة تكون بها في موضع رفع ، كذلك لا يُحكَّم لآخر « إيّا » بحركة تكون بها في موضع نصب .

وقول أبي إسحاق في آخر الفصل : « إنَّ الهاء في (إيّا) مجراها كالتّي في عصاه » إنَّ أراد به شرح ما ذهب إليه من أنَّ « إيّا » اسم ظاهر في موضع نصب ، كما أنَّ الأواخر من المعتلة نحو : « عصاً » و « مغزى » محكوم في مواضعها بحسب الإعراب الذي يستحقها ، فهو فاسد لما ذكرناه ، وإنَّ أراد أنَّ اتصاله بالهاء على حدِّ اتصال « عصاً » به في أنَّ الألف تبقى على سكونها وصورتها ، كما يكون في « عصاً » كذلك ، ولا تنقلب ياء كما تنقلب التي في « إليه » و « عليه » فهو صحيح .

ويدل أيضاً على أنَّه اسم مضمّر أنّه في المنصوب / نظير « أنت » في المرفوع ، فكما أنَّ [١/٨] « أنت » مضمّر ، كذلك قولنا : « إيّاك » مضمّر .

فإن قال قائل : إذا كان اسماً مضمراً فكيف جاز إضافته في قولهم : إيّاك وإيّاه ونحو هذا ، والمضمّر لا يُضاف ؛ لأنَّ الإضافة للتخصيص ، والمضمّر أشدُّ المعارف تخصيصاً ؟

فالقول : إنَّ النظار في العربيّة اختلفوا في ذلك^(٢٢٣) ؛ فحكى أبو بكر محمد بن السري السراج ، عن أبي العباس محمد بن يزيد أنَّ الخليل^(٢٢٤) يذهب إلى أنَّ « إيّا » مضمّر مضاف . وحكى عن المازني مثل هذا القول المحكي عن الخليل في أنَّه اسم مضمّر مضاف .

وَحَكَّى أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ^(٢٢٥) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ غَيْرَ مَنْسُوبٍ إِلَى الْأَخْفَشِ أَنَّهُ اسْمٌ مَفْرُودٌ^(٢٢٦) مَضْمَرٌ ، يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ كَمَا يَتَغَيَّرُ أَوَاخِرُ سَائِرِ الْمَضْمَرَاتِ لِاخْتِلَافِ أَعْدَادِ الْمَضْمَرِينَ ، وَأَنَّ الْكَافَ فِي « إِيَّاكَ » كَالَّتِي فِي « ذَلِكَ » فِي أَنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى الْخِطَابِ فَقَطْ مَجْرُودَةٌ مِنْ كَوْنِهَا عَلَامَةً لِلْمَضْمَرِ .

وَلَا يَجِزُ أَبُو الْحَسَنِ فِيمَا حَكَّى عَنْهُ : إِيَّاكَ وَإِيَّا زَيْدٍ ، وَإِيَّايَ وَإِيَّا الْبَاطِلِ ، فَقَالَ قَائِلٌ مُنْكَرًا عَلَيْهِ قَوْلَهُ وَرَادًّا : إِنَّ الْكَافَ الَّتِي فِي « إِيَّاكَ » لَيْسَتْ كَالَّتِي فِي « ذَلِكَ » ؛ لِأَنَّ « إِيَّا » قَدْ تُضَافُ إِلَى الْهَاءِ فَيَقَالُ : إِيَّاهُ وَإِيَّاهُمَا ، وَتُضَافُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ أَيْضًا فِي « إِيَّايَ » وَنَحْوِهِ ، فَاعْتِقَابُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ^(٢٢٧) عَلَيْهِ يَدُلُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْكَافِ فِي « ذَلِكَ » وَأَنَّهُ ضَمِيرٌ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ لِأَبِي الْحَسَنِ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِتَرْكِهْمَا تَأْكِيدَ هَذَا الْمَضْمَرِ فِي « إِيَّاكَ » وَقَلَّةِ إِضَافَتِهِمْ لَهُ إِلَى الْمَظْهَرِ أَنَّ سَائِرَ عِلَامَاتِ الضَّمِيرِ فِي « إِيَّا » سِوَى الْكَافِ حُرُوفٌ غَيْرُ أَسْمَاءٍ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ : إِيَّاكُمْ كُلُّكُمْ ، وَإِيَّاكَ نَفْسِكَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ سَيَبَوِيه^(٢٢٨) عَنْ الْخَلِيلِ : « لَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ : إِيَّاكَ نَفْسِكَ لَمْ أَعْنِفْهُ » فَلَيْسَ ذَلِكَ بِرَوَايَةٍ ، وَلَا مُحَضَّ إِجَازَةٍ ، وَهُوَ قِيَاسٌ عَلَى مَا حَكَاهُ سَيَبَوِيهُ مِنْ قَوْلِهِ^(٢٢٩) : « حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ عَنْ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَ » ، وَكَأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ اسْتَقْلَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَلَمْ يَجِدْهَا كَثِيرَةً ، فَلَمْ يَقْسُ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِهَا . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُجِزْ : إِيَّاكَ وَإِيَّا الْبَاطِلِ ، وَلَا يَسْتَحْسِنُ الْجَمِيعُ إِضَافَةَ هَذَا الْأِسْمِ إِلَى الظَّاهِرِ . فَهَذَانِ الْأَمْرَانِ يُقَوِّيانِ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَامَاتِ فِي هَذَا الْأِسْمِ لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ .

وَبَعْدُ ، فَإِذَا جَازَ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ تَارَةً أَسْمَاءً ، وَتَارَةً حُرُوفًا ، جَازَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ هَذِهِ الْعِلَامَاتِ وَلَمْ يَمْتَنِعْ ، فَتَكُونَ الْكَافُ^(٢٣٠) وَالْهَاءُ فِي هَذَا الْأِسْمِ لِعِلَامَةِ الْخِطَابِ وَالغَيْبَةِ فَقَطْ ، كَمَا كَانَتْ تِلْكَ الْحُرُوفُ الْآخَرُ لَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءً ، فَيَكُونُ تَغْيِيرُ هَذَا الْآخِرِ بِتَغْيِيرِ الْمَضْمَرِينَ كَتَغْيِيرِ « ذَلِكَ » وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْخِطَابِ .

فما اعتلّ به مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ مِنَ الإِضَافَةِ لَيْسَ بِحِجَّةٍ ؛ لِاحْتِمَالِهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُضَافٍ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَثَبَتَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الأدِّلَّةِ أَنَّهُ مُضَمَّرٌ لَيْسَ بِمُظْهِرٍ .

وَشَبَّهَ هَذَا الْقَائِلُ فِي « إِيَّا » : إِنَّهُ اسْمٌ مُظْهِرٌ هَذَا الْاسْمَ بِـ « كِلَا » ، فَذَكَرَ أَنَّهُ مِثْلُ « كِلَا » فِي أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْمُضَمَّرِ كَمَا يُتَوَصَّلُ بِـ « كِلَا » إِلَيْهِ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَلَيْسَ « كِلَا » مِثْلُ « إِيَّا » ؛ لِأَنَّهَا تَتَصَرَّفُ ، وَتُضَافُ إِلَى الْمُظْهِرِ إِضَافَةً مُطْرَدَةً كَمَا تُضَافُ إِلَى الْمُضَمَّرِ ، وَتُضَافُ إِلَى الْمَفْرَدِ الَّذِي يُرَادُّ بِهِ الْكَثْرَةُ ، وَيَنْقَلِبُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ فِيهِ كَمَا يَنْقَلِبُ فِي « أَخِيكَ » وَ« أَبِيكَ » وَ« فَيْكَ »

وَالْتَشْبِيهِ وَالْجَمْعِ ، / وَيُؤَنَّثُ ، وَيُبَدَّلُ مِنْ لَامٍ فِعْلِيهِ التَّاءُ . فَلَيْسَ « إِيَّا » مِثْلُ « كِلَا » ؛ لِأَنَّ [ب/٨] « كِلَا » اسْمٌ مُفْرَدٌ مُظْهِرٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِثْنَيْنِ^(٢٣١) ، كَمَا أَنَّ « كُلًّا » اسْمٌ مُفْرَدٌ مُظْهِرٌ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ، وَالَّذِي يَلْزَمُنَا أَنْ نُفَصِّلَ مِنْ حَيْثُ شَبَّهَ ، فَهَرَى أَنَّ « كِلَا » لَيْسَ بِوَصْلَةٍ إِلَى الْمُضَمَّرِ ؛ لِإِضَافَتِهِمْ إِيَّاهُ إِلَى الظَّاهِرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : كِلَا الْفَرِيقَيْنِ ، وَأَنْشَدَ :

وَكَِلَاهُمَا فِي كَفِّهِ يَزْنِيَّةٌ وَاهْتَدُوا نِيَّاتٍ يَخْطِفْنَ الْبَصَرَ^(٢٣٢)

وَقَالَ الشَّمَاخُ :

كِلاَ يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلُ أَرَوَى ظَنُونُ ، آنَ مُطَرَحُ الظَّنُونِ^(٢٣٣)

وَنَحْوُ هَذَا ، فَلَيْسَ « كِلَا » مُتَوَصِّلاً بِهِ إِلَى الْمُضَمَّرِ ، لَكِنَّهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ ؛ لِإِبْدَاهِهِمُ اللَّامَ مِنْهُ كإِبْدَاهِهِمْ إِيَّاهُ مِنْ « أَخْتِ » ، وَلِلْحَاقِ عَلَامَةَ التَّائِيثِ بِهِ . وَبَدَلُ الْحُرُوفِ ، وَالتَّائِيثُ ، وَانْقِلَابُ حُرُوفِ الْإِعْرَابِ لَا يَلْحَقُ شَيْءٌ مِنْهُ الْأَسْمَاءُ الْمُضَمَّرَةُ ، فَبَيَّنَّ أَنَّ « إِيَّا » لَيْسَ كـ « كِلَا » ؛ إِذْ لَمْ نَجِدْ شَيْئاً مِثْلَ وَجَدْنَاهُ فِي « كِلَا » فَتَسَدَّلُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ ، وَيَنْطَلُ أَنْ يَكُونَ « إِيَّا » مِثْلُ « كِلَا » فِي أَنَّهُ مُتَوَصِّلٌ بِهِ إِلَى الْمُضَمَّرِ ؛ لِأَطْرَادِ إِضَافَةِ « كِلَا » إِلَى الظَّاهِرِ ، وَامْتِنَاعِ إِضَافَةِ « إِيَّا » إِلَيْهِ مُطْرَدًا .

وَقَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ^(٢٣٤) : « مَنْ قَالَ : إِنَّ (إِيَّاكَ) بِكَمَالِهِ الْاسْمُ^(٢٣٥) ، قِيلَ لَهُ : لَمْ نَرَ اسْماً لِلْمُضَمَّرِ وَلَا لِلْمُظْهِرِ يُضَافُ ، إِنَّمَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ ، وَيَبْقَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ » . فِي عِبَارَتِهِ اخْتِلَالٌ ، وَأَحْسَنُ مَا نَصَرَفُهُ إِلَيْهِ أَنْ نُوْجِّهَهُ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ تَضْعِيفَ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ^(٢٣٦) : « إِنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ مُضَمَّرٌ » ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ذِكْرَ مَا لَهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ .

فأما ما حكاه أبو العباس عن الخليل أنه مضمرٌ مضافٌ ، وما حكَّيته عن المازني من ذلك ، فهو مستبعدٌ لا أعلمُ له سماعاً يعضدُهُ ، ولا قياساً يُثبِتُهُ .
وحكي عن أبي عثمان أنه قال : « لولا قولُهُم : (وإيَّا الشَّوَابَّ) ، لكانت الكاف للمخاطبة كالتي في (ذلك) » .

والذي عندي أنَّ حَمَلَ هذه الحكاية على الشذوذ أسهل من إضافته إلى المضمر ؛ إذ الغرضُ في الإضافة التخصيصُ ، والمضمرُ على نهاية التخصيص ، فلا وجه إذا لإضافته .
ويُقَوِّي قولُهُم - يعني (المازني والخليل في أنَّ « إيَّا » مفردٌ مضمرٌ) ^(٢٣٧) - ما حكاه سيويهِ ^(٢٣٨) من أنَّ بعضَهُم سَمِعَ : « خَرَجْتُ مَعَهُم » ، فقال : معَ مَنِينَ ؟ فاستفهمَ عن المضمرِ كما يُستفهمُ عن المنكور . ألا ترى أنَّ « منَّا » و « مَنِينَ » ونحوه يَقَعُ استفهاماً عن النكرات دون المعارفِ والمختصاتِ .

* * *

[سورة البقرة] :

المسألة الثالثة

قال ^(٢٣٩) في قوله ﷻ : ﴿ الم * ذَلِكَ ﴾ [الآيتان : ١ - ٢] :

« ففي فتح الميم قولان :

أحدهما : لجماعة من النحويين ^(٢٤٠) وهو أنَّ هذه الحروف مبنية على الوقف ، فيجب بعدها قطع ألف الوصل فيكون الأصلُ : ﴿ الم * اللَّهُ ﴾ ^(٢٤١) ، ثم طُرِحَتْ فتحةُ الهمزة على الميم ، وسَقَطَتْ الهمزة ، كما تقول : واحدٌ ، إثنان ، وإن شئتَ قلت : واحدٍ اثنان ، فألقيتَ كسرةَ همزةٍ « إثنين » على الدَّال .

وقال قومٌ من النحويين : لا يَسُوغُ في اللَّفْظ أن يُنطَقَ بثلاثة أحرفٍ سَوَاكِينَ ، فلا بدَّ من فتحة الميم التي في : ﴿ الم * اللَّهُ ﴾ لالتقاء السَّاكنين ، (أعني الميمَ واللامَ التي بعدها) . وهذا القولُ صحيحٌ لا يمكنُ في اللَّفْظ غيره ^(٢٤٢) .

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا أُلْقِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ فَيَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ : ﴿الْم * اللَّهُ﴾ ، وَهَذَا لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَرَأَ بِهِ إِلَّا الرَّوَّاسِيُّ^(٢٤٣) ، فَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحِ الرَّوَايَةِ .
وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : لَوْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً لَالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ لَكَانَتْ مَكْسُورَةً . وَهَذَا غَلَطٌ بَيِّنٌ ، لَوْ فَعَلْنَا ذَلِكَ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ يَاءً لَوَجَبَ أَنْ تَقُولَ : أَيْنَ زَيْدٌ ، وَكَيْفَ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْفَتْحُ^(٢٤٤) لِثِقَلِ الْكَسْرِ بَعْدَ الْيَاءِ .
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ / (أَيَّدَهُ اللَّهُ) :

[١/٩] هَذِهِ الْحُرُوفُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْوَقْفِ عَلَيْهَا دُونَ الْوَصْلِ بِهَا ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي التَّقْطِيعِ وَالتَّهَجِّي : قَاف ، صَاد ، لَام ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ثَمَّا جَاءَ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ حَرَفِينَ فَلَمْ تُحَرِّكْ أَوْ أَخْرَجَتْ . وَنَظِيرُ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ غَيْرَ مَوْصُولَةٍ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ نَحْوُ : ثَلَاثَةٌ ، أَرْبَعَةٌ ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ أَوْ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهَا بِذَلِكَ مِنْ حَيْزِ الْأَصْوَاتِ ، وَأَدْخَلْتَهَا فِي جُمْلَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُمْكِنَةِ ، وَاسْتَحَقَّتْ أَنْ تُعْرَبَ لِلْإِخْبَارِ عَنْهَا ، وَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْحَرْفِيَّةِ فِيهَا ؛ إِذْ زَالَ إِرَادَةُ الْحَاكِيَةِ بِهَا ، فَدَخَلَتْ بِذَلِكَ فِي حَدِّ الْمُمْكِنَاتِ ، وَخَرَجَتْ مِنْ بَابِ الْأَصْوَاتِ ، (وَكَذَلِكَ الْعَدْدُ إِذَا أُرِدَتْ بِهِ مَعْدُودًا وَلَمْ تُرِدْ الْعَدْدَ وَحْدَهُ دُونَ الْمَعْدُودِ أَغْرَبَتْ)^(٢٤٥) .

وَكَذَلِكَ إِذَا عَطَفْتَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ لَيْسَ حَكْمُهَا أَنْ تُعْطَفَ بِحُرُوفِ الْعَطْفِ ؛ إِذَا حَالَ^(٢٤٦) الْعَطْفُ كَالْتَشْيِئَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ : ﴿الْم * اللَّهُ﴾ فَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ^(٢٤٧) فِيهِ أَنَّهُ حُرْكَ لَالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَالسَّاكِنُ الَّذِي حُرْكَ لَهُ الْمِيمُ هُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ . وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّكَاً لَالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، أَوْ حُرْكَ لَأَنَّ فَتْحَةَ الْهَمْزَةِ أُلْقِيَتْ عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ مَنْ خَالَفَهُ^(٢٤٨) ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^(٢٤٩) الْحَرَكَةُ لِلْهَمْزَةِ ؛ إِذَا هَذَا الْحَرْفُ رَسْمُهُ وَحُكْمُهُ أَنْ يُجْتَلَبَ^(٢٥٠) فِي الْإِبْتِدَاءِ إِذَا احْتِيَجَ إِلَى اللَّفْظِ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ دُونَ الصَّلَةِ وَالْإِدْرَاجِ . فَإِذَا اتَّصَلَ السَّاكِنُ الْمُجْتَلَبُ لَهُ هَذَا الْحَرْفُ بِشَيْءٍ قَبْلَهُ ، اسْتَغْنَى عَنْهُ فَحُذِفَ ، وَلَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ فَاطْرَحَ . فَإِنْ كَانَ الْمُتَّصِلُ بِهِ السَّاكِنُ مَتَحَرِّكَاً بَقِيَ عَلَى حَرَكَتِهِ ، نَحْوُ : ذَهَبَ ابْنُكَ ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا سَاكِنًا غَيْرَ لَيْنٍ أَوْ مُضَارِعًا لِلَّيْنِ حُرْكَ نَحْوُ : ﴿عَذَابِ

ارْكُضْ ﴿٢٥١﴾ وَ﴿ أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا ﴾ ﴿٢٥٢﴾ وَزَيْدُنِ الْعَاقِلُ ، ونحو ذلك ، فكَذَلِكَ الهمزة في اسم « الله » من قوله : ﴿ الم * الله ﴾ إذا اتَّصَلَ بِمَا قَبْلَهَا لَزِمَ حَذْفُهَا ، كَمَا لَزِمَ إِسْقَاطُهَا فِيمَا ذَكَرْنَا ، فَإِذَا لَزِمَ حَذْفُهَا لَزِمَ حَذْفُ حَرَكَتِهَا أَيْضاً ؛ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ هَذِهِ الهمزة الْمُجْتَلِبَةَ فِي مَوْضِعِ مُلْقَاةٍ ﴿٢٥٣﴾ وَحَرَكَتِهَا مُبْقَاةً ، فَإِذَا لَزِمَ حَذْفُهَا مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا ، لَمْ يَجْزُ إِلْقَاؤُهَا عَلَى الْحَرْفِ السَّاكِنِ . فَلَيْسَ حَرَكَةُ الْمِيمِ إِذَا بَحَرَكَةُ الهمزة ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ ﴿٢٥٤﴾ حَرَكَةُ الهمزة بِدَلَالَةِ مَا ذَكَرْنَا ، ثَبَتَ أَنَّهَا حَرَكَةُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ إِذْ لَا قِسْمَ ثَالِثاً .

وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى امْتِنَاعِ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ : أَنَّ (هَذِهِ الهمزة فِي الْإِبْتِدَاءِ) ﴿٢٥٥﴾ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ نَظِيرُ الْهَاءِ الَّتِي تَلْحَقُ فِي الْوَقْفِ لِتَبْيِينِ الْحَرَكَةِ وَإِثْبَاتِهَا ، فَكَمَا أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي تُجْتَلِبُ لَهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ إِذَا اتَّصَلَ بِشَيْءٍ بَعْدَهُ لَمْ تَبْيِّنْ حَرَكَتَهُ بِهَا ؛ لِقِيَامِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مَقَامَهُ ، فَحَذَفَتْهُ سَاكِناً كَانَ أَوْ مُتَحَرِّكاً ، كَذَلِكَ يَلْزَمُ أَنَّ تُحَذَفَ الهمزة إِذَا اتَّصَلَ مَا اجْتَلَبَتْ لِسُكُونِهِ بِشَيْءٍ قَبْلَهُ ، وَإِثْبَاتُهَا فِي الْوَصْلِ خَطَأً ، (كَمَا أَنَّ إِثْبَاتَ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ خَطَأً) ﴿٢٥٥﴾ .

فَإِنْ قَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْوَقْفِ (دُونَ الْوَصْلِ) ﴿٢٥٥﴾ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ تُثَبَّتَ الهمزة وَلَا تُحَذَفَ ، كَمَا ثَبَّتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَفْتُوحَةً ، فَإِذَا لَزِمَ الِاتِّصَالُ حَذَفَ كَمَا لَا تُحَذَفُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ تُلْقَى حَرَكَتُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا .

قِيلَ : إِنَّ وَضْعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ لَا يُوجِبُ قَطْعَ أَلِفِ الْوَصْلِ وَإِثْبَاتَهُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَسْقُطُ فِيهَا ، كَمَا لَا يُوجِبُ / تَغْيِيرَ حَرَكَتِهِ ، وَكَمَا لَا يُوجِبُ أَنْ [ب/٩] يَجْتَلِبَهُ لِمُتَحَرِّكِ ، وَأَنْتَ إِذَا أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى السَّاكِنِ فَقَدْ وَصَلْتَ الْكَلِمَةَ الَّتِي فِيهَا بِمَا قَبْلَهَا (وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا) ﴿٢٥٦﴾ مَوْضُوعاً عَلَى الْوَقْفِ . فَقَوْلُكَ : أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهُ عَلَيْهِ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : وَصَلْتُهُ ؛ إِذْ لَا تُلْقَى حَرَكَةُ الهمزة عَلَى سَاكِنٍ قَبْلَهَا إِلَّا فِي الْوَصْلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا خَفَّفْتَ : « مَنْ أَبُوكَ » قُلْتَ : مَنْ بُوكَ ﴿٢٥٧﴾ ، وَلَوْ وَقَفْتَ لَمْ تُلْقَ الْحَرَكَةُ عَلَيْهَا ، فَإِذَا وَصَلْتَهَا بِمَا قَبْلَهَا لَزِمَ إِسْقَاطُهَا ، وَكَانَ إِثْبَاتُهَا مُخَالَفاً لِأَحْكَامِهَا فِي سَائِرِ مُتَصَرِّفَاتِهَا وَفَاسِداً مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ .

فإن قال قائل: إذا جاز أن تثبت هذه الهمزة إذا تحرك ما بعدها^(٢٥٨) في نحو قولهم: **الْحَمَرُ**^(٢٥٩)، وإن كانت الحركة فيما بعدها قد تحذفها في نحو: «سَلْ» و«رَه»^(٢٦٠)، فلم لا يجوز ثباتها إذا اتصل بما قبلها في الآية، وإن كان قد يحذف إذا اتصل بما قبلها في مثل: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾^(٢٦١) ونحوه من السواكن؟

قيل: إنما جاز ثباتها في هذا الموضع وحسن من حيث كانت النية بما بعدها السكون، فكما ثبتت إذا كان ما بعدها ساكناً، كذلك تثبت إذا كان في نية سكون، وكما أُجْري المتحرك مُجْرى الساكن إذا كان التقدير به السكون، كذلك أُجْري الساكن مُجْرى المتحرك إذا كان التقدير به الحركة. ألا تراهم قالوا: «لَقَضَوْا الرَّجُلُ»^(٢٦٢)، فتركت الياء على انقلابها مع زوال الضمة التي قلبتها في اللفظ، وإنما لم يُعتد بالحركة في لام التعريف وبالسكون في عين (فعل) لكونهما زائلين غير ثابتين. ألا ترى أن مَنْ حَقَّقَ أَسْكَنَ اللام في «الأحر» ، وَمَنْ لم يخفف الضمة حَرَّكَ العين^(٢٦٣)، فلما كانا غير لازمين لم يُعتد بها، كما لم يُعتد بواو «وُورِي» وواو «نُوي»^(٢٦٤)، ونحو ذلك لما لا يلزم. فلا يجوز قطع الألف في ﴿الم * الله﴾ من حيث تثبت في هذا الموضع. ألا ترى أن مَنْ يقول: «الْحَمَر» فيثبتها مع تحرك ما بعدها، لا يثبتها إذا اتصل بشيء قبلها ساكناً كان أو متحركاً، فيقول: هذا لَحَمَرُ^(٢٦٥) فيحذف، كما يقول: عُمَرُ لَحَمَرٌ فلا يثبت.

فإلقاء الحركة من اسم «الله» على الميم الساكنة لا يجوز من حيث جاز قطع الهمزة وإثباتها في قولهم: «الْحَمَر» ، وقد قالوا: «لَحَمَر» ، فأسقطوا الهمزة لتحرك ما اجْتُلبت له، وإن كانت الحركة غير لازمة، كما قالوا: «رُيًّا»^(٢٦٦) فأذغموها وإن كانت الواو غير لازمة.

فإن قال: إذا كانت النية بهذا الحرف السكون، ومن أجل ذلك ثبتت الهمزة في قولهم: «الْحَمَر» ، فكيف وجّه قراءة أبي عمرو: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾^(٢٦٧) يادغام النون في اللام، والمدغم فيه لا يكون إلا متحركاً، فإذا كان التقدير باللام الإسكان، فهلاً امتنع الإدغام فيها، كما يمتنع في الحرف الساكن؟

قيل : إنها وإن كان منوياً بها الإسكان ، فإن الإدغام غير ممتنع ؛ ألا تراهم أذغموا «عَضَّ» و «فِرَّ» ونحو ذلك ، والحرف الثاني ساكنٌ لوقوعه موقوفاً للأمر، فكما لم يمتنع الإدغام في هذه اللامات لسكونها ، كذلك لا يمتنع في لام التعريف في «الأولى» ، وإن كان التقديرُ بها الإسكان . وقد ذكرنا ذلك بأبسط من هذا في موضع آخر^(٢٦٨). قال أبو عثمان: وإليه ذهب أبو عمرو^(٢٦٩) .

فإن قال قائلٌ : فهلاً جاز إلقاء حركة هذه الهمزة على ما قبلها في الوصل كما جاز ثباتها فيه في قولهم: «يا أَللهُ اغْفِرْ لي»، وفي قولهم: «أَفَاللهُ لَتَفْعَلَنَّ»^(٢٧٠)، وقولهم: «أَلَرَجُلٌ قال ذا» . ألا ترى أن الهمزة قد ثبتت في هذه المواضع وهي

مُدْرَجَةٌ ليست بمبتدأة ، فكذلك تقديرُ إثباتها موصولة في الآية ، / وإذا ثبتت موصولة [١٠/]

ولم يلزم حذفها ، لم يمتنع أن تلقى حركتها على الساكن الذي قبلها في الآية ؟

قيل : إن ثبات الألف في هذه المواضع نادرٌ شاذٌ عما عليه الكثيرُ وجاء عليه الجمهورُ ، فلا يجب أن يُترك الكثيرُ إلى القليل^(٢٧١)، والشائعُ إلى النادر ، ومع ذلك ففي كل موضع من هذه المواضع التي أثبتت فيها الهمزة في الوصل معنى له جاز قطع هذه الألف وإثباتها في الصلة والدرج ليس بموجود في الآية ، (فإذا لم يوجد شيء من هذه المعاني في الاسم الذي قبله)^(٢٧٢) لم يجز أن يُجعل حُكْمُهُ حُكْمَ ما بعد فاتحة السورة في القطع .

أمّا قولهم : «أَفَاللهُ» فإنما جاز إثباتها في الصلة لمعاقبها حرف القسم ، وقيامها مقامه، وكونها بدلاً منه، فلما كانت بدلاً مما يثبتُ ثبتت لتدلُّ عليه. وهذا مذهبُ سيبويه.

وأمّا ثباتها مع همزة الاستفهام فللفصل بين الخبر والاستخبار .

وأمّا قولهم : «يا أَللهُ» فلأن النداء موضعُ تغييرٍ، يُغيّرُ فيه الشيءُ بالزيادة والنقصان منه، والتغييرُ عما يكونُ عليه في غيره . وليس شيء من هذه المعاني التي ذكرناها في هذه المواضع في الفاتحة ، فيجوز قطع الهمزة فيها وإلقاء حركتها منها على الساكن قبلها .

فإن قال : إن هذا الاسم فيها^(٢٧٣) محذوفٌ منه الهمزة ، والألف واللام عوضٌ من المحذوف عندكم ، فهلاً جاز ثباتها في الوصل لكونها عوضاً ، كما جاز ثباتها فيه لَمَّا كان عوضاً في قولك : أفا لله لَتَفْعَلَنَّ ؟

قيل : إنَّ قُطْعَهَا^(٢٧٤) في الفاتحة لا يُلزَم ؛ لكونها بدلاً من الهمزة ، ولو وجب ذلك لَلَزِمَ أن تُقَطَعَ وَتُثْبِتَ في اسم « الله » في كلِّ مَوْضِعٍ ؛ إذ كانت الهمزة منها محذوفة في سائر المواضع ، كما أنها في هذا الموضع محذوفة ، فلو كان ذلك عَوْضاً لَثَبَّتْ غير^(٢٧٥) موصولة في كلِّ مَوْضِعٍ ، كما ثبتت في قولهم : « أَفَّا لَهِ » ، فإذا لم تُثْبِتْ في مَوْضِعٍ عَوْضاً من حذف الفاء في الدَّرَج ، كذلك لا يُلزَم أن تُثْبِتَ مُدْرَجَةً في الفاتحة . على أن أبا عثمان يذهب (فيما حكاه أبو بكر عن أبي العباس)^(٢٧٦) إلى أن حرف التعريف في هذا الاسم وفي « النَّاس » ليس بعَوْضٍ من حذف الهمزة^(٢٧٧) ، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر :

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلِفُنَّ عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِنِيَا^(٢٧٨)

^(٢٧٩) فقد ثبت فيما قدَّمناه أن هذه الهمزة إثباتها غير جائز في الوصل ، وإذا لم يُجْزْ إثباتها لم يُجْزْ إلقاء حركتها على الميم وتحريكها بها .

فأما ما احتجَّ به مَنْ زَعَمَ أن الميم من قوله تعالى : ﴿ اَلَمْ * اَللّٰهُ ﴾ متحركة بحركة الهمزة من أنه بمنزلة قولك : « واحد اثنان » في أن أُلْقِيَ حركة الهمزة من « اثنين » على آخر « واحد » فحُرِّكَ بالكسر ، فلم يحكِّه سيويه ، لكنَّه زَعَمَ^(٢٨٠) أنهم يُشِمُّونَ الآخر من « واحد » الضَّم ، وأنهم فعلوا ذلك به دون غيره من أسماء العدد لتمكُّبه .

فإن ثبت ما حكى من الكسر من « واحد » فلالتقاء الساكنين دون إلقاء حركة الهمزة الموصولة من « اثنين » على آخر الاسم . وكلُّ ما دَفَعَ أن تُلقَى حركة الهمزة الدَّاخلِة على لام التعريف في اسم « الله » على الميم ، فهو بعينه يدفع أن تُلقَى حركة هذه الهمزة على آخر هذا الاسم ؛ لأنه مثله وداخل في حكمه ، وإن كان وضع العدد على الوقف ، كما أن وضع حروف التهجي على الوقف^(٢٨١) .

ألا ترى أن الساكنين في امتناع اللفظ بهما مُدْرَجَيْنِ / في الكلام كامتناع الثلاثة ، فمن [١٠/ب] حيث لَزِمَ (أن تُحَرِّكَ الميم بعد الياء للدَّرَج والوصل بما بعده ، كذلك لَزِمَ)^(٢٨٢) أن يُحَرِّكَ الساكن الأول من « واحد اثنان » لإدراج الساكن الثاني من « اثنين » بما قبله ، فليس لهم في هذا حجة ، ولا للقول بذلك قوة .

فإذا لم يجوز أن تكون الحركة في الميم لالتقاء حركة الهمزة عليها ، علِمَ أنها لالتقاء الساكنين ، وإذا كان لالتقاء الساكنين فلا يخلو من أن يكون للساكن الثالث كما ذهب إليه سيبويه^(٢٨٣) ، أو للساكن الثاني ، فالذي يدلُّ على أنَّ الحركة للساكن الثالث دون الثاني ما تقدَّم^(٢٨٤) أنَّ هذه الحروف مبنية على الوقف دون الوصل ، وإذا كان كذلك لم يمتنع فيها الجمع بين الساكنين . ألا ترى أنه لو كانت الحركة للثاني لزم أن تحرك له سائر الفواتح التي اجتمع فيها ساكنان نحو : ﴿ الم ﴾ ، و ﴿ حم * عسق ﴾^(٢٨٥) ونحو ذلك ، فامتناعهم من تحريك هذه الحروف وجمعهم بين الساكنين فيها ، دليلٌ على أنها في ﴿ الم * الله ﴾ ليس بتحريك للساكن الثاني لكنه للساكن الثالث لما أعلمتكَ ؛ (إذ لو كان للثاني لم يحرك كما لم يحرك سائر ما أعلمتكَ لما أشبهه . فإذا لم يجوز أن تكون الحركة في الميم للساكن الثاني لما أعلمتكَ ، ثبت أنه للساكن الثالث)^(٢٨٦) كما ذهب إليه سيبويه .

فأما ما حكاه أبو إسحاق عن بعض النحويين من أنَّ هذا الحرف لو كان متحركاً لالتقاء الساكنين لوجب أن يكسر ، وتغليظة له في ذلك ، فقد قال بإجازة الكسر في هذا الحرف بعينه لالتقاء الساكنين أبو الحسن^(٢٨٧) ، ولم يخك سيبويه^(٢٨٨) الكسر في شيء من ذلك لالتقائهما ، وذكر^(٢٨٩) قراءة من قرأ : قَاف ، فزعم أنَّ الذي فتحه جعله اسماً للسورة كأنه قال : أذكر^(٢٩٠) . وأجاز أيضاً أن يكون اسماً غير متمكن فالزم الفتح كما حرك نحو : كيف وأين وحيث وأمس^(٢٩١) . وهذه الأشياء التي حكيت بها هذه الأصوات المتقطعة في مدارجها ليس يمتنع تحريكها لالتقاء الساكنين بضرب من الحركات ، كما لم يمتنع تحريك ما حكى به غير ذلك من الأصوات نحو : « ماء » و « غاق » في حكاية صوت الشاة والغراب . فمن قرأ : « قاف » فجائز أن يكون فتحه لالتقاء الساكنين ، كما أنَّ من قرأ : « قاف » حرَّكه بالكسر لهما ، فلم يكن يمتنع على قول من قال : « قاف » فكسر لالتقاء الساكنين أن يقول : « ميم »^(٢٩٢) فيكسر الميم لسكون الياء . قال أبو الحسن : « ولا أعلمه إلا لغة »^(٢٩٣) .

فأما ما ذكره أبو إسحاق^(٢٩٤) من أنَّ ذلك غلطٌ بين ، وأنه لو جاز ذلك لجاز : كيف الرجلُ ، فخطأ لا يلزم ، ولو ورد بذلك سماعٌ لم يدفعه قياسٌ ، بل كان يُثبتُه ويقويه ويعضده

ولا ينافيه ؛ ألا تراهم قالوا : « جَيْر » ، و « كان من الأمر ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » ،
و « كَيْتٌ وَكَيْتٌ » ، و « حَيْثُ » ، فحُرْكَ السَّاكِنُ بعد الياء بالكسر ، كما حُرْكَ بعدها
بالفتح في « أَيْنَ » ، فكما جاز الفتح بعد الياء لقولهم : « أَيْنَ » ، كذلك يجوزُ الكسرُ بعدها
لقولهم : « جَيْرٌ » . ويدلُّ على جواز التحريك بالكسر لالتقاء الساكنين فيما كان قبله
ياءٌ جوازُ تحريكه بالضمِّ كقولهم : « حَيْثُ » ، فإذا جاز الضمُّ كان الكسرُ أسهلَّ وأجوزَ .
ولو قال له قائلٌ : لو جاء^(٢١٥) ميمٌ مفتوحةٌ بعد الياء لالتقاء الساكنين ، لَمَا جاز
لقولهم : « جَيْرٌ » وأخواته ، فقلِّبَ عليه ما ذكره ، وعكسَ قوله ، لَمَا اتَّجَعَتْ له عليه برهانه ،
ولا وجدَ لقوله من بيان . والقولُ في هذا : إنَّه لو جاء مكسوراً لالتقاء الساكنين كان
جيداً ، كما أنَّه لو وَرَدَ مفتوحاً لاجتماعهما كان حسناً .

ويدلُّ على جواز الكسر في هذا الحرف لو أذركَ في سَمْعٍ أنَّ أصلَ التحريك
لالتقاء الساكنين الكسرُ ، وإنما يُرْكَ إلى غيره في الأسماء والأفعال لِمَا يَعْرِضُ في بعض
المنبيات / من كونه متمكناً قبل حاله المُفْضِيَةِ به إلى بنائه ، أو لاتباع المُشَاكِلِ مُشَاكِلَهُ ، أو [١/١١]
خلاف هذا الوجه من كراهية اجتماع المثل مع المثل ، فإذا جاء الشيء على بابهِ فلا وجه
لرَدِّه ولا مساعٍ في دفعه ، على أنَّه لو جاء مخالفاً لبابه لَلَزِمَ أَنْ تَتَّبِعَهُ ، ولم يجوز لنا أن ندفعه
فيما نَعْلَمُهُ ونُدَوِّنُهُ من هذه القوانين ، إنما هو أن نتوصلَ بها إلى النطق باللسان ، ونُسَوِّيَ بين
مَنْ لم يكن من أهل اللغة بتعلُّمِهِ إيَّاهَا وتمسُّكِهِ بها ، بأهل الفصاحة والبيان ، فإذا ورد
السَّمْعُ في نحو هذا بشيءٍ وَجِبَ اتِّبَاعُهُ ، ولم يَبْقَ غَرْضٌ مطلوبٌ بعده .

فإن قال قائلٌ : ما تنكِرُ أن يكون في منعه الميم أن يكون محرّكاً لالتقاء الساكنين
بالكسر مصيباً ؛ إذ كان « جَيْرٌ » وما ذكرته من الشاذِّ عن القياس ، وإن كان مطَّرداً في
الاستعمال ، فلا يسوِّغُ أن يُجِيزَ تصحيحَ العين في نحو : « استقام » ، وإن جاء
« استحوذ » مطَّرداً في الاستعمال .

قيل له : إنما كان يجب أن يُحْكَمَ بشذوذِ « جَيْرٍ » ونحوه عن القياس لما حُرْكَ بالكسر
في التقاء الساكنين وقبله ياءٌ لو كان المتحرِّكُ بالفتح أكثرَ منه وأشيعَ ، فأما والمتحرِّكُ
بالكسر مما قبله الياء أكثرُ من المتحرِّكِ بالفتح ، أو مثله ، أو قريبٌ منه ، فلا يسوِّغُ أن

يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالشُّذُودِ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ « اسْتَحْوَذَ » وَ « أَغْيَلَتْ »^(٢٩٦) وَبَابُهُ إِغْمَا قُلْنَا فِيهِ: إِنَّهُ شَاذٌ عَنِ الْقِيَاسِ لَكثْرَةِ الْمُعْتَلِّ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَلَّةِ الصَّحِيحِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَصْحُوحُ أَكْثَرَ مِنَ الْمُعْتَلِّ لَمَّا قُلْنَا فِيهِ: إِنَّهُ شَاذٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ . فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَنَعَ مَجِيءِ الْمِيمِ مَكْسُورَةً لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ غَيْرُ سَائِغٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ؛ إِذْ كَانَتْ الْمُتَحَرِّكَاتُ بِالْكَسْرِ مِنْ نَحْوِهِ مِثْلَ الْمُتَحَرِّكَاتِ بِالْفَتْحِ ، بَلْ أَكْثَرُ مِنْهُ .

* * *

المسألة الرابعة

قال أبو إسحاق^(٢٩٧):

« فَأَمَّا « صَاد » فَقَرَأَهَا الْحَسَنُ^(٢٩٨): ﴿ صَادٍ * وَالْقُرْآنِ ﴾ فَكَسَرَ الدَّالَّ ، فَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : مَعْنَاهُ : صَادٍ الْقُرْآنَ بِعَمَلِكَ ؛ أَيِ : تَعَمُّدُهُ ، وَسَقَطَ الْبَاءُ لِلْأَمْرِ .

قال : « وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُسِرَتِ الدَّالُّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ إِذَا نَوَيْتَ الْوَصْلَ . وَكَذَلِكَ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ^(٢٩٩) لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَقَرَأَ عِيسَى^(٣٠٠) : ﴿ صَادٍ * وَالْقُرْآنِ ﴾ ، وَكَذَلِكَ : ﴿ نُونٌ ﴾ وَ ﴿ قَافٌ ﴾ بِالْفَتْحِ أَيْضاً لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ .

قال : « وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ^(٣٠١) : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « صَادٌ » وَ « قَافٌ » وَ « نُونٌ » أَسْمَاءً لِلسُّورِ مَنْصُوبَةً إِلَّا أَنَّهُ لَا تُصَرَّفُ كَمَا لَا تُصَرَّفُ جُمْلَةُ أَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثِ .

قال^(٣٠٢) : « وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَعْنِي الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ مِنْ أَجْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ أَقْبَسُ ؛ لِأَنَّهُ^(٣٠٣) يَزْعُمُ أَنَّهُ يَنْصَبُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كَأَنَّهُ قَالَ : اذْكُرْ صَادَ ، وَكَذَلِكَ يُجَبِّزُ فِي « حَم » وَ « طس » وَ « يس » النَّصْبَ أَيْضاً عَلَى أَنَّهَا أَسْمَاءُ لِلسُّورِ ، وَلَوْ قَرَأَ بِهَذَا قَارِئٌ لَكَانَ وَجْهُهُ الْفَتْحَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ .

قال أبو علي (أَيَّدَهُ اللَّهُ)^(٣٠٤) :

أَقُولُ : إِنَّ مَا حَكَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ قَالُوا فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ : ﴿ صَادٍ ﴾ مَعْنَاهُ : « صَادٍ الْقُرْآنَ بِعَمَلِكَ » تَمْثِيلٌ لَيْسَ بِالْجَيِّدِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَائِ عَلَى التَّمْثِيلِ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ ، فَلَا يَعْرِفُ الْمُبْتَدِئُ وَمَنْ فَوْقَهُ أَيْضاً مَا مَعْنَاهَا ، وَبِأَيِّ شَيْءٍ تَعَلَّقُهَا . وَالْجَيِّدُ فِي مِثَالِ هَذَا أَنْ يُقَالَ : مَعْنَاهُ : صَادٍ بِالْقُرْآنِ عَمَلَكَ^(٣٠٥) ؛ لِيُعْلَمَ بِالمِثَالِ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْوَائِ

عَوْضٌ مِنَ الْبَاءِ الْجَارَةِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ^(٣٠٦)، كَمَا أَنَّهَا عَوْضٌ مِنْهَا فِي الْقَسَمِ ، وَأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿وَالْقُرْآنَ﴾ فِي مَوْضِعٍ / نَصَبٍ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ ، وَلَيْسَ بِالْفِعْلِ الْمَضْمَرِ كَقِرَاءَةِ مَنْ أَسْكَنَهَا أَوْ فَتَحَهَا ، وَ« صَادٌ » عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مَاخُذٌ مِنَ الصَّدَى^(٣٠٧) الَّذِي هُوَ اسْمٌ لِمَا يُعَارِضُ الصَّوْتِ فِي الْجَبَلِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَجْسَامِ الصَّقِيلَةِ وَالْكَثِيفَةِ (كَأَنَّهُ صَوْتٌ آخَرُ)^(٣٠٨) . قَالَ الشَّاعِرُ^(٣٠٩) :

صَمَّ صَدَاهَا وَعَفَا رَسْمُهَا وَاسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ

فَكَانَ الْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : لِيَتَّبِعَ عَمَلُكَ الْقُرْآنَ مَطَابِقًا وَمُوَافِقًا لَهُ ، كَقَوْلِهِ : ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾^(٣١٠) ، وَهَذَا الْقَوْلُ^(٣١١) إِنْ ثَبِتَتْ رِوَايَةٌ بِهِ عَنِ الْحَسَنِ فَهُوَ الَّذِي لَا يُدْفَعُ عَنِ التَّأْوِيلِ وَالْعِلْمُ بِوَجْهِ التَّنْزِيلِ ، وَإِنْ لَمْ تُثْبِتْ بِهِ رِوَايَةٌ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا تَأَوَّلَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ ، فَحَمَلُهُ عَلَى أَنَّ كَسْرَهُ لِقَاءَ السَّاكِنِينَ كَمَا أَنَّ فَتْحَهُ لِدَلَالَةِ أَجْوَدٍ ؛ إِذْ لَمْ يَجِدِ الْوَاوَ تُبْدَلُ مِنَ الْبَاءِ الْجَارَةِ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ ، وَوَجَدْنَا هَذِهِ الْفَوَائِحَ فِي أَوَائِلِ السُّورِ قَدْ حُرِّكَتْ لِقَاءَ السَّاكِنِينَ ، وَكُسِرَتْ كَمَا فُتِحَتْ ، فَحَمَلُهَا عَلَى مَا عَلَيْهِ غَيْرُهَا أَحْسَنُ مِنْ إِخْرَاجِهَا عَنْ جَمَلَتِهَا إِلَى مَا لَا نَظِيرَ لَهُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا تَأَوَّلْتَ الْكُسْرَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ بِزِنَةٍ (فَاعِلٌ) خَالَفْتَ بِهَا قِرَاءَةَ مَنْ فَتَحَهَا بِغَيْرِهَا ، وَمَنْ كَسَرَ ﴿قَافٍ﴾ ، وَجَعَلْتَ الْوَاوَ بَدَلًا مِنَ الْبَاءِ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ ، وَكَانَتْ الْوَاوُ^(٣١٢) خِلَافَ الَّتِي فِي قَوْلِ مَنْ فَتَحَ فَقَرَأَ : ﴿صَادٌ * وَالْقُرْآنَ﴾ ، وَإِذَا قُدِّرَتْ الْكُسْرَةُ لِلْسَّاكِنِينَ ، تَشَاكَلَتْ الْقِرَاءَتَانِ وَتَطَابَقَتَا ، وَلَمْ تَخَالَفْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا الْآخَرَى ، وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ بِمَمْتَعٍ فِي اللَّفْظِ ، وَلَا بِمَرْدُودٍ فِي الْمَعْنَى ، بَلْ كِلَا الْأَمْرَيْنِ يَغْضُذُهُ وَيُثَبِّتُهُ وَلَا يَدْفَعُهُ . أَمَّا اللَّفْظُ فَلَأَنَّ الْكَلِمَةَ عَلَى زِنَةٍ^(٣١٣) لَا تُتَكَرَّرُ ، وَالْوَاوُ مِنَ الْبَاءِ فِي غَيْرِهِ قَدْ أُبْدِلَ . وَأَمَّا الْمَعْنَى فَلَأَنَّ مَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَمْرِ فِي التَّنْزِيلِ قَدْ ثَبِتَ وَخُصَّ عَلَيْهِ وَتَكَرَّرَ كَقَوْلِهِ

﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٣١٤) ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ .

وَزَعِمَ الْفَرَاءُ^(٣١٥) أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿صَادٌ﴾ مَعْنَاهَا كَقَوْلِكَ : وَجَبَ وَاللَّهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَجَبَ وَالْقُرْآنَ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ رُويَ عَنْ بَعْضِ الْمُفَسِّرِينَ ، وَإِلَّا فَلَيْسَتْ أَعْرِفُهُ . فَأَمَّا تَمَثُّلُهُ لِيَاءِ « وَجَبَ » فَرْدِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِعْلًا لَمْ يُسْنِدْهُ إِلَى فَاعِلٍ ، فَلَيْسَ يُعْلَمُ مَا فَاعِلُ الْوَجُوبِ ، وَلَا يَمُتَعَلِّقُ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا .

فإن قال قائلٌ : فيكونُ فاعلهُ المصدرُ ، كأنه وجَبَ الوجوبُ ، كما قُلْتُمْ في قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّةً حَتَّى حِينٍ ﴾^(٣١٦) المعنى : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ بَدَؤُ^(٣١٧) .

قيلَ له : لا يُشْبِهُ هذا « وَجَبَ » ؛ لأنَّ « بَدَأَ لَهُمْ بَدَؤُ » بمنزلة ظَهَرَ لَهُمْ رَأْيٌ ، ثم فُسِّرَ ذلك الرأْيُ ما هو بالجملة التي هي « لَيْسَجُنَّة » ، فلذلك كان حسناً مفيداً ؛ إذ كان في المعنى بمنزلة قولك : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ سَجُنَّةً ، فإنَّ شَبَّهَ « وَجَبَ الوجوب » بما تَلَوْنَاهُ ، فقد جَمَعَ بين مختلفين ، ووفقَ بين أمرين غيرِ مشتبهين .

وزعم^(٣١٨) أنه يُقالُ : إِنَّهُ أَرَادَ : لَكُمْ أَهْلَكُنَا ، فلمَّا فَصَلَ بينهما حَذَفَ اللَّامَ ، مثلُ قوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٣١٩) بعد قوله : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ . وهذا الذي ذَكَرَهُ^(٣٢٠) غيرُ جائزِ البتَّة^(٣٢١) عندنا ؛ وذلك أنه لا مَدْخَلَ لشيءٍ من اللَّاماتِ على « كم » ، أمَّا التي للابتداء فتمتنعُ من الدُّخُولِ عليها من جهتين :

إحداهما : لانتصاب « كم » بالفعل الذي بعده ، وهي لا تَدْخُلُ على المفعولات .

والجهةُ الأخرى : أنَّ هذه اللَّامَ إنما تَدْخُلُ على المبتدأ الذي تتسلَّطُ عليه الأفعالُ الداخلةُ على المبتدأ والخبر وما ضارعهما ، فإذا لم يُجْزَ دخولُ هذه الأفعالِ عليه ، لم يُجْزَ دخولُ لامِ الابتداء ؛ لأنها تبقى متعلِّقةً ، و « كم » في كلتا جهتيها الخبر والاستفهام لا يَعمَلُ فيها ما قبلها ، ولا تُبنى عليه ، وإنما تُبنى الجملةُ التي هي فيه على ما قبلها ، / فالْحُكْمُ [١٢] لها من دونها . وأمَّا الداخلةُ على الأفعالِ دون الأسماء نحو : لَيَنْطَلِقَنَّ ، ولقد قامَ زَيْدٌ ، فإنها تختصُّ بالدُّخُولِ على الأفعالِ دون الأسماء ، وإذا كان كذلك لم يكن لها على « كم » مَدْخَلٌ ؛ إذ كانت اسماً .

فإن قال قائلٌ : فما يُنْكَرُ أن تكون اللَّامُ التي تَدْخُلُ على الأفعالِ مُرَادَةً في « كم » محذوفةً لطول الكلام ، وأنَّ دخولها في « كم » العاملُ فيه « أَهْلَكُنَا » بمنزلة دخولها على « إلى » المعلقة بالفعل المنتصبِ الموضعِ في قوله تعالى : ﴿ لِإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ ﴾^(٣٢٢) فكما جاز دخولها على الجارِّ المنتصبِ الموضع ، كذلك يجوز دخولها على « كم » المنتصبِ ؟

فالجواب عندي : أن التقدير بهذه اللام في قوله ﷻ : ﴿لِإِلَهِ اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ أن تكون داخلة على «تُخْشَرُونَ». ألا ترى أن القسم إنما وقع على أنهم يُخْشَرُونَ لا على الجار والمجرور، فالمقسم عليه الفعل، وهو المؤكّد باللام والمتلقّي للقسم . وإنما دخلت اللام على الجار لتقدمها عليه ، ولم تدخل إحدى النونين على الفعل لوقوعه على الحرف ، كما لم تدخل في قوله : ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٣٢٣) لوقوعه على الحرف ، وجاز دخولها على الحرف في كلا الموضعين؛ إذ المراد به التأخير، كما جاز دخول لام الابتداء في مثل: إن زيدا لطعامك آكل، إذ المراد به التأخير إلى الخبر . فإذا كان التقدير ما ذكرنا ، لم يجوز أن يكون ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ بمنزلة ﴿لِإِلَهِ اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ في جواز دخول اللام عليها، كدخولها في «كم»؛ إذ كان دخولها في قوله تعالى : ﴿لِإِلَهِ اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ بمنزلة دخولها على الفعل حسب ما تكون عليه هذه اللام في سائر مواضعها ومتصرفاتها. وليس يسوغ تقدير دخولها على الفعل في «كم» .

فإن قال قائل : فقدّر دخولها على الفعل الذي هو «أهلكنا» وبعد «كم» كما قدّرت دخولها على الفعل الذي بعد الجار .

فالجواب : أن اللام التي للقسم لا يجوز تقديرها بعد «كم» ، ووقوعها على الفعل الناصب له ؛ لأن «كم» لا تخلو من أن تكون خبراً أو استهماً ، وفي كلتا جهتيها لا يتعلق شيء مما قبلها بها، فلو قدّرت اللام داخلة على قوله : «أهلكنا» ، لم يجوز أن تكون جواباً ؛ لما ذكرت من انقطاع ذلك في كلا وجهيه مما قبله .

فإذا امتنع بما ذكرنا دخول واحدة من اللامين على «كم» ، ولم يسغ تقديرها فيها لما بينا ، كما جاز تقديرها في قوله : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ، تبين أن قول الفراء : «﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ جواب للقسم» خطأ .

وقد ذكرنا وجوه الأماط في هذا الكتاب عند ذكرنا لقوله ﷻ : ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾^(٣٢٤) ذكرنا يستوفيها بوجوها قريباً من تفصيلها .

قال الفراء : وقيل^(٣٢٥) : ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾^(٣٢٦) قال : وذلك بعيدة لذكر قصص مختلفة جرت بينهما^(٣٢٧) .

وليس يمتنع عندي لجري هذه القصص أن تكون عليه ، وإن كان الأحسن غيره ،
وليس الفصل بهذه القصص بينهما بأبعد من ذكر أمر في سورة يكون الجواب عنه في سورة
أخرى ، كقوله ﷻ حكاية عن قائله : ﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا
لَخَاسِرُونَ ﴾^(٣٢٨) ، وقوله : ﴿ وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي
الْأَسْوَاقِ ﴾^(٣٢٩) ، و﴿ إِنَّ تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾^(٣٣٠) ، ثم قال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ
قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾^(٣٣١) ، و﴿ مَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(٣٣٢) ونحو
هذا ، فكذلك هذا لا يمتنع ، والله أعلم .

فأما ما حكاه أبو إسحاق^(٣٣٣) عن أبي الحسن^(٣٣٤) من جواز كون « صاد »
و« قاف » و« نون » أسماء للسور منصوبة ، إلا أنها لا تنصرف كما لا تنصرف أسماء
المؤنث . فقد قاله سيبويه^(٣٣٥) ، وزعم أن انتصابه على « اذكر » . وينبغي أن يعلم أن سيبويه
(لم يرد)^(٣٣٦) بتمثيله انتصاب / هذا أنه على جهة القسم بهذه الفواتح كقوله^(٣٣٧) :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - الله - ناصح

لأن ذلك ممتنع غير سائغ .

فإن قلت : فمن أين امتنع وهذه السور قرآن ، وقد أقسم الله ﷻ به ظاهراً وعلى ما
لا إشكال فيه كقوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾^(٣٣٨) ﴿ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾^(٣٣٩)
ونحو ذلك ؟

فالذي يمتنع هذا له من الجواز أن القسم على هذا التأويل يبقى غير متعلق بمقسم عليه .
ألا ترى أنه إذا قال : « قاف » و« صاد » فنصبه بأنه مقسم به ، لم يتلقه محلوف عليه .
يدللك على ذلك استئنافك باسم آخر لا يجوز عطفه على هذا الاسم الأول إذا قدرته
مقسماً به لانجراره بالواو .

فهذا التأويل الذي ذكرنا امتناعه في هذه الفواتح لا يخلو الاسم المنجر فيه من أحد
أمرين : إما أن يكون معطوفاً على ما قبله ، وإما أن يكون مستأنفاً منه منقطعاً . فلا يجوز أن
يكون معطوفاً على ما قبله ؛ لانجراره وانتصاب المعطوف عليه . فإذا لم يجز ذلك ثبت أنه

منقطع مما قبله ، وأنّ الواو للقسَم لا للعطف ، وإذا كان كذلك لم يكن الأول قَسَمًا . ألا ترى أنّ الحليل وسيبويه لم يُجيزا في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ ^(٣٤٠) كون الواوين اللتين بعد الأولى قَسَمًا كالأولى ، فقالا فيهما ^(٣٤١) : إنهما للعطف لما كان يلزم في إجازة ذلك من بقاء القسم الأول غير متعلق بمقسم عليه .

فإن قلت : فما يُنكر أن يكون قوله : « اذكر القرآن » مخرجه على غير القسم ، وأنه مُقسم عليه ، كأنه قال : اذكر صاد والقرآن . فتكون هذه الأشياء مُقسماً عليها ، ويكون ما بعدها قَسَمًا كقولك : اذكر زيدا والله ؟

فذلك غير جائز من أجل أنّ هذه الأسماء المقسم بها المنجزة بالواو قد تُلقيت بما هو أجوبة لها ؛ ألا ترى أنّ قوله تعالى : ﴿ وَالْقَلَمِ ﴾ ^(٣٤٢) قد أُجيب بقوله : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ .

وكذلك ﴿ صَاد ﴾ وسائر هذه الأسماء المقسم بها .

فالوجه عندنا فيمن فتح شيئاً من هذه الفواتح أن تُحمَلَ على التقاء الساكنين ، كما أنّ مَنْ كَسَرَ لم يكن إلا كذلك .

* * *

المسألة الخامسة

قال ^(٣٤٣) في قوله ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة : ٣] بعد كلام كثير ذكره في حذف الهمزة من (أفعل) الذي هو فعل ماضٍ في المضارع : « الأصل في (يقيم) : يُؤْقِمُ ولكن الهمزة حُذِفَتْ لأنّ الضمّ دليل على ذوات الأربعة ، ولو ثبت لوجب إذا أنبأت عن نفسك (أن تقول) ^(٣٤٤) : أنا أُؤْقِمُ ^(٣٤٥) ، فستجمع همزتان فاستقلتا ، فحُذِفَتْ الهمزة التي هي فاء الفعل ، وتبع سائر الفعل ذلك » .
قال أبو علي (أيّده الله) ^(٣٤٦) :

اعلم أنّ الأفعال لا تخلو من أن تكون ثلاثية أو رباعية ، والثلاثية لا تخلو من أن تكون أصولاً أو ذوات زوائد وكذلك الرباعي ، وجميع هذه الأصناف في اختلافها تتنظم أبنيّة

مُضَارِعِهَا ما يتضمَّن أمثلة ماضيها إلا أن يكون الأوَّل حرفاً مجتلباً في الابتداء لسُكُونِ ما بعده ، أو حرفَ علةٍ . وحروفُ العلةِ : الواوُ والياءُ والهمزةُ . فالأوَّل الذي يُحذفُ فيه حرفُ العلةِ في المضارع على ضربين :

أحدهما : أن يكون الحرفُ أوَّلَ ثلاثيٍّ أصلٍ .

والآخرُ : أن يكون أوَّلَ ثلاثيٍّ ذي زيادةٍ .

فالْحَرْفُ الأوَّلُ المعتلُّ من بنات الثلاثة ينقسمُ بانقسام حروف العلة وهي : الياءُ والواوُ والهمزةُ ، والذي يطرُدُ حذفُهُ من ذلك الواوُ من المضارع إذا كانت فاء واقعةً بين ياءٍ وكسرةٍ ، ثمَّ يتبعُ سائرُ حروف المضارعةِ الياءَ ، فتُحذفُ الواوُ معهنَّ كما حُذِفَتْ معها ، ولا تُحذفُ في غير (يَفْعَل) .

فأما الياءُ إذا كانت فاءً ، فلا يُحذفُ في المضارعة كيف كان بناؤه . وحكى سيبويه^(٣٤٧) على جهة الشذوذ: « يَيْسُ » مثل : يَعِدُ .

ونظيرُ هذا في القلة ما حكى من / قولهم في مضارع « وَجَدَ » : يَجْدُ^(٣٤٨) .

والهمزة مثل الياء في الإتمام وترك الحذف إلا ما جاء من قولهم : كُلْ وَخُذْ .

والضَّرْبُ الآخرُ الذي يُحذفُ فيه الحرفُ الأوَّل من الثلاثي ذي الزيادة الثابت في الماضي من المضارع هو بناء (أَفْعَل) نحو : أَكْرَمَ ، وَأَعْطَى ، وآمَنَ ، وهذه الهمزة تُحذفُ في المضارع كراهيةً لاجتماع الهمزتين ، كما ذكر سيبويه^(٣٤٩) ، ثمَّ أتبع سائرُ الحروف الهمزة ، كما أتبع في باب « وَعَدَ » الياء .

والدَّلِيلُ على أن حذَفَها لكرهية التقائهما : أنه حيثُ أُبدِلَ منها حرفٌ مُقَارِبٌ لها أتمَّ ولم يُحذفْ ، فقالوا : يُهْرِيقُ ، (وجاء على ما كان يلزَمُ أن يكون عليه هذا المثالُ ، هذا في مَنْ فَتَحَ فقال : يُهْرِيقُ)^(٣٥٠) . فأما مَنْ أَسْكَنَ فقال : أَهْرِقْتُ أَهْرِيقُ ، فإنَّها عنده مثلُ : أَسْطَعْتُ وَأَسْطِيعُ . جعلَ الهاءَ عَوْضاً لما دخل الكلمة من الضَّعْفِ والتَّهْيِئِ لِلحذفِ في الجزم والوقف ، كما أن السَّيْنَ في « أَسْطَعْتُ » كذلك ، وحذفُها مطرُدٌ في الكلام ، وربما أثبتَها الشاعرُ في الضَّرورة . أنشد سيبويه^(٣٥١) :

كُرَاتٌ غَلَامٌ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّبٍ

فَأَمَّا قَوْلُهُ (٣٥٢):

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنَ

فعلى هذا وجهه . و « أَتَفِيَّةٌ » على قياس قوله هذا (أَفْعُولَةٌ) (٣٥٣) . قال : أحمد ابن يحيى (٣٥٤) عن ابن الأعرابي (٣٥٥) : جاء فلان يَتَفَوُهُ ، وَيَتَفِيهِ ، وَيَتَفُهُ ، وَيَكْسُوهُ ، وَيَذْنُبُهُ ، وَيَذْمُرُهُ ، كُلُّهُ بمعنى واحد . فـ « يُؤْتَفَيْنَ » على هذا (يُؤَفَعْلَنَ) ، ويجوز أن يكون (يُفَعْلَيْنَ) مثل : يُسَلَفَيْنَ (٣٥٦) .

قال أبو زيد (٣٥٧) : « [يقال] : تَأْتَفْنَا بِالْمَكَانِ إِذَا أَلْفَوْهُ وَلَمْ يَبْرَحُوهُ » ، فـ « يُؤْتَفَيْنَ » على هذا (يُفَعْلَيْنَ) ، وَأَتَفِيَّةٌ (فُعْلِيَّةٌ) ، ومن كلا المعنيين يجوز أن نأخذ أَتَفِيَّةً ؛ لأنَّهُمْ يَصِفُونَهَا فِي أَشْعَارِهِمْ بِالْخُلُودِ وَالْإِقَامَةِ وَالْعَكْفِ وَالرُّكُودِ . وتَأْتَفْنَا : أَقَمْنَا ، كما أن يَتَفَوُهُ : قَامَ مَقَامَهُ . وَحَمَلُهَا عَلَى أَنَّهَا (أَفْعُولَةٌ) والهمزة زائدة كأنه أقوى ؛ لأن هذه الكلمة أكثر تصرفاً ، ولا يمتنع الوجه الآخر .

ويجوز في « أَتَفِيَّةٌ » في مَنْ جَعَلَهَا (أَفْعُولَةٌ) أن تكون اللَّامُ ياءً إذا أَخَذَهُ مِنْ « يَتَفِيهِ » ، ويجوز أن تكون واواً . وكونه من الواو أكثر ؛ لأن « يَتَفُهُ » لا يكون إلا من الواو .

فإن قلت : هلا قلت : إنه من الياء (٣٥٨) من قول مَنْ قال : يَتَفِيهِ ؛ إذ لو كانت من الواو (٣٥٩) لَصَحَّتْ ؛ لأنه لا شيء يُوجِبُ قَلْبَهَا ياءً من كسرة وياءٍ مُدْغَمٍ فيها ؟

قيل له : إن (أَفْعُولَ) قد ثَقُلَ اللَّامُ فِيهِ إِذَا كَانَتْ وَاواً كَثِيراً ؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : « أَذْجِي النَّعَامِ » (٣٦٠) وهو مِنْ دَحَا يَذْخُو . وحروف كثيرة مثله ، فكذلك « أَتَفِيَّةٌ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « الْأُرْوِيَّةُ » لِلْأُنْثَى مِنَ الْوُغُولِ ، فقد شرحناه في « المسائل المشككة » (٣٦١) .

وَأَمَّا « الْأُرْيِيَّةُ » [لأصل الفَخْدِ] (٣٦٢) فتكون (أَفْعُولَةٌ) مِنْ رَبَّا يَرْبُو أُرْيِيَّةً لارتفاعه على سائر أعظم الرُّجُلِ فِي النِّصْبَةِ ، أو لزيادتها عليه فِي الْحِلْقَةِ .

وإن شئتَ كان (فُعْلِيَّةً) مِنْ « الْإِرْبِ » الذي هو بمعنى التَّوَفَّرِ (٣٦٣) ، مِنْ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ : « أَنَّهُ أُتِيَ بِكِتِفٍ مُؤَرَّبَةٍ » (٣٦٤) ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ : « فَلَانٌ أَرِيبٌ » (٣٦٥) إِذَا وُصِفَ

بالكمال وتوفّر العقل . وقال أبو بكر محمد بن الحسن بن ذريرد^(٣٦٦) : « قالوا: جاء فلان في أريّة ؛ إذا جاء في جماعة من قومه » .

فأما « الأئيّة » للجماعة (فأفعولة) ؛ لقولهم : بُة ، فالحذوف اللام ، وقالوا : « ثبّيت الرجل »^(٣٦٧) إذا جمعت محاسنه ، فلهزمة زائدة ولا تكون فاء .

* * *

مسألة من هذا الباب^(٣٦٨) :

أنشدنا من نثق بروايته عن الدمشقي^(٣٦٩) عن قطرب^(٣٧٠) للأعشى^(٣٧١) :

وَمَا أَيْبُلِيٌّ عَلَى هَيْكَلٍ بَنَاهُ وَصَلَّبَ فِيهِ وَصَارَا
قال أبو علي :

فقوله : « أَيْبُلِيٌّ » لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون الاسم أعجمياً أو عربياً ، فإن كان الاسم أعجمياً فلا إشكال فيه ؛ لأن الأعجمي إذا غرّب لا يوجب تعريته أن يكون موافقاً / لأبنية العربي^(٣٧٢) ، وإن كان عربياً^[١٣/ب] جاز عندي أن يكون أَيْبُلِيٌّ (فَيْعُلِيٌّ)^(٣٧٣) من قوله^(٣٧٤) :

بِهَ أَبْلَتْ شَهْرِي رَبِيع ...

ونحوه ، إذا اجتزأت بالرطب عن الماء^(٣٧٥) . فكذلك هذا الراهب قد اقتصر بما على هَيْكَلِهِ ، واجتزأ به ، وانقطع عن غيره .

فإن قلت : فقد قال سيبويه^(٣٧٦) : ليس في الكلام على مثل : (فَيْعُل) ، فكيف يصح ما ذكرته من « أَيْبُلِيٌّ » ؟

فإنه يجوز أن يكون لم يعتد بهذا الحرف لقلته ، وقد فعل مثل ذلك في حروف نحو : « إنقخل »^(٣٧٧) . وأيضاً ففي النسبة مثل : تحوي إذا أضفت إلى « تحية » ، فهذا لك فيه بعض الاستئناس أنه قد يجيء في بناء النسبة ما لا يجيء في غيره . ولا يبعد هذا ، كما جاء مع الهاء بناءً لم يجى بلا هاء ، والتاء وياء النسبة أختان . ألا ترى أن « زنجياً » و « زنجاً » كثير ، مثل شعيرة وشعير^(٣٧٨) . فكما جاء (مفعلة) مع الهاء ، ولم يجى بلا هاء ، كذلك يجوز أن يكون مع ياء النسب ما لا يجيء مع غيرها لمشابهتهما لهما فيما ذكرنا^(٣٧٩) .

ولما كانت الفاءات من ذوات الثلاثة كما ذكرنا في انقسامها بعدد حروف العلة ، وكان هذا البناء يُنقل إلى (أَفْعَل) بالهمزة لمعان سِوَى الإلحاق ، نُقِلَ ما كان الفاء منه همزة ، كما نُقِلَ غيرُهُ وزيِدَتْ فيه الهمزة وذلك نحو : آمَنَ وآذَن . وشرط المضارع أن ينتظم حروف الماضي إلا ما استثنى من هذه الهمزة وغيرها ، فكما أن المحذوف من نحو : « أَكْرَمَ » و « أَقْعَدَ » في المضارع الهمزة دون الفاء ، كذلك المحذوف لما كانت فاؤه همزة هذا الحرف الزائد دون الذي هو فاء .

فقوله في آخر الفصل الذي كتبناه : « حُذِفَت الهمزة التي هي فاء الفعل ^(٣٨٠) » سهوٌ بينٌ ، والتذكير بما ذكرناه من هذا يُجزئ عن الاحتجاج والإكثار ، ولولا أن غرضنا في هذه المسائل إصلاح مواضع السهو لتركنا ذكر هذا وما أشبهه لوضوحه ، وتجاوزناه إلى غيره . ألا ترى أن آمَنَ مثلُ أقْعَدَ ، فكما تقول : يُقْعَدُ فَتُحَذَفُ الهمزة وتثبتُ الفاء ، كذلك في قولك : يُؤْمِنُ ، تُحَذَفُ الهمزة الزائدة لـ (أَفْعَل) ، وتثبتُ التي هي فاء .

ولك في مضارع آمَنَ وآذَن ^(٣٨١) واسم الفاعل منه وفي نحوه ضربان : تخفيفها وتحقيقها ، ولكلا الأمرين وجّة ؛ فجهة التحقيق أنك كنتَ خَفَفْتَ في الماضي لاجتماع همزتين ، وفي المضارع لاجتماع همزتين أو ثلاث . فإذا زال المعنى الموجب للتخفيف رجعت إلى التحقيق ، فقلت : يُؤْمِنُ ، ومؤْمِنٌ ، فخَفَفْتَ الفاء التي كنتَ أبدلتَ لاجتماع الهمزتين لزوال اجتماعهما ، والتخفيف عندي أقوى في مقاييس العربية وأوجّه ؛ لأن الأفعال المعتلة إذا لحقَ بناءٌ منها علةٌ لمعنى ، أتبعَ سائرُ الأبنية العارية من تلك العلة المعتل . يَدُلُّكَ على ذلك قولهم : يقومُ ، ويبيعُ ، وأقالَ ، ويُقِيلُ ، ويُعِدُّ ، ونَعِدُّ ، وأَعِدُّ ، ويُكْرِمُ ، فكما تُعَلُّ هذه الأشياءُ لإتباع بعضها بعضاً ، كذلك يُعَلُّ « يُؤْمِنُ » و « مؤمنٌ » لإتباعه « آمَنَ » . بل الإعلالُ للإتباع في هذا يزدادُ قوةً وحُسناً على غيره ؛ لأنه يلزمه أيضاً الاعتلالُ في قولهم : « أُوْمِنُ » للإبدال .

فإذا أتبعَ ما اعتلَّ في موضعٍ واحدٍ سائرُ الأبنية نحو ما مثلنا ، فما اعتلَّ في موضعين أولى بالإتباع ^(٣٨٢) ، وما ذكرناه من الحجّة لإيثار التخفيف حُجّةً لأبي عمرو في قراءته : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٣٨٣) ، واختياره ذلك على التحقيق ، وذلك أن حرف المضارعة المضموم

صَادَفَ حَرْفًا يَنْقَلِبُ أَلْفًا قَبْلَ أَنْ يَلْحَقَهُ ، فَلَمَّا وَلِيَ الْمَضْمُومَ ، انْقَلَبَتِ الْأَلِفُ وَاوًا ، فعلى هذه الجهة يُوجَّهُ التَّخْفِيفُ في قوله ، لا على مَنْ قال: « جُؤْنَةٌ » في تخفيف « جُؤْنَةٌ »^(٣٨٤) ، وإن كان^(٣٨٥) اللَّفْظَانِ واحداً ، وَمِنْ ثَمَّ قَرَأَ : ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾^(٣٨٦) فَتَرَكَ الْفَاءَ مُعَلَّةً لِلزُّوْمِ الْعَلَّةُ لها في غير هذا الموضع ، كما تركها مُعَلَّةً / في : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، ولم يحقق الهمزة [١٤/أ] ولم يُرْجِعْهَا ، كما لم يحققها في ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ . (وقد ذكرنا هذا مستقصى في موضع آخر^(٣٨٧) ، وذكر الشيخ أن هذه المسألة فيها زيادة لم تتم^(٣٨٨) .

* * *

الحواشي والتعليقات

- (١) غريب الحديث ٤٩/١ .
- (٢) أبرز مصادر ترجمته :
- تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، ونزهة الألبا : ٢٣٢ ، وإنباه الرواة ٣٠٨/١ ، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧ ،
- ووفيات الأعيان ٨٠/٢ ، وإشارة التعيين : ٨٣ ، وبغية الوعاة ٤٩٦/١ ، وشذرات الذهب ٨٨/٣ ،
- وكتاب « أبو علي الفارسي » للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ومراجع أخرى تراها في حواشي
- تلك الكتب .
- (٣) بينها وبين شيراز أربع مراحل . انظر معجم البلدان ٢٦٠/٤ (لسا) .
- (٤) انظر كتاب أبو علي الفارسي : ١١٧ .
- (٥) انظر كتاب أبو علي الفارسي : ١٣٢ .
- (٦) انظرها مفصلة في كتاب أبو علي الفارسي : ١٤٧ - ١٤٨ .
- (٧) حققه الأستاذان : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، وطبع بدمشق متالياً ابتداء من سنة
- ١٤٠٤ هـ - ١٤١٣ هـ .
- (٨) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع بالرياض سنة ١٤٠٨ هـ .
- (٩) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع بالرياض سنة ١٤٠١ هـ ، كما حققه الدكتور كاظم بحر
- المرجان ، وطبع بالموصل سنة ١٤٠١ هـ .
- (١٠) طبع بثلاثة تحقیقات : بتحقيق الدكتور إسماعيل عمایرة بعمّان ١٤٠١ هـ ، والدكتور علي جابر
- النصوري ببغداد سنة ١٤٠٢ هـ ، والدكتور محمد الشاطر أحمد بالقاهرة سنة ١٤٠٣ هـ .
- (١١) حققه صلاح الدين السنكاوي ، وطبع ببغداد .
- (١٢) حققه الدكتور علي جابر النصوري ، وطبع ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ .
- (١٣) حققه الدكتور حسن هنداي ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٧ هـ .
- (١٤) حققه الأستاذ مصطفى الحدری ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٦ هـ .
- (١٥) حققه الدكتور محمد الشاطر أحمد ، وطبع بالقاهرة سنة ١٤٠٥ هـ .
- (١٦) حققه الدكتور حسن هنداي ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٧ هـ ، كما حققه الدكتور محمود الطناحي،
- وطبع بالقاهرة سنة ١٤٠٨ هـ .
- (١٧) حققه الدكتور عوض القوزي ، وطبع بالقاهرة متالياً ابتداء من سنة ١٤١٠ هـ .
- (١٨) انظر معجم الأدباء ٢٥١/٧ - ٢٥٢ .

١١٥٦ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٢ ، ع ٢٠ ، صفر ١٤٢١ هـ

- (١٩) طبقات النحاة واللغويين : ٢٩٥ ، وانظر كتاب « أبو علي الفارسي » : ٤٨٧ .
- (٢٠) أبو علي الفارسي : ٤٨٣ .
- (٢١) انظر نهاية المسألة [٣٣] وقارنه بما جاء في الكتاب ١٢٩/٣ الحاشية (١) .
- (٢٢) انظر : أبو علي الفارسي ١٣٠ .
- (٢٣) أبو علي الفارسي : ١٢٩ .
- (٢٤) الإمتاع والمؤانسة ١٣١/١ - ١٣٢ .
- (٢٥) أبو علي الفارسي : ١٣٠ .
- (٢٦) البحر المحيظ ٣٣١/١ - ٣٣٢ ، وانظر كتاب « أبو علي الفارسي » : ٤٧٧ .
- (٢٧) انظر اللوحة : [٥٠/ب] .
- (٢٨) الكتاب ١١٣/٣ - ١١٤ . وانظر اللوحة [٩٣/أ - ب] .
- (٢٩) انظر اللوحة : [١٨/ب] .
- (٣٠) انظر اللوحة : [٥٠/أ] .
- (٣١) انظر مثلاً المسألة (١٠) اللوحة [٢٤/أ] ، واللوحة [٢٤/ب] .
- (٣٢) انظر المسألة (١٦) اللوحة : [٤٠/ب] .
- (٣٣) انظر المسألة (٨٢) اللوحة : [١٠٢/ب - ١٠٣/أ] .
- (٣٤) انظر اللوحة : [٤٢/ب] .
- (٣٥) انظر اللوحة : [٤٤/أ] .
- (٣٦) انظر مثلاً اللوحات : [٤/ب] ، و [٤٤/ب] ، و [٨٣/أ] .
- (٣٧) انظر كتاب « أبو علي الفارسي » : ٤٦٧ .
- (٣٨) انظر مقدمة تحقيق المسائل المشككة (البغداديات) : ٣١ - ٣٤ .
- (٣٩) انظر اللوحة : [٤٠/أ] .
- (٤٠) كما نقله ابن ولاد في « الانتصار » : ٢٠٨ .
- (٤١) وهذا المشهور عنه في كتب النحاة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ، والمساعد ٥٠٢/٢ .
- (٤٢) انظر اللوحة : [٤٠/أ] .
- (٤٣) انظر نهاية المسألة (٨٣) اللوحة : [١٠٥/ب] .
- (٤٤) انظر مثلاً نهاية المسألة [٢٤] اللوحة : [٥٥/أ] .
- (٤٥) المسألة [٤٣] ، اللوحة : [٥٩/٥٢ - ٦٠] .
- (٤٦) انظر المسائل الحلييات : ٢٦٢ ، ٣٧٧ .

- (٤٧) انظر المسائل البغداديات : ٣١٢ .
- (٤٨) انظر معجم الأدباء ٧/٢٤٠ - ٢٤١ ، وانظر : الفهرست : ٩٥ .
- (٤٩) إنباه الرواة ١/٣٠٩ .
- (٥٠) انظر بداية كلام الفارسي في المسألة [٦٥] .
- (٥١) انظر نهاية المسألة [٩٩] اللوحة : [١٢١/أ] .
- (٥٢) انظر المسائل الحلييات ص : ٢٦٢ ، ٣٧٧ ، والمسائل البغداديات : ٣١٢ .
- (٥٣) أبو علي الفارسي : ٤٧٧ .
- (٥٤) هذا التقسيم من نسخة (ش) .
- (٥٥) ما بين القوسين من نسخة (ص) ، وقد جاء عنوان الكتاب فيها بعد البسملة هكذا : « كتاب المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق » .
- (٥٦) رَقَمَتِ النُّسخَتانِ المسائلَ ، ولم يستمرَّ التَّرْقِيمُ إلى نهاية الكتاب ، بل وقف في المنتصف تقريباً ، على أنه لم يتدبَّر من أولها أيضاً ، بل ابتدأ في نسخة (ص) من المسألة (٢٠) ، وفي نسخة (ش) من المسألة (٣) . وقد قمتُ بِترقيم المسائل الرئيسية كُلِّها من أول الكتاب إلى نهايته ، دون المسائل الفرعية الواردة في أثناء المسائل الأصلية ، حيث سأفردها بالذكر في فهرس مسائل الكتاب إن شاء الله تعالى .
- (٥٧) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣ .
- وقد نقل ابن سيده (رحمه الله) هذه المسألة بتمامها في المخصص ١٧/١٣٦ - ١٥١ ، كما نقل البغدادى ردَّ ابن خالويه على (الإغفال) ، وردَّ الفارسيَّ عليه في كتاب له آخر سَمَّاهُ (نقض الهاذور) .
- انظر الخزانة ٢/٢٨١ - ٢٨٧ ، ١٠/٣٥٦ - ٣٦٠ .
- (٥٨) من الآية : ٢٤ ، وانظر كلام الزَّجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ٥/١٥١ - ١٥٢ .
- (٥٩) سقطت كلمتا « الأصل فيه » من (ش) .
- (٦٠) انظر الكتاب ٢/١٩٧ .
- (٦١) الكتاب ٢/١٩٥ .
- (٦٢) الكتاب ٣/٤٩٨ ولا دليل فيه على ما قصده المصنف . وانظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٧ ، ومجالس العلماء له : ٥٧ ، والبارع للقالبي : ١٠٨ ، والصحاح (ليه) .
- (٦٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٢٧ . وهي قراءة شاذة رُويت عن بعض الصحابة ، انظرها في تفسير الطبري (جامع البيان) ١٣/٣٩ - ٤٠ ، ومختصر الشَّوَّاذ : ٤٥ ، والمختضب ١/٢٥٦ . وانظر كتاب العين ٤/٩١ ، وتفسير ابن عباس : ٢٣٢ .
- (٦٤) كتاب الهمز : ٩ - ١٠ .
- (٦٥) البيت لرؤبة في ديوانه : ١٦٥ ، وقبله :

لله دُرُ الْغَايَاتِ الْمُدَّةِ

- وأنشده أبو زيد في كتاب الهمز : ٩ - ١٠ . وانظر : العين ٩٠/٤ ، والمسائل الحلييات : ٣٣٦ ،
والمختسب ٢٥٦/١ ، وشرح المفصل ٣/١ .
(٦٦) سورة الحشر : من الآية : ٢٣ .
(٦٧) أي : أنه اسم مصدر .
(٦٨) قال ابن دريد في جوهرة اللغة ١١٠/١ : « وفُسِّر بعض العلماء باللغة قولهم : (لله درك) قال : أرادوا
صالح عملك ؛ لأن الدر أفضل ما يُحْتَلَبُ » . وانظر : الفاخر : ٥٥ ، والزاهر ٣٩١/١ ، وجوهرة
الأمثال ٢١٠/٢ .
(٦٩) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ومن نص المخصص ١٣٧/١٧ .
(٧٠) انظر : الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٢٥/٣ ، والصحاح (أله) . وفي تكملة للصغاني (أله) : أن
« الإلاهة » اسمٌ للهِلال يُضاً عن أبي عمرو .
(٧١) البيت من الوافر لثبة بنت عتيبة بن الحارث (أم البنين) كما في الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٢٥/٣ ،
وقيل : لبنت عبد الحارث اليربوعي ، ويقال : لثانة عتيبة بن الحارث . انظر جوهرة اللغة ٩٩١/٢ ،
وسر الصناعة ٧٨٤/٢ ، والمختسب ١٢٣/٢ ، ومعجم البلدان ١٨/٥ ، والتاج (أله) . (وراجع تخريج
البيت في الجمهرة ٣٦٧/١) . واللعاء : موضع بالبحرين .
(٧٢) سورة فصلت : من الآية : ٣٧ .
ومن قوله : « روي عن ابن عباس » إلى هنا ، نقله ابن سيده في المخصص ٩٦-٩٧ .
(٧٣) ثعلب ، ولم أقف على حكاية هذه مع أنه تعرض للكلام على قوله تعالى في قراءة : ﴿ وَيَذَرَكْ
وَالْأَهْتَكْ ﴾ وقال : « وَالْأَهْتَكْ أي : عبادتك ، وَمَنْ قَرَأَ : ﴿ وَالْأَهْتَكْ ﴾ أراد : أنك تُعْبَدُ وَلَا تُعْبَدُ ،
وَمَنْ قَرَأَ : ﴿ وَالْأَهْتَكْ ﴾ أراد التي يعبدها » . انظر مجالس ثعلب ١٨٠/١ - ١٨١ .
(٧٤) العبارة في (ش) : « منقولة من أسماء الأجناس نحو ... » .
(٧٥) قوله : « غير مصروف » ساقط من (ش) .
(٧٦) النوادر : ٤٠٣ .
(٧٧) سورة نوح : من الآية : ٢٣ .
(٧٨) هو عمرو بن عبد الجن . والبيت من الطويل ، وقد أنشده أبو علي في المسائل الحلييات : ٢٨٧ ،
وانظر : سر الصناعة ٣٥٩/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٣٥/١ ، ١٢١/٣ ، والإنصاف : ٣١٨ ،
والخزانة ٢١٤/٧ . وقلة العزى : أعلاها ، والعندم : صبغ أحمر ، ويُسمَّى البقم ، فارسيٌّ معربٌ . انظر
المعرب : ٥٩ ، وقصد السيل ٢٩٢/١ .
(٧٩) وهي قراءة السبعة .

- (٨٠) سورة الأعراف : من الآية : ١٣٨ .
- (٨١) انظرهما في الكتاب ١٩٤/٢ - ١٩٦ و ٤٩٨/٣ ، وانظر مجالس العلماء : ٥٦ - ٥٧ .
- (٨٢) وهذا القول هو أعلى قولَي سيبويه رحمه الله كما قال ابن جني في الخصائص ١٥٠/٣ ، وراجع التعليقة على الكتاب ٢٧٨/١ .
- (٨٣) في (ش) : « لا ه » .
- (٨٤) انظر الكتاب ٥٥٦/٣ .
- (٨٥) كلمة « أَلْقَيْت » ساقطة من (ش) .
- (٨٦) العبارة في (ش) : « فهي وإن كانت ملقاة متقاة في النية ... » .
- (٨٧) جِيَالٌ وجِيَالَةٌ : الضَّيْعُ . انظر : التعليقة على الكتاب ١٢/٤ ، واللسان (جَال)، وفيه : « قال أبو علي النحوي : وربما قالوا : جِيلٌ بالتخفيف ، ويتركون الياء مصححةً ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ ، فهي مُبَقَّاة في النية معاملةً معاملةً المثبتة غير المحذوفة » .
- (٨٨) في (ش) : باب ، وفي (ص) : « قاب » .، ولعل ما أثبتته الصحيح .
- (٨٩) حيث إن الأصل : مرموي ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء فأصبح مرمي .
- (٩٠) اللوحة (٣/أ - ب) سقطت بكاملها من النسخة (ص) ، وهي تبدأ من اللوحة (٥) في نسخة (ش).
- (٩١) أي : التي في « إله » .
- (٩٢) في (ش) : « وأما الدلالة » ، وانظر المخصص ١٣٩/١٧ .
- (٩٣) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، ٥٠٠/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ٣٤٠/١ .
- (٩٤) قوله : (من أن يكون) ساقطة من (ش) .
- (٩٥) الكتاب ١٩٥/٢ .
- (٩٦) في (ش) : (كما يقربه) ، وانظر الكتاب ١٩٥/٢ .
- (٩٧) لابن خالويه رد على أبي علي في مسائل هذا الكتاب ، ولأبي علي ردُّ عليه في كتاب سماه « نقص المأثور » . وقد أورد العلامة البغدادي منه قدراً مهماً فيما يخص هذه الفقرة . انظر الخزانة ٢٨١/٢ ، وراجع التعليقة على الكتاب ٢٧٨/١ .
- (٩٨) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لذي جَدَنَ الحميري كما نصَّ السَّجِسْتَانِي في كتابه (المعمرون والوصايا) ص : ٤٣ ، وانظر : مجالس العلماء : ٥٧ ، والخصائص ١٥١/٣ ، وأمالى ابن الشجري ١٨٨/١ ، ١٩٣/٢ ، والخزانة ٢٨٠/٢ .
- (٩٩) كلمة « مفتوحة » ساقطة من (ش) .
- (١٠٠) سورة الكهف : من الآية : ٣٨ .

١١٦٠ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٢ ، ع ٢٠ ، صفر ١٤٢١ هـ

- (١٠١) ورد هذا التشبيه ابن كيسان انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٣ ، والخصائص ٣/١٤١ .
وراجع : إعراب القراءات للعكبري ١/١١١ ، والتبيان ١/١٩ ، والبحر المحيط ١/٤١ .
- (١٠٢) سورة البقرة : من الآية : ٤ وغيرها .
- (١٠٣) لم أقف على قوله في المقتضب والكامل اعتماداً على فهارسهما .
- (١٠٤) انظر الكتاب ٣/٥٤١ ، قال السيرافي : « معنى قولنا : بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة ، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة إخراجها بين الهمزة وبين الألف ؛ لأن الألف من الفتحة ، وذلك قولك : سال إذا خففنا سال ، وقرا يا فتى إذا خففنا قرأ ، وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو كقولنا : لوم تخفيف لوم ، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة » انظر شرح الكتاب ٥/٥ - أ (مخطوط) .
- (١٠٥) انظر الكتاب ٣/٥ ، ومصر الصناعة ١/١١٣ ، ١١٨ ، ٢/٧٤٥ ، واللسان (ويل) .
- (١٠٦) في (ش) : « أناس » .
- (١٠٧) الكتاب ٢/١٩٥ - ١٩٦ ، ٣/٥ .
- (١٠٨) العين ٨/٣٥٠ ، وانظر الكتاب ٣/٥ .
- (١٠٩) الفذ : جاء في اللسان (فدذ) : « وكلمة فذة وفاذة : شاذة » .
- (١١٠) انظر الكتاب ٢/١٩٦ ، والمنصف ٢/٢٢٧ .
- (١١١) يرد على الكسائي الذي حذف الهمزة من « إليك » في النقل المتقدم عنه ص : ٤٩ .
- (١١٢) انظر المقتضب ٣/٣١ ، ورصف المباني : ٣٨٧ ، والجنى الداني : ٣٠٤ .
- (١١٣) لأنها مركبة من « ها » للتنبيه « و » « ثم » فعل أمر من لم الله أمره أي : جمعه .
- (١١٤) قال : « ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيداً فلا الضرب له » . الكتاب ٣/٥ .
- (١١٥) العبارة في (ش) : « سيويه ولا كثير من أصحابه ويفسد قياس ... » .
- (١١٦) في (ش) : « أسوغ » .
- (١١٧) النوادر : ٥٨٣ ، وانظر الكتاب ٣/٥ .
- (١١٨) نقله ابن جني في مصر الصناعة ١/٢٣٤ عن شيخه أبي علي .
- (١١٩) في (ش) : « لا يكون فيه الإدغام » .
- (١٢٠) انظر الكتاب ٤/٤٣٧ .
- (١٢١) سورة الأعراف : من الآية : ١٤٣ .
- (١٢٢) سورة الروم : من الآية : ٥٠ .

- (١٢٣) سورة المائدة : من الآية : ٢٤ .
- (١٢٤) الكتاب ٤٩٨/٣ ، وانظر : الانتصار : ٢٣٣ ، والتعليقة على الكتاب ٢٧٨/١ ، وكتاب الشعر : ٤٥ وما بعدها (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل البصريات ٩٠٩/٢ ، والصحاح (ليه) .
- (١٢٥) قوله : « عن الياء » ساقط من (ش) .
- (١٢٦) انظر قول أبي العباس ورد ابن ولاد عليه في الانتصار : ٢٣٣ ، وانظر كلام سيبويه في الكتاب ١٩٥/٢ - ١٩٦ ، ٤٩٨/٣ . والعبارة في (ش) : « فقال سيبويه : إن تقدير فعال ... » .
- (١٢٧) النص في الانتصار : ٢٣٣ .
- (١٢٨) ويقال أيضاً (تُرْتَب ، وتُرْتَب) . ومعناها : الأمر الغائب . والتاء الأولى فيها زائدة لأنه ليس في الكلام كجَعْفَر ، وكذلك الاشتقاق يدل عليه لأنها من الشيء الراتب . الكتاب ١٩٦/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ١١/٣ - ١٢ . وانظر : المسائل البصريات ٧٩٤/٢ ، ومسر الصناعة ١٢٠/١ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ، والصحاح (رتب) .
- (١٢٩) حيث هي من (مَصَر) . والمصير منها هو المعى ، والجمع : أمصرة ومُصران مثل : رغيف ورُغفان . انظر اللسان (مصر) .
- (١٣٠) قوله : « وعلى هذا بأنه أصل » ساقط من (ش) .
- (١٣١) زيادة يقتضيها السياق .
- (١٣٢) والمسَلّ والمسِلّ بمعنى المكان الذي يسيل فيه ماء السيل ، والجمع : أمسلة ومُسَلّ ومُسلان ومسائل . انظر اللسان (سيل ، مسل) .
- (١٣٣) وهو قول سيبويه . انظر الكتاب ٩٣/٤ ، ومسر الصناعة ١٥٤/١ .
- (١٣٤) رجلٌ مَالٌ : ضخَم كثير اللحم تاراً . اللسان (مال) .
- (١٣٥) أي : يتبعه .
- (١٣٦) فعلى الأول (هو يصفوه) معناه : هو يَتَبَعُه ، ووزنه على هذا (أَفْعُولَة) ، والثاني (تأثفنا بالمكان) قال أبو زيد في النواذر : ٣٢٥ : « يقال : تأثفنا بالمكان تأثفناً إذا أَلْفَوْهُ فلم يبرحوه » ووزنه على هذا (فُعْلُوِيَة) . وانظر كلام الفارسي على « أثْفِيَة » فيما يأتي من هذا الكتاب عند قول الشاعر :
- وَصَالِيَاتٍ كَكَمَّا يُؤْتَفَيْنِ
- وراجع : المنصف ١٨٥/٢ ، واللسان (ثفا) ١١٤/١٤ .
- (١٣٧) الأروى : جمع أروية ، وهي أنثى الوعول . وانظر المسائل البغداديات : ١٢٧ .
- (١٣٨) الأفكل : رِغْدَة تَعْلُو الإنسان . ولا فعل له . اللسان (فكل) .
- (١٣٩) الأرطى : شجرٌ ينبت بالرمْل .
- (١٤٠) انظر اللسان (روى) ٣٥١/١٤ .

١١٦٢ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٢ ، ع ٢٠ ، صفر ١٤٢١ هـ

- (١٤١) انظر : المنتخب ٨٥/١ ، والصحاح (ربا) والتاج (أرب ، ربو) .
(١٤٢) ما بين القوسين ساقطاً من (ش) .
(١٤٣) قوله : « عين الفعل » ساقط من (ش) .
(١٤٤) الدَّخَلُ : العيبُ .
(١٤٥) في (ش) : « لكون الياء » .
(١٤٦) أي : الألف .
(١٤٧) نسبة إلى « زينة » اسم قبيلة . انظر الكتاب ٣٣٥/٣ - ٣٣٦ .
(١٤٨) رَجَزٌ لرجل من جَمِيرٍ كما في النوادر : ٣٤٧ ، وقد أنشده أبو علي في المسائل العسكرية :
١١٤ ، وقبله :

يَا بَنَ الزُّبَيْرِ طَالَ مَا عَصَيْكَ
وَطَالَ مَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

- وانظر سر الصناعة ٢٨٠/١ ، والخزانة ٤٢٨/٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٢٥ .
(١٤٩) في (ش) : « قد اختلف فيه » .
(١٥٠) في الصحاح (هور) : « هار الجرف يهور هوراً وهَوُوراً ، فهو هائرٌ ، ويقال : جرفٌ هارٌ ، خفضوه في موضع الرفع وأرادوا هائرٌ ، وهو مقلوبٌ من الثلاثي إلى الرباعي ، كما قلبوا شاك السلاح إلى شاكِي السلاح » .
(١٥١) في (ش) : « فيما ذكرنا » .
(١٥٢) فأصل الكلمة على هذا (أَنَوَق) على (أَفْعَل) ، قدمت الواو على النون فصارت : (أَوْتَق) ، ثم قلبت الواو ياء فأصبحت (أَيْتَق) على (أَغْفَل) . انظر شرح التصريف للثمانيني : ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وشرح الشافية ٢٢/١ .
وفي نسخة (ش) : « ياء » .
(١٥٣) وهو الذي ذهب إليه المصنف في تعليقه على الكتاب ٢٦٤/٤ ، وهو قول مسيبويه في الكتاب ٢٨٥/٤ حيث قال : « كما جعلوا ياء أيتق وألف يمان عوضاً » . وانظر شرح التصريف للثمانيني : ٣٢٤ - ٣٢٥ ، والنكت ١١٦٦/٢ .
(١٥٤) النوادر : ٣٩٢ دون نسبة ، وهما في المخصص ١١٨/١٤ ، ١٤٥/١٧ ، واللسان (زهق) .
ويروى معهما بيتٌ ثالث هو :

وَذَاتِ أَلْيَاطٍ وَمُخْ زَاهِقٍ

- (١٥٥) انظر هذا التساؤل والجواب عنه في إيضاح الشعر : ٥٧ .
(١٥٦) في النسختين (فعل) .

(١٥٧) في اللسان (فوق): « الفوق من السهم : موضع الوتر ، والجمع : فُقا ، مقلوبٌ » وأنشد البيت .
(١٥٨) من الهزج ، وهو للفنيد الزماني (شهل بن شيان) في شعره : ٣١٠ ، وينسب إلى امرئ القيس بن عابس ، وهو في شعره : ٣٧٧ (ضمن أشعار المراقسة) . وقد أنشده الفارسي في المسائل البصريات . ٩٢٠/٢ .

(١٥٩) من الآية : ١٥٢ من سورة الأنعام ، وسور أخرى . وانظر السبعة : ٢٧٢ .

(١٦٠) في (ش) : « لا ه » .

(١٦١) « الأناس » سقطت من (ش) .

(١٦٢) سبق في صفحة : ٤٧ .

(١٦٣) انظر صفحة : ٤٣ وما بعدها .

(١٦٤) الكتاب ٤٩٨/٣ .

(١٦٥) في (ش) : « حذفوا اللامين من قولهم : لا ه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى » .

(١٦٦) انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والمنصف ٢٢٧/٢ .

(١٦٧) في (ش) : « علامة المنصوب » .

(١٦٨) انظر كلام أبي علي عن هذه المسألة في كتابه إيضاح الشعر : ٥٠ .

(١٦٩) في (ش) : « جاءني زيد قام ، تريد : قد قام زيد » .

(١٧٠) سورة البقرة : من الآية : ٢٨ . التقدير : « وقد كنتم » انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ .

(١٧١) الخارجي ، يمدح قوماً من الأزدي نزل بهم متكرراً فأكرموه . والبيت من الطويل وهو في شعر

الخوارج : ١٨٢ ، وراجع تخريجه هناك . وقد أنشده الفارسي في إيضاح الشعر : ٦٨ ، ٤٢٠ ، وانظر

أما لي ابن الشجري ٤٠٧/١ .

(١٧٢) كقول الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد : أو ذو الشيب يلعب . وكقول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا تُجِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالْخَرَابِ

أراد : أتجيبها ، يدل عليه ما قبله . وانظر كلام ابن جني على ذلك في الخصائص ٢٨١/٢ .

(١٧٣) من الواقف ، وقد اختلف في نسبته ، فنسب إلى أبي طالب ، وإلى حسان رضي الله عنه ، ولم أقف

عليه في شعرهما . وانظر : الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، وسر الصناعة ٣٩١/١ ، والإنصاف

٥٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٣٣٥/٤ ، والخزانة ١١/٩ .

١١٦٤ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٢ ، ع ٢٠ ، صفر ١٤٢١ هـ

(١٧٤) من الطويل ، ولم أجده في النوار اعتماداً على فهرسه ، وقد أنشده أبو علي في المسائل البغداديات: ٤٦٩ منسوباً إلى عمران بن حطان الخارجي ، ولم أجده في شعره ، ونقله عنه تلميذه ابن جني في سر الصناعة ٣٩٠/١ . وانظر: شرح المفصل ٦/٧ ، ٢٤/٩ .

(١٧٥) من البسيط ، يخاطب الشاعر به ابنه لما سمع أنه يتمنى موته . انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٥٩ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢ ، وسر الصناعة ٣٩٠/١ ، والمغني: ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٣٣٣/٤ .

(١٧٦) من الواحر ، وهو لدثار بن شيان النمري ، ونُسب في الكتاب ٤٥/٣ إلى الأعشى ، ونسبه القالي في أماليه ١٠٢/٢ إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانيهما . قال الأعلام في تحصيل عين الذهب : ٣٩٩ : ويروى للحطينة ، وهو في ملحق ديوانه : ٣٣٨ . وفي شرح المفصل ٣٣/٧ هو لربيعه بن جشم . وانظر: معاني الفراء ٣١٤/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢ ، ومختارات ابن الشجري : ٤١٥ ، والإنصاف ٥٣١/٢ ، وضرائر الشعر : ١٥٠ ، والمغني : ٥١٩ ، وشرح أبياته ٢٢٩/٦ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٩٢/٤ . والندي : بُعد الصوت ، والتقدير : لتدعي ولأدع على معنى الأمر .

(١٧٧) سورة الجاثية : من الآية : ١٤ .

(١٧٨) قال الفراء في معاني القرآن ٤٥/٣ : « فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزء والشرط كأنه قولك : قم تصب خيراً » . ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وقل لعبادي يقولوا ﴾ [الإسراء : ٥٣] . والجزم في (يغفروا) و(يقيموا) و(يقولوا) مختلف فيه على أقوال انظرها في التبيان ٧٦٩/٢ ، والدر المصون ٢٦٩/٤ (وهو أوفاه) ، والمغني : ٢٩٨ ، ٨٤٠ .

وانظر : الكتاب ٩٨/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢ ، والمقتضب ٨١/٢ - ٨٢ ، ومعاني القرآن وإعرايه ١٦٢/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٥/١ ، والحرر الوجيز ٣٠٤/١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٤٧٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٤٨/٢ ، والبحر المحيط ٤٢٦/٥ .

(١٧٩) سورة إبراهيم : من الآية : ٣١ . وقد نسب السمين الحلبي إلى أبي علي أنه يقول : « إنه مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر ، ومعناه : أقيموا » قال : « وهذا مردود ... » . الدر المصون ٢٧٠/٤ . (١٨٠) انظر الكتاب ٤٩٨/٣ .

(١٨١) انظر الكتاب ٢٥/١ ، ٢٨٥/٤ ، ٤٨٣ ، وسر الصناعة ١٩٩/١ ، ٢٠٢ .

(١٨٢) انظر الكتاب ٢٦٢/١ ، والأصول ٢٤٨/٢ ، وإيضاح الشعر : ٦٣ .

(١٨٣) انظر الكتاب ٤٨٢/٤ ، والأصول ٤٣٢/٤ .

(١٨٤) انظر الكتاب ٤٨٢/٤ ، ٤٨٤ .

(١٨٥) هبت وخفت على (فعلت) ، وطلت على (فعلت) لقولهم : طويل . انظر المنصف ٢٣٨/١ ،

(١٨٦) في (ش) : « ولم يسكن في ضربت ، ولو كان المخلوف فقد ذلك ... » .

(١٨٧) قال سيويه : « ومثل هذا قول بعضهم : « علماء بنو فلان ، فحذف اللام ، يريد : على الماء بنو فلان . وهي عربية » . الكتاب ٤/٤٨٥ . وانظر الأصول ٣/٤٣٤ .

(١٨٨) قال سيويه في الكتاب ٤/٤٨٤ : « ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث : بَلْعَنَبَر وبَلْعَارْث بحذف النون » ، والأصل : بني الحارث ، وبني العنبر ، واللام والنون قريتا المخارج . وانظر الأصول ٣/٤٣٣ .

(١٨٩) في (ش) : « المكر من الأول » .

(١٩٠) سورة محمد ﷺ : من الآية : ١٨ . وتخفيفُ الهمزة الأولى رواه سيويه عن أبي عمرو . انظر الكتاب ٣/٥٤٩ ، والإقناع ١/٣٨٠ .

(١٩١) سورة المزمل : من الآية : ٢٠ .

(١٩٢) من (كأنني) حيث إن الأصل : كأنني ، فحذفت النون الوسطى .

(١٩٣) عمل (إن) المخففة في الاسم الظاهر مسألة خلافية . انظر الإنصاف ١/١٩٥ - ٢٠٨ ، والتبيين : ٣٤٧ - ٣٥٢ .

(١٩٤) أي : أجاز عمل (إن) المخففة في المضمر . وليس سيويه الذي زعم أنها قراءة ، بل نقل ذلك فقال في الكتاب ٣/١٦٦ : « وزعموا أنها في مصحف أبي : ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ ﴾ » . والضبط في الكتاب (أنهم) بتشديد النون ، وهو خطأ .

(١٩٥) من الطويل ، وهو مجهول القائل ، انظر : معاني القرآن للقرءاء ٢/٩٠ ، والمنصف ٣/١٢٨ ، والأزهية : ٦٢ ، والإنصاف ١/٢٠٥ ، ورصف المباني : ١٩٦ ، والخزانة ٥/٤٢٦ ، وغيرها . قال ابن جني بعد الاستشهاد بالبيت : « خففها وأعملها في المضمر ، وهذا بعيد ؛ لأن الإضمار يراد الأشياء إلى أصولها ، وكان حكمه إذا أعملها في المضمر أن يتقلها ، ولكنه حمل المضمر على المظهر ، وهو شاذ » .

(١٩٦) انظر الكتاب ٣/٥٠٥ ، والمسائل البغداديات : ١٦٢ ، وسر الصناعة ٢/٥٤٦ .

(١٩٧) في (ش) : « بك لأفعلن » .

(١٩٨) قال سيويه (رحمه الله) في الكتاب ٣/١٦٣ - ١٦٤ : « لا تُخَفَّفُها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثَّيْلَةَ مضمرّاً فيها الاسم » .

(١٩٩) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢٠٠) أي : من « لا ه » ، فالمخلوف على قول سيويه لام الجر ؛ لأن الأصل : لله ، وراجع ما سبق في صفحة : ٦١ .

(٢٠١) في (ش) : « لا تكسر مع المظهر ولا تفتح » . وانظر إيضاح الشعر : ٥٦ .

(٢٠٢) من بيت مهلهل بن ربيعة :

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّيَا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

وهو من المديد في ديوانه: ٣٢، وانظر الكتاب ٢/٢١٥، وشرح أبياته ١/٤٦٦، واللامات: ٨٧، والخصائص ٣/٢٢٩، والخزانة ٢/١٦٢.

(٢٠٣) وهو مذهب أبي عمرو فيما حكاه عنه سيويه. انظر الكتاب ٣/٥٤٩، والإقناع ١/٣٨٠.

(٢٠٤) تخفيف الثانية قراءة ورش وقنبل. انظر الإقناع ١/٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١.

(٢٠٥) سورة هود: آية: ٧٢.

(٢٠٦) من الوافر، ولم أقف على نسبه. وانظر: سر الصناعة ٢/٧٢١، والخصائص ٣/١٣٥،

والمختص ١/١٨١، ٢٩٩، والممتع ٢/٦١١، وضرائر الشعر: ١٣١، ورصف المباني: ٣٤١،

والخزانة ١٠/٣٥٥. وجه الاستشهاد أنه حذف الألف التي بعد اللام من لفظ الجلالة في الشطر الأول.

(٢٠٧) الكتاب ٤/١٣٢.

(٢٠٨) الذي في الكتاب ٤/١٣٢: مادّ وجادّ.

(٢٠٩) انظر الكتاب ٤/١٢٢، ١٣٢ بغير لفظه، وانظر التعليقة عليه لأبي علي ٤/١٩٠.

(٢١٠) في (ش): «متحركة».

(٢١١) الكتاب ٤/١٢٢.

(٢١٢) في الكتاب: «وقالوا في الجرّ ...».

(٢١٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨ - ٤٩.

(٢١٤) جاء الحديث عن الآية (٧) من سورة الفاتحة في المسألة [١٧] حيث جمعها الفارسي مع الآية (٧١)

من سورة البقرة كما هي عادته في جمع بعض الآيات مع غيرها لمناسبة بينها.

(٢١٥) هذا رأي الخليل، وأغلب البصريين على أنه اسم مضمّر والضمائر المتصلة به حروف لا موضع لها

. وذهب الكوفيون إلى أن الضمائر المتصلة به هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد، وبعضهم ذهب

إلى أنه بكماله هو الضمير. والمسألة خلافية انظرها في الإنصاف ٢/٦٩٥. وراجع: إعراب القرآن

للنحاس ١/١٧٣، ومشكل إعراب القرآن ١/٦٩ - ٧٠.

(٢١٦) في (ص): إياك.

(٢١٧) انظر الكتاب ١/٢٧٩، والإنصاف ٢/٦٩٥. والشواب: جمع شأبة.

(٢١٨) عبارة «قال أبو علي رحمه الله» أو «أيده الله» تكررت كثيراً في نسخة دون أخرى، ولن أكرر

الإشارة إليها.

(٢١٩) انظر الحديث عن (إيا) مفصلاً في سر الصناعة ١/٣١٢، ٢/٦٥٥.

(٢٢٠) قوله : « دون الموضعين الآخرين » وضعت في (ش) بعد كلمة (النصب) السابقة .

(٢٢١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢٢٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢٢٣) في هذه المسألة خلاف واسع بين العلماء انظر تفصيله في: سر صناعة الإعراب ٣١٢/١ - ٣١٨ ،

٦٥٥/٢ ، حيث نقل ابن جني عن أبي عليّ جلّ كلامه هنا ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، وراجع كتاب من

آراء الزجاج النحوية ص: ٣٧ - ٤٦ ففيه بسط للمسألة .

(٢٢٤) انظر العين ٤٤٠/٨ - ٤٤١ . والمرجع السابق .

(٢٢٥) في (ش) : وحكى أبو العباس عن أبي الحسن ...

(٢٢٦) أي : غير مضاف .

(٢٢٧) في (ش) : الإضافات .

(٢٢٨) الكتاب ٢٧٩/١ .

(٢٢٩) الموضع السابق .

(٢٣٠) في النسختين : « التاء » ، ولعل ما أثبت الصواب .

(٢٣١) البصريون يرون أن (كلا) ومثله (كلتا) اسم مفرد لفظاً مثني معنى ، أما الكوفيون فيرون أنها مثني

لفظاً ومعنى . انظر تفصيل ذلك في شرح أبيات الإيضاح للقيسي ٤٠٤/١ - ٤٠٨ ، والإنصاف

٤٣٩/٢ ، وقد استوفى الفارسي رحمه الله الحديث عن (كلا) وما تضاف إليه في « المسائل

الشيرازيات » : ١٠٨ - ١٢٥ (مخطوط) .

(٢٣٢) العبارة من قوله قبل الشاهد : « نحو قوله » إلى هنا من نسخة (ش) ، وفي ص : جاءت العبارة

هكذا : « نحو قوله :

وَكِلَاهُمَا فِي كَفِّهِ يَزْيِيَّةٌ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ اشْتَهَرَ

وَالسُّرِّيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْقَصْرَ

وقال الشماخ : ... » . ويظهر أن فيه خلطاً وتحريفاً .

وقوله : « وَالسُّرِّيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْقَصْرَ » بيت للعجاج في ديوانه : ٤٢ ، وصحة روايته :

« وبالسرريجات يخطفن القصر »

والسرريجات : ضرب من السيوف منسوبة إلى شيء . ورواها ابن سيده : « السرريجات » بالجمع

المعجمة ، قال : « وَالسُّرِّيَّاتُ (بالجمع) منسوبة إلى قين يقال له : سُرِيحٌ ، قال العجاج :

وَالسُّرِّيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْقَصْرَ »

والْقَصْرُ : أصول الأعناق ، الواحد : قَصْرَة . انظر جمهرة اللغة ١٢٨١/٣ ، والمخصص ٢٥/٦ .
وَيَزِيَّةٌ : رماحٌ منسوبةٌ إلى ذي يزن (أحد ملوك حمير) ، تنسب إليه لأنه أول من عملت له . اللسان
(يزن) . والهندوانيات : السيوف المنسوبة إلى حديد بلاد الهند .

وقد أنشد الفارسي الشطر الأول من الشاهد في مسائله الشيرازيات : ١١٠ (مخطوط) ، والشطر
الثاني في اللسان (خطف) .

(٢٣٣) من الوافر ، وهو للشَّمَاخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه : ٣١٩ ، وهو مطلع قصيدة له في مدح
عَرَابَة بن أوس رضي الله عنه (من بني مالك بن الأوس ، صحابي جوادٌ ، من سادات المدينة
المشهورين ، أدرك حياة النبي ﷺ وأسلم صغيراً ، وفد الشام في أيام معاوية رضي الله عنه ، وله معه
أخبارٌ ، توفي بالمدينة نحو سنة (٦٠ هـ) ، اتصل به الشماخ ومدحه ، وهو الذي يقول الشماخ فيه :

إِذَا مَا رَأَيْتَ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

فأجزل عَرَابَة عطاءه . انظر الإصابة ترجمة : ٥٥٠٠ ، والخزانة ٣٤٩/٤ ، ٣٥٣ .

والبيت في : المحتسب ٣٢١/١ ، والإنصاف ٦٧/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ . وطُوالَة : موضعٌ
ببرقان فيه بئرٌ ... وقال نصر : طُوالَة : بئرٌ في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... «
وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤٥/٤ . وأروى : اسم محبوبته .

(٢٣٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٩/١ .

(٢٣٥) وهو قول الكوفيين . انظر مشكل إعراب القرآن ٧٠/١ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ .

(٢٣٦) انظر ما سبق في صفحة : ٧٦ .

(٢٣٧) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢٣٨) انظر الكتاب ٤١٠/٢ - ٤١١ ، والذي في الكتاب : « وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ
مَنْ مَنَا » .

(٢٣٩) معاني القرآن وإعرابه ٦٥/١ - ٦٦ . وفي (ش) جاء في البداية قوله : « ومن السورة التي يذكر
فيها البقرة قال في قوله عز وجل » .

(٢٤٠) انظر معاني القرآن للفراء ٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه
للزجاج ٥٩/١ .

(٢٤١) سورة آل عمران : ١ - ٢ .

(٢٤٢) وهو قول سيبويه كما سيمر بعد قليل ، وانظر الكتاب ١٥٣/٤ .

(٢٤٣) محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي ، أستاذ الكسائي والفراء ، كان رجلاً صالحاً ، وهو أول من
وضع كتاباً في النحو من الكوفيين . انظر أخباره في : طبقات اللغويين والنحويين : ١٢٥ ، ونزهة
الألبا : ٥٤ ، وبغية الوعاة ٨٢/١ . ولم أقف على هذه القراءة فيما اطلعت .

- (٢٤٤) في (ش) : « وقع الفعل » .
- (٢٤٥) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
- (٢٤٦) في (ش) : « إدخال » .
- (٢٤٧) الكتاب ١٥٣/٤ .
- (٢٤٨) أجازته الأخفش مع إجازته قول مسيبويه أيضاً ، قال في معاني القرآن ٢٢/١ - ٢٣ : « فالميم مفتوحة لأنها لقيها حرف ساكن ، فلم يكن من حركتها بد . فإن قيل : فهلا حركت بالجر ؟ فإن هذا لا يلزم فيها ؛ إنما أرادوا الحركة ، فإذا حركوها بأي حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها ، ولو كانت كسرت لجاز ، ولا أعلمها إلا لغة » . وانظر ما يأتي في صفحة : ٩١ وما بعدها .
- (٢٤٩) في (ش) : تخفيف .
- (٢٥٠) في (ص) : يختلف .
- (٢٥١) سورة ص : الآيتان : ٤١ - ٤٢ .
- (٢٥٢) سورة الجن : آية : ١٦ .
- (٢٥٣) في (ص) : ملغاة .
- (٢٥٤) في (ش) : وإذا أمكن .
- (٢٥٥) ساقط من (ش) .
- (٢٥٦) ساقط من (ش) .
- (٢٥٧) انظر الكتاب ٥٤٥/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣/١ .
- (٢٥٨) في (ش) : « قبلها » .
- (٢٥٩) انظر الكتاب ٥٤٥/٣ .
- (٢٦٠) في (ش) : سدورة . وانظر المسائل المشككة (البغداديات) : ١٩٠ .
- (٢٦١) سورة التوبة : آية : ٤٢ .
- (٢٦٢) يقال : « لَقَضَوْا الرَّجُلُ » إذا بالغت في الخير عنه بمجودة القضاء . قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها ، حيث إن الأصل (لَقَضَوْا الرجل) بضم الضاد ، ثم أمكنت ونويت الضمة فيها .
- (٢٦٣) من « لَقَضَوْا » فيقال : لَقَضَوْا .
- (٢٦٤) مخفف « نؤي » حيث أقرأوا الواو وإن كانت ساكنة قبل ياء ، وإنما هو لما فيها من نية الهمزة . انظر المنصف ١٢٥/٢ ، وسم الصناعة ٤٨٦/٢ . والنؤي : الحفير جول الخيمة يمنع عنها ماء المطر . انظر اللسان (نأى) .
- (٢٦٥) انظر التكملة : ٢١٤ ، والمسائل البغداديات : ١٨٩ ، وسم الصناعة ٤٨٥/٢ .

١١٧٠ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٢ ، ع ٢٠ ، صفر ١٤٢١ هـ

(٢٦٦) الأصل : « رُوِيَا » تخفيف « رُوِيَا » ، إلا أنهم أجروا الواو في « رُوِيَا » وإن كانت بدلاً من الهمزة مجرى الواو اللازمة ، فأبدلوها ياءً وأدغموها في الياء بعدها فقالوا : رُوِيَا ، كما قالوا : طويتُ طَيًّا ، وشويتُ شَيًّا ، وأصلها : طَوِيًّا وشَوِيًّا ، ثم أبدلوا الواو ياءً ، وأدغموها في الياء فصارت طَيًّا وشَيًّا ، فعلى هذا قالوا : رُوِيَا . انظر سر الصناعة ٤٨٦/٢ .

(٢٦٧) سورة النجم : آية : ٥٠ ، وانظر السبعة : ٦١٥ ، والحجة لأبي علي ٢٣٧/٦ ، والمسائل البغداديات : ١٩١ - ١٩٢ .

(٢٦٨) بسطه في المسائل البغداديات : ١٩٠ - ١٩٤ ، والحجة ٢٣٧/٦ - ٢٤٠ .

(٢٦٩) انظر التكملة : ٢١٥ ، والمسائل البغداديات : ١٩١ ، والحجة ٢٣٧/٦ .

(٢٧٠) انظر الكتاب ٤٤٥/٤ ، والمسائل البغداديات : ١٨٩ ، والنكت ١٢٥٣/٢ .

(٢٧١) في (ص) : القليل إلى الكثير .

(٢٧٢) ساقط من (ش) .

(٢٧٣) أي : في الفاتحة .

(٢٧٤) أي : همزة الوصل من (أل) التعريف .

(٢٧٥) في (ش) : لثبتت موصولة .

(٢٧٦) جاءت هذه العبارة في (ش) بعد البيت مع زيادة غير واضحة كما سيأتي .

(٢٧٧) انظر ماسبق في صفحة : ٤٦ - ٤٧ .

(٢٧٨) سبق ذكره في صفحة : ٤٧ .

(٢٧٩) جاء النص في نسخة (ش) : « وهذا حكاه أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان ، وحكى حكاية عن زياد فيها والالا فيه » .

(٢٨٠) قال في الكتاب ٢٦٥/٣ : « فإن قلت : ما بالي أقول : واحد اثنان فأشبه الواحد ، ولا يكون ذلك في هذه الحروف ؟ فلأن الواحد اسم متمكن ، وليس كالصوت » .

(٢٨١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩/١ .

(٢٨٢) ساقط من (ص) .

(٢٨٣) الكتاب ١٥٣/٤ .

(٢٨٤) انظر بداية كلام أبي علي .

(٢٨٥) سورة الشورى : الآيتان : ١ - ٢ .

(٢٨٦) ساقط من (ص) .

(٢٨٧) معاني القرآن ٢٢/١ قال الأخفش : « ولو كانت كُسر لجاز ، ولا أعلمها إلا لغة » .

(٢٨٨) في (ش) : ولم يحك عن ميبويه .

- (٢٨٩) الكتاب ٢٥٨/٣ ، وهي قراءة عيسى بن عمر . انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٩/٣ ، ومختصر الشواذ : ١٤٤ ، والمختضب ٢٨١/٢ .
- (٢٩٠) انظر إعراب القراءات الشواذ ٣٨٨/٢ ، ٥٠٥ .
- (٢٩١) قال في الكتاب ٢٥٨/٣ : « ويجوز أيضاً أن يكون (ياسين) و(صاد) اسمين غير متمكين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات نحو : كيف ، وأين ، وحيث ، وأمس » .
- (٢٩٢) يقصد كسر الميم من ﴿الم الله﴾ .
- (٢٩٣) معاني القرآن ٢٢/١ .
- (٢٩٤) معاني القرآن وإعرابه ٦٦/١ .
- (٢٩٥) في (ش) : جاز .
- (٢٩٦) يقال : أغيلت المرأة ولدها : سقطه الغيل وهو لبن الماتية أو لبن الحبل ، وأغيلت الغنم إذا نتجت في السنة مرتين . اللسان (غيل) .
- (٢٩٧) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/١ - ٦٥ . من باب فواتح السور ، وهذه المسألة متقدمة على سابقتها عند الزجاج في المعاني ، حيث إنه قدم قبل البدء بسورة البقرة بباب عن حروف التهجي ذكر فيه (ص) وغيره من الحروف التي افتتحت بها بعض السور .
- (٢٩٨) الحسن بن يسار البصري ، إمام أهل زمانه علماً وعملاً ، توفي سنة ١١٠ هـ . غاية النهاية ٢٣٥/١ . وانظر القراءة في : معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ ، ومختصر الشواذ : ١٣٩ ، والمختضب ٢٣٠/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٨٦/٢ ، والبحر المحيط ٣٨٣/٧ .
- (٢٩٩) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم ، المقرئ النحوي البصري . توفي سنة ١١٧ هـ . أخبار النحويين البصريين : ٤٢ ، ومراتب النحويين : ٣١ ، وإنباه الرواة ١٠٤/٢ .
- (٣٠٠) عيسى بن عمر الثقفي ، المقرئ النحوي البصري ، أخذ عن ابن أبي إسحاق ، وعنه أخذ الخليل ابن أحمد . من تصانيفه الإكمال والجامع في النحو ، وهما مفقودان . توفي سنة ١٤٩ هـ . أخبار النحويين البصريين : ٤٩ ، وإنباه الرواة ١٠٤/٢ ، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦ .
- (٣٠١) معاني القرآن ٢٠/١ .
- (٣٠٢) أي : الزجاج .
- (٣٠٣) أي : الأخفش . انظر معاني القرآن ٢٠/١ .
- (٣٠٤) في (ش) : (فأ أقول) وهو رمز للفارسي نفسه كما ورد في مصنفاته الأخرى كالبصريات كثيراً .
- (٣٠٥) انظر المختضب ٢٣٠/٢ . وفي معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ : « كأنه قال : صاد الحق بعملك أي : تعمّده » .
- (٣٠٦) انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ٦١ ، وجواهر الأدب : ١٩٨ ، والجنى الداني : ١٥٤ .

- (٣٠٧) نقله عنه ابن جني في المحتسب ٢/٢٣٠ .
(٣٠٨) وردت هذه العبارة في (ش) عقب البيت مباشرة .
(٣٠٩) من السريع لامرئ القيس في ديوانه : ١١٩ ، وانظر الخصائص ٣/٧٦ . وهو ثاني أبيات قصيدته التي مطلعها :

يَا دَارَ مَاوِيَّةَ بِالْحَاتِلِ فَالسَّهْبِ فَالْخَبْتَيْنِ مِنْ عَاقِلِ

- (٣١٠) سورة القيامة : آية : ١٨ .
(٣١١) أي : قراءة الحسن البصري « صَادٍ » بالكسر .
(٣١٢) في (ش) : القراءة .
(٣١٣) في (ش) : وجه .
(٣١٤) سورة الأحزاب : آية : ٢ .
(٣١٥) معاني القرآن ٢/٣٩٦ .
(٣١٦) سورة يوسف : آية : ٣٥ .
(٣١٧) وهذا قول أبي العباس المبرد حيث اعترض على سيبويه ، وخطأ تفسيره ، وأبدى رأيه قائلاً :
« كأنه والله أعلم : ثم بدا لهم بدؤ ، قالوا : ليسجننه ، ولم يذكر (قالوا) لدلالة الكلام عليه » . انظر :
الانتصار : ١٨٧ .
وهناك قولان آخران : أولهما : لسيبويه وهو أن الفاعل (ليسجننه) .
وثانيهما : أن معنى بدا له في اللغة ؛ أي : ظهر له ما لم يكن يعرفه ، فالمعنى : ثم بدا لهم أي : لم يكونوا يعرفونه ، وحذف هذا لأن في الكلام عليه دليلاً ... انظر الكتاب ٣/١١٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٩ .

- (٣١٨) أي الفراء . انظر معاني القرآن ٢/٣٩٧ .
(٣١٩) سورة الشمس : آية : ٩ .
(٣٢٠) في (ش) : « ذكرناه » .
(٣٢١) في (ش) : « في النية » .
(٣٢٢) سورة آل عمران : آية : ١٥٨ .
(٣٢٣) سورة الشعراء : آية : ٤٩ . وفي (ش) : « ولسوف » .
(٣٢٤) سورة الحج : آية : ١٣ . وانظر المسألة [٨٩] .
(٣٢٥) أي : في جواب القسم . انظر معاني القرآن ٢/٣٩٧ .
(٣٢٦) سورة ص : آية : ٦٤ . وقد أقحم في نسخة (ش) بعد الآية كلمة (فالجواب) .
(٣٢٧) عبارته في معاني القرآن ٢/٣٩٧ : « فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم » .

- (٣٢٨) سورة المؤمنون : آية : ٣٤ .
- (٣٢٩) سورة الفرقان : آية : ٧ .
- (٣٣٠) سورة الإسراء : آية : ٤٧ ، وسورة الفرقان : آية : ٨ .
- (٣٣١) سورة يوسف : آية : ١٠٩ ، والنحل : آية : ٤٣ . وفي (ش) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا ﴾ وهي في الأنبياء : ٧ .
- (٣٣٢) سورة الأنبياء : آية : ٨ .
- (٣٣٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٦٤ .
- (٣٣٤) معاني القرآن ١/٢٠ ، وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥٠ . وراجع ما سبق من حديث عن « صاد » وقول أبي الحسن فيها في المسألة السابقة .
- (٣٣٥) الكتاب ٣/٢٥٨ . قال سيبويه : « وقد قرأ بعضهم : ﴿ يَاسِينَ وَالْقُرْآنِ ﴾ ، و﴿ قَافَ وَالْقُرْآنِ ﴾ ، فمن قال هذا فكأنه جعله اسماً أعجمياً ، ثم قال : اذكر ياسين . وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه » .
- (٣٣٦) ساقط من (ش) .
- (٣٣٧) صدر بيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ٣/١٨٦١ ، وهو بتمامه :
أَلَا رَبِّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحُ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ
وانظر : الكتاب ٢/١٠٩ ، ٣/٤٩٨ ، وتحصيل عين الذهب : ٥١٣ ، والمختصص ١٣/١١١ ، وشرح المفصل ٩/١٠٣ . والشاهد فيه : نصب المقسم به وهو لفظ الجلالة لما حذف حرف الجر ، وأوصل إليه الفعل المقدّر ، والتقدير : أحلف بالله ، ثم حذف الجار ، فعمل الفعل فنصب . والسانح من الظباء : ما أخذ عن ميامن الرامي فلم يمكنه رميه حتى يتحرّف له فيتشاءم به .
- (٣٣٨) سورة ص : آية : ٢ .
- (٣٣٩) سورة ق : آية : ٢ .
- (٣٤٠) سورة الليل : الآيات : ١ - ٣ .
- (٣٤١) انظر الكتاب ٣/٥٠١ .
- (٣٤٢) سورة القلم : آية : ٢ .
- (٣٤٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٧٢ - ٧٣ .
- (٣٤٤) ساقط من (ش) .
- (٣٤٥) في (ش) : أقيم .
- (٣٤٦) عبارة : « قال أبو علي أيده الله » ساقطة من (ش) .

١١٧٤ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٢ ، ع ٢٠ ، صفر ١٤٢١ هـ

(٣٤٧) الكتاب ٥٤/٤ ، قال مسيبويه (رحمه الله) : « وزعموا أنَّ بعضَ العرب يقولُ : يَتَسَنَّسُ فاعلمُ ، فحذفوا الياءَ مِنْ (يفعلُ) لاستقلالِ الياءاتِ ههنا مع الكسراتِ ، فحذف كما حذف الواو ، فهذه في القلة مثلُ : يَجْدُ » .

(٣٤٨) الكتاب ٥٤/٤ - ٥٥ ، قال مسيبويه (رحمه الله) : « وإنما قلُّ مثلُ (يَجْدُ) لأنهم كرهوا الضمَّةَ بعد الياء ، كما كرهوا الواوَ بعد الياء فيما ذكَّرتُ لك ، فكذلك ما هو منها ، فكانت الكسرةُ مع الياء أخفَّ عليهم ، كما أنَّ الياءَ مع الياء أخفُّ عليهم ... » .

(٣٤٩) الكتاب ٢٧٩/٤ ، وانظر : التعليقة عليه ٢٦٠/٤ - ٢٦١ ، والنكت ١١٦٥/٢ .

(٣٥٠) ساقطٌ من (ص) .

(٣٥١) الكتاب ٢٨٠/٤ ، وهو عجز بيت من الطويل لليلى الأخيلية في ديوانها : ٥٦ ، وفيه (مرنب)

بدل (مؤرنب) . وصدوره :

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهَا

تصفُ قَطَاةٌ تَدَلَّتْ عَلَى فَرَاخِهَا وَهِيَ حُصِّ الرُّؤُوسِ لَا رِيشَ لَهَا ، وَالْحُصُّ : جَمْعُ أَحْصَ وَحِصَاءٍ مِنْ حُصٍّ شَعْرُهُ إِذَا انْجَرَدَ وَتَنَاقَرَتْ . وَكُرَاتٌ : جَمْعُ كُرَةٍ .

وانظر الشاهد في : المقتضب ٣٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ .

(٣٥٢) من السريع ، وهو لُحْطَامُ الْجَاشَعِيِّ ، انظر : الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٨٠/٤ ، والمنصف

١٩٢/١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٩ . والبيت أنشده المصنف في المسائل البغداديات : ٣٩٨ ،

والمسائل البصرييات ٥٣٨/١ ، وراجع الخزانة ٣١٣/٢ وأماكن أخرى منه .

(٣٥٣) انظر المنصف ١٩٣/١ ، وسر الصناعة ١٧٣/١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٩ - ٦٠ .

(٣٥٤) ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ . ولم أقف على نقله هذا فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٣٥٥) هو محمد بن زياد الأعرابي ، نحويٌّ عالمٌ باللغة والشعر ، راويةٌ كثيرُ الحفظ . سمع الأعرابُ

واستكثر منهم . قرأ على المفضل ، وجالس الكسائي . من أشهر تصانيفه (النوادر) . توفي سنة

٢٣١ هـ . انظر أخباره في : طبقات النحويين : ١٩٥ ، وإنباه الرواة ١٢٨/٣ ، ومعجم الأدباء

١٨٩/١٨ ، ووفيات الأعيان ٣٠٦/٤ .

(٣٥٦) المنصف ١٩٣/١ .

(٣٥٧) النوادر : ٣٢٥ . وكلمة « يقال » ساقطة من النسختين ، والتوجيه من النوادر .

(٣٥٨) في (ص) : الواو .

(٣٥٩) في (ص) : الياء .

(٣٦٠) أذحيُّ النعام : هو موضعها الذي تفرخ فيه . وهو (أفعولٌ) على هذا ، انظر الصحاح (دحا) .

قال ابن سيده في المحكم : « يكون من الياء والواو » المحكم ٣٢٩/٣ .

- (٣٦١) وهي المسائل المعروفة بـ(البغداديات) : ١٢٧ - ١٣٠ .
- (٣٦٢) تكملة يستقيم بها السياق ، وانظر اللسان (ربا) .
- (٣٦٣) انظر اللسان (أرب) ، والتاج (أرب) ٣٠١/١ .
- (٣٦٤) انظر غريب الحديث لابن الجوزي ١٨/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٦/١ .
وتكملته : « أَنَّهُ أَتَى بِكِتَابٍ مُؤَرَّبَةٍ فَأَكَلَهَا وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » . ومؤرَّبة : أي متوقفة لم ينقص منها شيء .
- (٣٦٥) انظر الصحاح واللسان (أرب) .
- (٣٦٦) المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، ولم أقف على قوله هذا في الجمهرة ، وانظر اللسان (ربا) ٣٠٧/١٤ .
- (٣٦٧) انظر اللسان (ثبا) .
- (٣٦٨) أي باب « أَرَبِيَّة » و « أَثْفِيَّة » و « وَأَرَوِيَّة » التي سبق الحديث عنها آنفاً .
- (٣٦٩) لم أقف عليه .
- (٣٧٠) أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بـ(قطرب) ، لازم سيويه وكان يدلج إليه ، فإذا خرج رآه على بابهِ فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به . توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر معجم الأدباء ٥٣/١٩ ، وبغية الوعاة ٢٥٢/١ .
- (٣٧١) من المقارب ، في ديوانه : ١٠٣ ، يمدح قيس بن معديكرب . وقد أنشده أبو علي في المسائل البصريات ٢٦٧/١ ، والمسائل الخليليات : ٣٦٨ ، ٣٧٤ . وانظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٩٣ ، والخصائص ١٩٤/٣ ، والمحتسب ٦٣/١ ، والنصف ١٦٣/١ ، والمخصص ١٠١/١٣ ، والخزانة ٢١٨/٧ (عرضاً) .
- وَأَيْلِيَّ (ويقال: أَيْلِي): صاحب أَيْل وهي العصا التي يُدَقُّ بها الناقوس، وفيها لغاتٌ انظرها في الخزانة نقلاً عن صاحب القاموس . والهيكل: موضعٌ في صدر الكنيسة يقرب فيه القربان . وَصَلَّبَ : صَوَّرَ فيه الصليب . (الديوان) ، وانظر المعرب : ٣١ .
- (٣٧٢) انظر المسائل البصريات ٢٦٧/١ ، والمعرب : ٣١ .
- (٣٧٣) قال أبو علي في المسائل البصريات ٢٦٧/١ : « وإن كان على (أَفْعَلِيٍّ) فهو خارجٌ عن أمثلتهم ... ولو قيل : هو (أَفْعَلِيٍّ) ولكنه جاز لأن فيه ياءٍ النسب ، وهما يشبهان هاء التانيث بدلالة : زنجيٍّ وزنج ، وروميٍّ وروم ، وقد جاء في هاء التانيث (مَفْعَلَةٌ) ، وليس في الأصول (مَفْعَلٌ) ، فكَذلك يجوز: أَفْعَلِيٍّ وإن لم يكن في الأصول (أَفْعَلٌ) لكان وجهاً » .
- (٣٧٤) من الطويل ، وهو جزء من صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ٧٢/١ وفيه :
« بها أبلت ... » ، والضمير راجع إلى الظبية المتقدم ذكرها . وتكملة البيت :
فَقَدْ أَبْلَتْ شَهْرِي رَنِيعَ كَلِيهِمَا فَقَدْ مَارَ فِيهَا نَسْوَهَا وَاقْتِرَارَهَا

١١٧٦ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٢ ، ع ٢٠ ، صفر ١٤٢١ هـ

مارَ : ما ج وذهب وجاء . ونسوها : بدء سمنها . واقتارها : يقال : تقررت الإبل إذا أكلت اليبس والحبة فعدت عليها الشحم ، فنخرت أبوها فيتجسد على أفخاذها . (شرح الديوان).
(٣٧٥) انظر جهرة اللغة ١٠٢٧/٢ .

(٣٧٦) الكتاب ٢٦٦/٤ ، قال رحمه الله : « ولا نعلم في الكلام فيُعَل ولا فيُعَل في الاسم والصفة » .
(٣٧٧) رجلٌ إنقُخل وامرأةٌ إنقُخلَةٌ : مخلقان من الكبر والهرم ، أنشد الأصمعي في كتاب الإبل : ١٦٣
(ضمن الكنز اللغوي) :

لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا إِنْقُخَلًا

قال ابن جني: ينبغي أن تكون الهمزة في (إنقُخل) للإلحاق بما اقترن بها من النون في باب (جرَدْخل).
انظر الخصائص ٢٢٩/١ ، وشرح التصريف للثمامي : ٢٦٣ .
وجاء رسم العبارة في نسخة (ش) : « وذلك في حروف حري واسمل » .
(٣٧٨) ياء النسب عديلة هاء التانيث في السقوط ، فثبتت في المفرد ، وتسقط في الجمع . انظر المحكم
٢١٣/٧ ، والمخصص ١٠١/١٦ .

(٣٧٩) من قوله: « أنشدنا » في أول المسألة ، إلى هنا نقله ابن سيده في المخصص ١٠١/١٣ .
(٣٨٠) معاني القرآن وإعرابه : ٧٣/١ .

(٣٨١) في (ص) : آزر .

(٣٨٢) في (ش) : بالاعتلال .

(٣٨٣) هي كثيرة في القرآن ، وانظر: السبعة ١٣٣٠ ، والإقناع ٤٠٨/١ .

(٣٨٤) قال ابن سيده في المحكم ٣٤١/٧ : « الجؤنة : سُليّة مستديرة مغشاة أذماً يُجعل فيها الطيب

والثياب ، والجمع : جؤن ، وكان الفارسي يختار جونة بغير همز ، ويقول : هو من الجؤن الذي هو

أسود ؛ لأن الجؤنة موضع الطيب ، والغالب على لون الطيب السواد » ، وانظر الصحاح (جون) .

(٣٨٥) كلمة « كان » ساقطة من (ص) .

(٣٨٦) سورة الأعراف : آية : ٧٧ ، وسورة هود : آية : ٦٢ . قال سيبويه رحمه الله في كتابه ٣٣٨/٤ :

« وزعموا أن أبا عمرو قرأ : ﴿ يَا صَالِحُ خُتَيْتَا ﴾ جعل الهمزة ياء ، ثم لم يقلبها واوا ،

ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً . وهذه لغة ضعيفة ؛ لأنّ قياسَ هذا أن تقول : يا

غلاموَجَلْ » .

(٣٨٧) تحدث الفارسي عن تخفيف الهمز في المسألة [١٠٧] فلتنظر .

(٣٨٨) ما بين القوسين لم يرد في (ش) .